

دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الأكاديمية الليبية للدراسات العليا

مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية

قسم الدراسات الإقليمية والدولية

شعبة الدراسات الأوروبية

بحث بعنوان:

السياسة الأوروبية تجاه

الوطن العربي

(1991 – 2003)

(مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العليا

- الماجستير - في الدراسات الدولية)

إعداد الطالب:

عبد السلام أبو بكر الكيلاني

إشراف الدكتور:

النعمي السائح العالم

خريف: 2014 م

الآية القرآنية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ
وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ
أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ
خَبِيرٌ﴾

صدق الله العظيم

سورة الحجرات: الآية 13.

الإهداء

إلى من كان لهما أثر في وجودي وحياتي ... إلى والديّ.

شكر وتقدير

الشكر لله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً الذي وفقني لإنجاز هذا

العمل.

والشكر موصول إلى الدكتور : النعمي السائح العالم المشرف
على هذا البحث وذلك على ما بدله من جهد كبير وملحوظ
بالتوجيه والإشراف.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	رقم الصفحة
1	الآية	ب
2	الإهداء	ج
3	الشكر والتقدير	د
4	المقدمة	1
5	الفصل الأول : التحولات الدولية وأثرها علي الوطن العربي	11
6	المبحث الأول : التحولات الدولية ونضام توازن القوي.	12
7	المبحث الثاني : أثر انهيار الاتحاد السوفيتي علي الوطن العربي	35
8	المبحث الثالث : انعكاس التحولات الدولية علي الوطن العربي	42
9	الفصل الثاني : أهداف وإبعاد السياسة الأوروبية تجاه الوطن العربي	50
10	المبحث الأول : لمحمة عامه عن السياسة الأوروبية في الوطن العربي	53
11	أولا :. بداية الحوار	56
12	ثانيا : مراحل الحوار	58
13	المبحث الثاني : السياسة الأوروبية في الوطن العربي بعد نهاية الحرب الباردة	68
14	أولا: البعد السياسي	69
15	ثانيا: البعد الاقتصادي	72
16	ثالثا : البعد الثقافي	74
17	المبحث الثالث : أهمية مصادر الطاقة في الوطن العربي	77

85	الفصل الثالث :السياسة الأمنية الأوروبية تجاه الوطن العربي	18
88	المبحث الأول : أهداف السياسة الأمنية الأوروبية في الوطن العربي	19
96	المبحث الثاني : أبعاد السياسة الأمنية الأوروبية في الوطن العربي	20
97	أولا : التصور السوفيتي لأمن الخليج العربي	21
98	ثانيا : التصور الأمريكي لأمن الخليج العربي	22
104	المبحث الثالث : أبعاد السياسة الأمنية الأوروبية في منطقة المغرب العربي	23
116	الخاتمة	24
117	أولا : النتائج	25
119	ثانيا : التوصيات	26
121	قائمة المراجع	27

فهرس الجداول

م	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	النمو السكاني في دول جنوب المتوسط خلال الفترة من (1950-2000)	107

فهرس الأشكال

م	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	تطور الحوار العربي الاوروبي	66
2-1	احتياطات النفط الخام في العالم مع نهاية 2003	78
3-1	احتياطات الغاز الطبيعي في العالم مع نهاية 2003	79

المقدمة

يشارك الوطن العربي وأوروبا بعلاقات قديمة تعود إلى فترة ما قبل الاستعمار الأوروبي الحديث للوطن العربي، فقد كانت هناك فترة الفتح الإسلامي والتي امتدت إلى غرب أوروبا وخلفت علاقات تاريخية وثقافية ممتدة أثارها حتى اليوم مثال ذلك فترة الاستعمار الأوروبي لكامل الوطن العربي التي بقت أثاره في صور علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية تساهم إلى حد كبير في زيادة روابط العلاقة بين الجانبين.

وقد مثلت مرحلة الحوار العربي الأوروبي مرحلة مهمة في تطور السياسة الأوروبية تجاه الوطن العربي، هدفت أوروبا من ورائها التقليل من أثار حرب أكتوبر 1973 عليها ومحاولة الالتفاف على المقاطعة الاقتصادية لأوروبا وخاصة في النفط بعد أن تبين انحياز عدد من الدول الأوروبية إلى الجانب الإسرائيلي. ويعد نهاية مرحلة الحرب الباردة تبدلت معطيات النظام الدولي بانهيار الإتحاد السوفيتي كأحد قطبي الثنائية القطبية وتحول العالم إلى نظام أحادي القطبية تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا التحول دفع أوروبا إلى إعادة طرح أجندتها الخاصة في التعامل مع الوطن العربي، أولاً يهدف حماية مصالحها السياسية والاقتصادية وثانياً محاولة القيام بدور نافذ في السياسة الدولية ويعد ارتكاز هذا التحول على الجانب الاقتصادي في المقام الأول وكذلك ارتكاز على الجانب الأمني والمتمثل في صياغة سياسة أوروبية تجاه الوطن العربي تقوم على التقليل من الآثار السلبية للهجرة من جنوب وشرق المتوسط إلى أوروبا وكذلك محاولة إبعاد أوروبا عن التأثيرات الناجمة من بروز الحركات الأصولية التي بدأت في الظهور خاصة في منطقة المغرب العربي. وفي المحصلة أن السياسة الأوروبية كما سنرى هي سياسة تقوم على ضمان حماية المصالح الأوروبية دون النظر إلى اعتبارات أخرى.

1- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة هذا البحث في محاولة الكشف عن مدى قدرة دول أوروبا في لعب دور سياسي متمم لدوره الاقتصادي في الوطن العربي، فضلاً عن مدى قدرتها على مواجهة تحدي توحيد سياساتها الخارجية تجاه الوطن العربي في إطار سياسة أوروبية موحدة.

وإلى جانب هذه الإشكالية يطرح التساؤل حول عملية التنافس الأوروبي - الأمريكي على الوطن العربي، حيث يسعى الطرفان الأمريكي والأوروبي إلى تعزيز وجودهما في هذه المنطقة، وبالتالي فإن التنافس الأمريكي - الأوروبي على مناطق النفوذ في العالم (ومن ضمنها الوطن العربي)، يشكل محوراً أساسياً لدراسة أهمية الأبعاد السياسية والأمنية لسياسات الدول الأوروبية في الوطن العربي. وفي محاولة لفهم طبيعة سياسات الدول الأوروبية في الوطن العربي بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، تُطرح أسئلة عدة منها هل توجد سياسات أوروبية مستقلة عن السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي؟ ولماذا السعي الأوروبي نحو إقامة علاقات مع دول الوطن العربي في إطار غير موحد، وهل سيكون هذا التوجه مدخلاً لعلاقات تخدم مصالح الجانبين؟

2- أهمية البحث:

إن أوروبا وبما تملكه من قوة اقتصادية وبشرية أصبحت من أهم التكتلات الاقتصادية والسياسية في العالم، كما أن الوطن العربي له أهمية سياسية واقتصادية وإستراتيجية، تحظى بتأثير مماثل في العلاقات الدولية.. وعليه فإن دراسة السياسة الأوروبية تجاه الوطن العربي يكشف أبعاد وتأثير هذه السياسات على الوطن العربي، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي.

3- أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحليل ورصد السياسات التي اعتمدتها دول أوروبا تجاه الوطن العربي بعد انتهاء الحرب الباردة، وتحليل أهم التحولات الجذرية الرئيسة

التي طرأت عليها وعلى العالم والنظام الدولي، ومن ثم انعكاسها على الوطن العربي.

كما يهتم بشرح السياسات الأوروبية في الوطن العربي، والدور الذي يمكن للدول الأوروبية أن تلعبه للحد من الآثار السلبية الناتجة عن السياسة الأمريكية حياله.

4 مفاهيم البحث:

من أولويات هذه الدراسة تحديد المصطلحات والمفاهيم وفق الأدبيات المتعارف عليها بين الباحثين في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة، ومن هذه المصطلحات الآتي:

- **النظام الدولي:** هو مجموعة النماذج والقواعد المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول، وتحدد مظاهر ومصادر الانتظام فيها خلال فترة زمنية محددة⁽¹⁾.

- **الثنائية القطبية:** يقصد بالثنائية القطبية تعادل موازين القوى، حيث إن معظم الوحدات السياسية تتجمع حول قطبين، لا يُسمح لأحدهما بالتقدم على الآخر.

وتعد الثنائية القطبية إحدى مراحل الحرب الباردة، التي توسطت بين الحرب الحقيقية والسلام الحقيقي، أي أنها وضع مختلط بين السلام والحرب الباردة، لأن العلاقات تقوم على العداوة والكره والتوتر والخوف التي تسيطر على العلاقة بين الشرق والغرب⁽²⁾.

الحرب الباردة: اصطلاح انتشر بعد الحرب العالمية الثانية، ومؤداه حدوث توتر شديد بين دولتين متنازعتين، فتلجأ إلى استخدام أبواق الدعاية الإعلامية،

(1) إتفق معظم المختصين على أن النظام الدولي ظهر كمفهوم يعبر عن علاقات تفاعل بين وحدات دولية بعد معاهدة وستفاليا عام 1648، للمزيد انظر عبد القادر فهمي، النظام الأقليمي العربي: احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، دار وائل للنشر، عمان 1999، ص 15.

(2) خضر خضر، العلاقات الدولية، بيروت، دار الطليعة، 1989، ص 170.

واختلاق الإشاعات والالتهامات، وقد تشمل الحرب الباردة الحصار الاقتصادي وإغلاق الأسواق الخارجية أمام منتجات العدو وتجارته.

السياسة الخارجية: تفهم السياسة الخارجية على أنها "مجموعة من النوايا وردود الأفعال التي تدفع بالدول إلى التصرف في ضوء نمط معين، أو أنها الخطة أو جملة الخطط للسياسة الخارجية التي تسعى الدول لتحقيقها من خلال تبني مجموعة من الأساليب والإستراتيجيات التي تعتمد عليها لهذا الغرض"⁽¹⁾ ويعرفها الدكتور بطرس بطرس غالي والدكتور محمود خيرى عيسى في كتابهما (المدخل في علم السياسة) بأنها تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول⁽²⁾.

التعاون:

التعاون في الاصطلاح الدولي هو اشتراك دولتين أو أكثر في أعمال منسقة ومنظمة، بغية تحقيق أغراض وأهداف معينة ومحددة مسبقا.⁽³⁾

التبعية:

نظام سياسي واقتصادي تخضع بموجبه إحدى الدول لدولة أخرى، مما يحرم الدولة التابعة من ممارسة كافة مظاهر سيادتها في داخل إقليمها وفي المجتمع الدولي⁽⁴⁾، وقد تطور مفهوم التبعية في العصر الحديث ليشمل التبعية الاقتصادية والثقافية، وأغلب دول العالم الثالث تعاني من التبعية الاقتصادية والثقافية.

توازن القوى:

يقوم مبدأ التوازن الدولي على تعادل النفود السياسي والإمكانات الاقتصادية والقوى العسكرية بين دولتين أو أكثر في المستوى الإقليمي، وبين الدول العظمى والتكتلات العالمية الكبرى في المجال الدولي بقصد تحقيق غرضين في أن واحد هما: منع أي دولة من محاولة الاستئثار بالنفوذ لغرض سيطرتها على فئة أخرى بما تملكه من تفوق عسكري وأمكانات اقتصادية كبيرة، ووسائل إعلامية

(1) سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، مكتبة لبنان، بيروت، 1974، ص: 465

(2) بطرس بطرس غالي، محمود خيرى عيسى، المدخل في علم السياسة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1988، ص 251

(3) سموحي فوق العادة، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

(4) المرجع السابق، ص: 452.

متقدمة، والغرض الثاني: هو الحيلولة في الوقت نفسه دون نشوب حرب إقليمية أو عالمية⁽¹⁾.

المساعدات الاقتصادية:

هي العون الذي تقدمه إحدى الدول الصديقة إلى غيرها، إما بموجب معاهدة أو اتفاقية معقودة مسبقاً بين الطرفين، أو بناء على طلب صريح⁽²⁾.

الإستراتيجية:

هي فن تنسيق العمليات الحربية، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لإضعاف إمكانات العدو، وتطلق الإستراتيجية أيضاً في العصر الحديث على الخطط السياسية والدبلوماسية⁽³⁾.

الحوار:

مفهوم الحوار هو عبارة عن صيغة لمواجهة أوضاع لم يتم حلها، ويمكن أن يبدأ من تبادل الحديث في مكان محدد، إلى التفاوض في أوضاع متوترة، إلى مواجهة ضمن إطار محدد، إلى علاقة مبهمة لا تتضمن حتماً صلة حقيقية⁽⁴⁾.
وقديماً عُرِفَ الحوار الأرسطراطي والإفلاطوني بمثابة طرق للإقناع، مطبوعة بالمهابة التي تحدد أهمية اللذين لهم مصلحة مشتركة فيه.
وفي علم السياسة تبقى كلمة حوار غامضة إلى حد كبير، وجاذبية استعمال الكلمة مردها على ما يبدو إلى الغموض الذي يكتنفها، إذ أنها لا تدل على شيء تقريباً، وعلى مستوى العلاقات الدولية، فقد اكتسبت كلمة حوار دلالة سياسية تفيد أكثر من مجرد اللقاء، لكنها تبقى أقل من المحادثات أو المفاوضات.

العولمة:

(1) المرجع السابق، ص:39

(2) المرجع السابق، ص:31

(3) سموي فوق العادة، مرجع سبق ذكره، ص:414.

(4) سمير صارم، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2000، ص 130.

تعرف العولمة بأنها العملية التي تهدف إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته، وحركة عوامله، سواء أكانت سلعاً أم رأسمالاً، أم عمالة، أم تكنولوجيا أم غير ذلك. وهناك من يعتبر أن ظاهرة العولمة نتيجة لمسار طويل لتكامل المبادلات الدولية من قبل الشركات الضخمة، وتعود بدايته إلى نهاية القرن التاسع عشر، وتفسر خاصة بتدويل السوق والاستثمار والإنتاج والتسيير والتمويل.

وتعرف العولمة كذلك بأنها تنامي واتساع وكثافة وتسارع التفاعلات والارتباطات العالمية المتبادلة.⁽¹⁾

5- الدراسات السابقة:

* سمير صارم، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، هذه الكتاب يبحث في العلاقة التاريخية المتجددة بين أوروبا والعرب، والحقب العديدة التي مرت بها عبر تاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط، وصولاً إلى مرحلة الحوار الحديثة في النصف الثاني من القرن العشرين، التي بلورت صيغة ما من الشراكة عبر ضفتي المتوسط، كذلك عن الخيارات المطروحة أمام العرب، والتحديات التي تطرحها هذه الخيارات، فيشير إلى أن المتوسطية خيار متاح، ويؤكد أن المطلوب فعلاً هو التعاون العربي، ويستعرض مقومات التكامل بين الاقتصادات العربية، وتطور التجربة التكاملية بينها، والمعوقات التي تواجه العمل العربي المشترك، ثم البدائل المتاحة من التكامل في ضوء الوقائع الراهنة، وكذلك الدروس التي يمكن استخلاصها من التجربة الأوروبية في هذا الإطار، وإمكانية أن تشكل العلاقة العربية الأوروبية مشروعاً لقيام قطب عالمي منافس.

* حامد ربيع، الحوار العربي الأوروبي وإستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980، يحلل الكتاب ظاهرة الحوار العربي الأوروبي من منطلقات متباينة من خلال منهجية متميزة. ويشير الكتاب إلى أن المضمون السياسي للحوار يمثل العقبة الحقيقية التي واجهتها الجهود

(1) محمد زاهي المغيربي، في العولمة، دار بنغازي، 2006، ص 10.

العربية في سبيل إنجاح الحوار، لان هناك ثلاث مشكلات متمثلة في التصور الاوروبي للحوار والتصور العربي للحوار، والحوار والتفاعلات الدولية.

* ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي: تطوره وأشكاله من منظور العلاقات الإقليمية الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006. يتناول الكتاب مفهوم أمن الخليج العربي من خلال تتبع التغيرات الكبرى في العلاقات السياسية المحلية والإقليمية والدولية في الوطن العربي، والتي حدثت منذ مطلع القرن العشرين في نهاية عقد الثمانينات، والعلاقات الأمريكية الخليجية في نهاية الحرب الباردة والتغيرات الإقليمية والدولية، وتداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق والموقف الأوروبي من الاحتلال.

* بشارة خضر، أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار (نقله الى العربية جوزيف عبد الله) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

يقدم الكتاب خلفية تاريخية للعلاقات العربية - الأوروبية، ومراحل الحوار العربي - الأوروبي، والعوامل التي ساعدت على انعقاده، مثل حظر النفط العربي على الدول الأوروبية نتيجة مواقفها المنحازة لإسرائيل في حرب أكتوبر 1973.

كما يتناول الكتاب العلاقات الاقتصادية و المبادلات التجارية بين دول الوطن العربي والجماعة الأوروبية.

* أنور محمد أبوجناح، التنافس الأمريكي الأوروبي على منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة - رسالة ماجستير غير منشورة جامعة المرقب 2005
تركز الرسالة على أبعاد التنافس الأمريكي الأوروبي في المنطقة الحيوية من العالم خاصة منها الغنية بالموارد الطبيعية مثل الوطن العربي كما تركز على أبعاد هذا التنافس وأنعكاسه على الأمن القومي العربي

* محمد علي جمعة سياسة الفضاءات وعالم ما بعد الحرب الباردة دراسة في التصور الليبي، تركز الرسالة على الفضاءات مثل الفضاء الأوروبي الذي يعرف

اليوم بالأتحاد الأوروبي وكذلك الأتحاد الأفريقي وتتضمن الدراسة التصور الليبي لهذه الفضاءات وأنعكاسها على الوطن العربي سياسيا واقتصاديا وأمنيا.

أن المصادر المشار إليها لا تقدم دراسه للسياسه الأوروبية تجاه الوطن العربي خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وتكتفي فقط بالإشاره إلي هذا الموضوع في إطار البحث في مواضيع أخرى لذا فان هذا البحث ستحاول تقديم اطار اشمل لفهم السياسات الاوروبية تجاه الوطن العربي وبالتالي فان الباحث يتوقع أن تتمخض عملية البحث عن نتائج جديدة تتفق او تختلف مع نتائج الدراسات السابقة الا انها معا يشكلان مصدرا هاما للمعلومات يمكن أن تفيد صانع القرار السياسي في اتخاذ القرارات ذات المردود الافضل للعالم العربي.

6- منهجية البحث:

هذه الدراسة تعتمد على أكثر من منهج، مثل المنهج المقارن، وذلك للمقارنة بين السياسات التي تعتمد عليها القوى الكبرى في إدارتها للعلاقات الدولية، وقد استندت هذه الدراسة على الدراسات المتخصصة وتحليل المعلومات والاعتماد على المصادر العلمية العربية والأجنبية، إضافة إلى دراسة الواقع واستقرائه والقيام بمقاربة علمية لفترات زمنية متعددة كما استعان الباحث بالمنهج التاريخي لتحليل تطور السياسات الأوروبية تجاه الوطن العربي التي تخدم الموضوع قيد البحث والدراسة.

وفي سبيل إنجاز هذا البحث، تم الاطلاع على عدد من الدراسات والبحوث العلمية الموجودة في ليبيا.

وكان لشبكة الإنترنت والمواقع العلمية الموجودة عليها هي الأخرى دور مهم في الحصول على المعلومات والأطلاع على الأخبار العالمية وزيارة مواقع بعض مراكز الأبحاث والدراسات العلمية.

7- حدود البحث:

يرتكز البحث على الفترة الممتدة من انتهاء الحرب الباردة وحتى السنوات الثلاث الأولى من القرن الحادي والعشرين أي من عام 1991 إلى عام 2003، وذلك بهدف الكشف عن الإستراتيجيات التي تتبعها الدول الأوروبية تجاه الوطن العربي، والتي تشكل محوراً أساسياً في إستراتيجيته بغية تحقيق أهدافه الاقتصادية والسياسية والأمنية.

حيث ينتهي هذا البحث مع بداية عام 2003، ففي هذا العام قامت أمريكا والدول المتحالفة معها، ومن بينها بعض الدول الأوروبية باحتلال العراق، مما تسبب في إحداث خلخلة في الوطن العربي، وتحول في السياسات الأوروبية تجاه الوطن العربي والعالم.

8- مجال البحث:

إن دراسة السياسة الأوروبية تجاه الوطن العربي تجعل هذه الدراسة في إطار السياسة الخارجية التي تعتبر فرع أساسيا من فروع العلاقات الدولية. أن الدول الأوروبية وبما تملكه من مقومات على المسرح السياسي، يمكن أن تقوم بدور عالمي مستقل، يؤكد ذاتيته إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن تحليل تطور السياسة الأوروبية تجاه الوطن العربي يكشف مدى فاعلية هذه السياسة في دعم قضايا الوطن العربي، وفي مقدمتها قضية الصراع العربي-الإسرائيلي.

9- فرضيات البحث:

أن الفرضية الأولى المثارة في هذه الدراسة (تسعي الدول الأوروبية اعتمادا على العوامل التاريخية والجغرافية والاقتصادية لإعادة نفوذها في المناطق التي تشكل محورا أساسيا لـ استراتيجيتها.

والفرضية الثانية المكملّة تهدف الدول الأوروبية من خلالها إلى الوصول إلى مرتبت القوى الدولية المنافسة للولايات المتحدة والحد من الآثار السلبية التي تنعكس على أوروبا نتيجة عدم الاستقرار في الوطن العربي.

10- أدوات البحث:

اعتمدا الباحثة في جمع أدبيات موضوع الدراسة على الأسلوب المكتبي وذلك للالمام بجميع متطلبات الدراسة نظريا حيث تم الإطلاع على الجانب المعرفي من الكتب والدراسات والبحوث الأدبية السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة بشكل عام.

11- هيكل البحث:

أن البحث في موضوع تطور سياسة الدول الأوروبية تجاه الوطن العربي بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة، اقتضى أن يتم تقسيم البحث إلى مقدمة و ثلاث فصول وخاتمة على النحو التالي:

الفصل الأول: بعنوان "التحولات الدولية وأثرها على الوطن العربي" يهتم

هذا الفصل بتحليل أثر التحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة في موازين القوى الدولية، وإمكانية أن يستقر النظام الذي هو في طور التشكل، على وجود قوى

متعددة فاعله يمكن أن تساهم في إعادة التوازن الدولي مثلما كان الحال في فترة الحرب الباردة، كما يحلل هذا الفصل انعكاسات هذه التحولات الدولية على الوطن العربي، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان حليفاً تقليدياً للدول العربية.

الفصل الثاني: أهداف وأبعاد السياسة الأوروبية تجاه الوطن العربي

يهتم بتحليل أهداف وأبعاد السياسة الأوروبية نحو الوطن العربي، بدءاً من عملية الحوار العربي - الأوروبي الذي جاء نتيجة الحظر العربي للنفط على الدول الغربية بعد حرب أكتوبر 1973، والأسباب التي كانت وراء عمل الدول الأوروبية على تفعيل سياستها العربية في المراحل اللاحقة لعملية الحوار.

الفصل الثالث: "السياسة الأمنية الأوروبية تجاه الوطن العربي".

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: يتناول أهداف السياسة الأمنية في الوطن العربي.

المبحث الثاني: يلخص السياسة الأمنية الأوروبية تجاه منطقة الخليج العربي.

المبحث الثالث: السياسة الأمنية الأوروبية في منطقة المغرب العربي.

الفصل الأول

التحولات الدولية وأثرها على الوطن العربي

الفصل الأول

التحولات الدولية وأثرها على الوطن العربي

شهدت العلاقات الدولية متغيرات مهمة خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، غير أن نتائج هذه المتغيرات لم تنعكس إيجاباً خارج نطاق العلاقة بين الشرق والغرب، فالحرب الباردة إذا كانت قد وضعت أوزارها بين المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي، وفتحت الباب واسعاً أمام إمكانات هائلة للتعاون داخل منظومة الشمال ككل، والحياة السياسية والمدنية في أوروبا الشرقية، فإن رقعة التأثير لم تتجاوز الفضاء الأوروبي أو تتسع خارجه، بل حدث في موازاة ذلك اتجاه معاكس في العلاقة بالجنوب، إذ تكرست الحرب خياراً، وزادت فرص الخوف منها، وتحولت مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى سلاح عقائدي جديد للهيمنة على دول الجنوب، بدلاً من تنميتها وتحريرها.

كما أدت التحولات الدولية التي حدثت في مرحلة التسعينيات من القرن العشرين إلى بروز مفاهيم جديدة في النظام الدولي القائم، حيث أدى ظهور مفهوم العولمة والديمقراطية وحقوق الإنسان وفق المفهوم الغربي، وتحرير الأسواق الدولية والإقليمية وافتتاحها بعضها على بعض إلى تأكيد أهمية التفاهم والتعاون بين الدول، لاسيما تلك التي تنتمي إلى نظم إقليمية، أو تلك التي تتمتع برابط تواصل مع مجموعة من الدول المجاورة لها، كعلاقة أوروبا بدول الوطن العربي، هذا إضافة إلى أن التنسيق والتعاون على المستويين العالمي والإقليمي أصبحا سمة مميزة للعالم المعاصر في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، التي شهدت ثورات متتالية في مجالات المواصلات والاتصالات والمعلومات.

وقد ساعدت التحولات الدولية على ظهور عدد من المفاهيم لعالم ما بعد الحرب الباردة، وعلى إعادة صياغة مفاهيم القوة والسيطرة والتفوق، وبدأ التنظير لضرورة وضع أسس جديدة لواقع العلاقات الدولية، تستند إلى عولمة الاقتصاد،

وحقوق الإنسان، وفتح وتطوير التعاون الإقليمي والدولي في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وبعد هذه التحولات ازداد الإهتمام الأوروبي بالوطن العربي، الذي يمتلك إمكانات اقتصادية وتجارية مهمة، تشكل مصدرا أساسيا للصناعات الغربية، وقد عملت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على ضمان استمرار مصالحهما في الوطن العربي، وفي مقدمتها النفط وتأمين طرق إمداده واسقاط أنظمة والإتيان بأنظمة أخرى موالية لها.

المبحث الاول: التحولات الدولية ونظام توازن القوى:

يقصد بالتحولات الدولية، تلك العوامل التي أدت إلى أحداث تغيرات هيكلية في بنية النظام الدولي، والتي أسهمت بتحوله من نظام يقوم على القطبية الثنائية إلى آخر تحكمة القطبية الأحادية. ومع حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك قدرات نوعية تتفوق بها عن سواها من الوحدات الدولية الأخرى، إلا أن هناك جدلاً دائراً حول مستقبل الترتيب البنيوي للنظام الدولي، بمعنى آخر، هل أن الولايات المتحدة قادرة على قيادة العالم بمفردها بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة؟

إن منطق التطور التاريخي طالما حكم شكل العلاقات الدولية بظاهرة السيولة في الفترات التي شهدت انهيار نظام ما وقيام نظام دولي آخر، وقد تكررت هذه الظاهرة مرتين في القرن العشرين، أعقبت أحداث كبرى آلت إلى اختلال في توازن القوى، حدث ذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما تحول النظام الدولي من نظام متعدد الأقطاب إلى آخر تحكمه الثنائية القطبية، وتكررت الظاهرة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991⁽¹⁾.

فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تحول في شكل وبنية النظام الدولي القائم على نظام القطبية الثنائية، ومس التحول في جوهره وشكله نظاماً عالمياً وضع أسس وقواعد العلاقات الدولية.

تعددت التفسيرات لعملية انهيار أحد ركني القطبية الثنائية (الاتحاد السوفيتي)، فهناك من يرجعها إلى الحالة الاقتصادية المنهارة التي كان عليها الاتحاد السوفياتي في السنوات الأخيرة قبل انهياره، في حين يرجعها البعض الآخر "إلى القوة الأمريكية وقدرتها على بسط النفوذ والحفاظ على مناطقها وسيطرتها في أنحاء مختلفة من العالم"⁽²⁾.

(1) محمد علي جمعة، سياسة الفضاءات وعالم ما بعد الحرب الباردة رسالة ماجستير غير منشورة جامعة المرقب، الخمس، ليبيا، 2002 م ص7.

(2) كمال العريفي سحبون، أثر انهيار الاتحاد السوفياتي على السياسة الخارجية الليبية في الفترة 1990-2000: دراسة لاستكمال متطلبات الأجازة العليا - الماجستير - أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2003، ص 49.

هناك من يركز على عدم مقدرة الاتحاد السوفياتي على مواكبة التطورات الجديدة في سباق⁽¹⁾ التسلح الذي كان على حساب الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ويدخل هذا السباق ضمن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى جوار الاتحاد السوفياتي إلى معركة تؤدي إلى استنزاف قدراته المادية، وبالتالي يقلل من فرصة معارضة سياسة أمريكا الكونية، كل ذلك أدى إلى تآكل وتراجع الشيوعية في معظم مراكزها الرئيسية، وإلى تفكك بلدان اتحادية أخرى كيوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا. وقد نجم عن تفتت الاتحاد السوفياتي نتائج خطيرة سياسياً واقتصادياً وفكرياً، تمثلت بشكل خاص بالتحول الجوهري في بنية النظام الدولي.

وقد مثلت حرب الخليج الثانية إحدى حلقات اغتنام الفرص التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن إستراتيجية بسط النفوذ والهيمنة على النظام العالمي بكل مؤسساته مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بالإضافة إلى الهيمنة العسكرية التي فرضتها أمريكا على العالم. وهذه الإستراتيجية تنبأ بها العديد من المفكرين الإستراتيجيين في أمريكا، ففي عام 1941 تنبأ هنري لوس المحرر المعروف في عدد من الصحف والمجلات الأمريكية (تايم، فورتشن، ولايف) ببزوغ فجر القرن الأمريكي وقد كان هذا التنبؤ قائماً على اعتقاد قوي، مفاده أن أمريكا وحدها تستطيع بشكل فاعل تحديد أهدافها في الحرب العالمية الثانية⁽²⁾، ومثل هذا الحلم شكل الأرضية الفكرية في أذهان خبراء وصانعي السياسة الخارجية الأمريكية، وتضمن هذا الاعتقاد جملة الأهداف التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها حسب رؤية "تشارلز كيفلي" و"يوجين ويتكوف" في دراستهما عن السياسة المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية، وهي "اقتصاد عالمي حيوي، ونظام أخلاقي دولي"⁽³⁾.

(1) عبد اللطيف على المياح – حنان على الطائي، الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي، مجدلاوي، عمان، 2002، ص 147-148.

(2) أحمد عبد الرزاق، الفكر الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط والنظام العالمي الجديد، المستقبل العربي، العدد 4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 33.

(3) أحمد عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 33.

شكلت التحولات الدولية التي أعقبت الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق، فرصة للولايات المتحدة الأمريكية في فرض رؤيتها في تشكيل المسرح السياسي الدولي، يقوم على مفاهيم وإستراتيجية تصب في خدمة مصالحها، وبموجب هذه المتغيرات الدولية أنفردت الولايات المتحدة بقوة دولية وحيدة تمتلك قدرات عسكرية وسياسية ودبلوماسية ووضع اقتصادي يؤهلها لتكون القوة المنفردة على الصعيد العالمي⁽¹⁾، وعلى هذا الأساس أكد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش زعامة الولايات المتحدة للعالم.

وقد قام عدد من المنظرين الأمريكيين بوضع تصور للعالم في فترة ما بعد الحرب الباردة، أساسه أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على تحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية للعالم، وأنه لا يمكن تحقيق الأمن والسلام في العالم بدون القيادة الأمريكية، ومن أهم هؤلاء المنظرين: فرنسيس فوكوياما الذي وصف في كتابه (نهاية التاريخ) مرحلة مابعد الحرب الباردة، بأنها تمثل آخر المعارك الكبرى في تاريخ البشرية، وأن التحولات الجديدة التي يشهدها العالم، تمثل مرحلة جديدة في كيفية توزيع القوة والقواعد التي تحكم المسرح السياسي الدولي⁽²⁾.

واعتبر صموئيل هنتغتون أن السيادة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية ضرورية لتحقيق الاستقرار والأمن الأمريكيين، ولقيم الحرية والديمقراطية والاقتصاد المنتج والنظام الدولي الجديد، وأن العالم سيكون من دون الدور القيادي المؤثر لأمريكا أقل أمناً، وأكثر فوضى، وغير قادر على النمو الاقتصادي⁽³⁾، ويرى الباحث أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى في نفسها هي الضامن لأمن العالم وأن العالم بدونها لا يساوي شيئاً وأنها تعتبر نفسها شرطي العالم.

(1) عبد القادر فهمي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

(2) Francis Fukuyama the End of History، National Interest، Summer 1989 p. 18

(3) Samuel P. Huntington، Why International Primacy Matters، Internatioal Securty، Spring 1983 p 83.

برزت فلسفة المحافظين الجدد التي ابتدأها الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان في سياسته الخارجية، وإلى ما ارتكز عليه النظام الدولي الجديد الذي نادى به الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب، ومن بعده جورج بوش الابن الذي أشار إلى نظام عالمي جديد، فيه من السمات ما يفرقه عن النظم السياسية الدولية التي سبقت هذا العهد، واختار بوش أزمة الخليج مناسبة للإفصاح عن نظام عالمي جديد أسماه "عصر جديد"، أكثر حيوية وأكثر قوة في البحث عن السلام، وعصر تستطيع فيه دول العالم شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً أن تتقدم وتعيش في وئام، عالم مختلف عن الذي عرفناه⁽¹⁾.

وهو العمل على ترسيخ قيم المنظومة الغربية المتمثلة في الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحرية الاقتصادية، وبالتالي فإن استخدام أمريكا للقوة كأحد أولوياتها في السياسة الخارجية، من شأنه إعادة رسم الأيديولوجية الليبرالية التي يقوم عليها النظام العالمي الجديد.

وتتمثل أهم المنطلقات الأساسية التي يعبر عنها المحافظون الجدد حول رؤيتهم للنظام العالمي الجديد في الآتي⁽²⁾.

1- النظر إلى النظام الدولي والصراعات والحروب من منطلق الصدام بين الحضارات والثقافات، وتعارض المصالح يقود إلى الصراع، وهذا ما عكسته أطروحات أصحاب نظرية صراع الحضارات ونهاية التاريخ، وغيرهم من أصحاب الفكر المحافظ الأمريكي الذين اعتبروا أن القوة هي العنصر الأساسي في المجتمع الدولي، وأن أمريكا لابد أن تستخدم القوة العسكرية في كل مكان من أجل حماية مصالحها وتأكيد قيادتها العالمية، ويجب إحداث تغييرات جوهرية في صورة توزيع القوة على مستوى النظام الدولي، يقود إلى إرساء قواعد جديدة له، بحيث تتلاءم تفاعلاته مع مصالح أمريكا والغرب عامة.

(1) محمد الأطرش، تطور النظام الدولي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 171، 1993، ص 23.

(2) إبراهيم عبد العزيز المهنا، الفكر المحافظ الأمريكي، والصراع العربي - الإسرائيلي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 195، يناير 1989، ص 22.

2- الحرب والاحتواء هما الأساسان اللذان تنطلق منهما الولايات المتحدة في محاربة أعدائها، سواء أكانت ضد الاتحاد السوفياتي السابق، أم ضد الدول المارقة بحسب تعبير الرئيس السابق بوش.

3- يجب عدم الثقة بشكل تام بحلفاء الولايات المتحدة، وبالأخص الحلفاء الأوروبيين الذين لديهم إستراتيجيتهم وأفكارهم حول العديد من المسائل التي لا تتفق مع الرؤية الأمريكية بشكل تام.

إن مؤشرات الفكر اليميني المحافظ في الإدارة الأمريكية يكشف معارضة هذه المجموعة لحكم القانون والشرعية والاحتكام إلى الطرق السلمية لحل النزاعات وتسوية المشاكل، فأمريكا حسب اعتقادهم تملك الحق في تجاوز كل القوانين والأعراف الدولية عندما يتعلق الأمر بالمصلحة العليا لأمريكا، وأن جميع الدول تعمل في المقام الأول لخدمة مصالحها، وزيادة نفوذها دون النظر إلى الوسيلة التي يتم اتباعها لتحقيق أهدافها، ويعبر عن هذا التوجه الكاتب الأمريكي المحافظ (روبرت كاغان) عندما يقول: أن الإيمان بالشرعية الدولية وحكم القانون من ظواهر الدول الضعيفة، كدول أوروبا، بينما الدول القوية كالولايات المتحدة لا تخشى الحروب، ولا يمكنها أن تتقيد بالقيود التي تفرضها المعاهدات والاتفاقات من الأطراف الموقعة، والتي تحد من حرية التحرك لتأمين مصالحها القومية، وإن كانت على حساب الغير⁽¹⁾.

إن الفكر اليميني المحافظ في أمريكا يأخذ دائما خيار القوى كأداة من أدوات تستفيد السياسة الخارجية الأمريكية منها وهذا ما ظهره في مناسبات عدة في الوطن العربي من بينها الحرب الأمريكية علي العراق في عام 2003 حيث ثم احتلال العراق خارج إطار الشرعية الدولية.

ويعتقد أصحاب الفكر المحافظ الأمريكي أن قيادة أمريكا للنظام العالمي الجديد يهدف إلى خلق عالم يسوده الاستقرار والأمن، وقيم الحضارة الغربية،

(1) زياد حافظ، مضمون وأتجاه التغيير في البيئة العامة على الصعيد الدولي وفي المنطقة العربية: مقال منشور في كتاب العولمة والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، 2000، ص 50.

وبالتالي فإن كل الوسائل يمكن استخدامها لتحقيق هذا الهدف. وتؤشر الأنماط السلوكية لهذه الدولة إلى أنها تعتمد إلى توظيف إمكانياتها من أجل ضمان سيادة القطبية المنفردة إلى أقصى زمن ممكن⁽¹⁾، ويفصح مكنون الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة عن ذلك في سعيها لفرض الإذعان العالمي للهيمنة الأمريكية، على اعتبار أنها القوة العظمى الوحيدة الباقية في السياسة الدولية، بل هي القوة الوحيدة التي لها الإرادة والقابلية على ممارسة القوة على صعيد عالمي، وبالتالي ووفقاً للرؤية الأمريكية لا يصح ترك العالم أمام عمليات توازن قوى جديد على صعيد عالمي وإقليمي.

يقول الكاتب الأمريكي المحافظ ذو الأصل الهندي فريد زكريا: أن الولايات المتحدة أقوى من أي دولة أخرى في التاريخ، وإن الاقتصاد الأمريكي مازال الأقوى في العالم، والأكثر إبداعاً في أهم المجالات، وإنه من دون الزعامة والقيادة الأمريكية سوف لن يكون هناك إلا عالم تسوده الفوضى وعدم الاستقرار، حتى أوروبا إذا لم تتطابق سياستها وتتماثل مواقفها مع السياسات والمواقف الأمريكية، فانها بذلك تهدد السلام والأمن الدوليين⁽²⁾.

ويؤكد أصحاب الفكر المحافظ على مناعة وقوة الاقتصاد الأمريكي، وقدرة أمريكا على الحفاظ على مركزها في قيادة العالم، وأن التغير في مركز أمريكا الاقتصادي العالمي ليس نتيجة لسياسة تتبعها قوة منافسة أو معادية، تهدف إلى أن تحل محل الولايات المتحدة في مرتبة التفوق العالمي، ولكنه نتيجة ما يعتبره (بريجنسكي) مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، والأستاذ بجامعة كولومبيا "سياسة تعاونية كانت الولايات المتحدة هي التي بادرت بها، الأمر الذي خلق نسيجاً مختلفاً من العلاقات الدولية، من أهم معالمه تراجع قوة ما عن مكانة السيطرة، يعود إلى بروز قوة جديدة ومؤهلة لأن تحل محلها، أما هذه المرة فإن

(1) عبد اللطيف على المياح، حنان على الطائي، مرجع سبق ذكره، ص 149.

(2) ناظم عبد الواحد الجاسور: تأثير الخلافات الأمريكية - الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقيقة ما بعد الحرب الباردة، ط 1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2007) ص 106.

الاختلاف الأساس هو غياب البديل والمنافس الذي يمكن أن يشكل قوة تحل محل الولايات المتحدة في وضعها الدولي الراهن⁽¹⁾.

وحسب رأي بريجنسكي فإن دول أوروبا لن تكون في المستقبل القريب مركزاً موحداً للقوة السياسية قادراً على أن تحل محل أمريكا في دورها العالمي، كما أن تطلعات اليابان في القوة السياسية والعسكرية تطلعات متواضعة⁽²⁾.

وهكذا فإن القوتين الرئيسيتين المستفيدتين من إعادة توزيع القوة الاقتصادية العالمية لاثملاثان منافساً سياسياً في الأولوية العالمية، أما الاتحاد السوفياتي فهو لايمثل في تحليل بريجنسكي إلا منافساً ذا بُعد واحد وهو البعد العسكري، هذا فضلاً عن أن الثمن الذي دفعه الاتحاد السوفياتي في بلوغ قوته العسكرية، هو أنه قد أصبح في وضع غير تنافسي على المستوى السياسي والأيدولوجي والاقتصادي⁽³⁾.

إن أمريكا بحسب أصحاب الفكر المحافظ الأمريكي - على نقيض القوى العظمى الأخرى - تملك قوة متعددة الأبعاد، وفي وضع مرتفع في جميع المصادر الرئيسية للقوة، حجم السكان وتعليمهم، الموارد الطبيعية، النمو الاقتصادي، التماسك الاجتماعي، الاستقرار السياسي، الإنجاز التكنولوجي، القوة العسكرية، الجاذبية الأيدولوجية والتحالفات الدبلوماسية⁽⁴⁾، وهي نتيجة هذه القوة المتعددة الأبعاد لهذا الفكر قادرة على أن تتحمل أي تراجع في أحد هذه العناصر، في الوقت الذي تحتفظ فيه بتفوقها الكلي المستمد من مصادر أخرى. ويؤكد ذلك صموئيل هنتجتون بقوله: "إنه في الوقت الراهن ليس هناك دولة تستطيع أن توجد تحدياً شاملاً متعدد الأبعاد للولايات المتحدة"، وأن الولايات المتحدة من بين القوى الكبرى هي أقل احتمالاً لأن تنحدر، ذلك أنها تتميز بانفتاح اقتصادها وبالحركة وبتدفق الهجرة إليها. إن النظام العالمي الجديد الذي يبشر به أصحاب الفكر المحافظ الأمريكي، يثير تبايناً وانقساماً في الرأي، سواء على مستوى الدول أو على مستوى المنظرين

(1) زيبينو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر، عمان، 1999، ص 53.

(2) المرجع السابق، ص 54.

(3) السيد أمين شلبي، العرب ومستقبل القوة الأمريكية، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2008، ص 112.

(4) المرجع السابق، ص 115.

السياسيين، فمنهم من يرى أن المستجدات الفكرية والسياسية الدولية تدل على بداية تشكل هذا النظام نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وبروز الولايات المتحدة كقوة وحيدة مهيمنة على المسرح العالمي، وتنامي مجموعة من المشكلات والتحديات الدولية كمشكلة الإرهاب والبيئة والمخدرات والأمراض الفتاكة، واتساع نطاق التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي، وتزايد حدة الاستقطاب والصراع بين الشمال والجنوب.

وهناك من يشككون في صحة وجود هذا النظام، ويعتبرون أن كل ما جرى في العالم من تحولات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة لا يرقى إلى مستوى بناء نظام دولي جديد، ويبقى مجرد متغيرات وأوضاع دولية جديدة غير ثابتة. وهناك من يرى أن التحولات الدولية التي شهدتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة هي مرحلة جديدة في النظام الدولي، خاصة فيما يتعلق بهيكل توزيع القوة والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية، سواء من حيث ارتباطها بهيكل النظام الدولي أو من حيث أهمية التحرك الجماعي على المستوى العالمي. وأن هيكل النظام الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة يقوم على تعدد مراكز القوى، ويرتكز على نمط توزيع عناصر القوة والقدرة على التأثير في الوحدات الدولية. وفي هذا الصدد يرفض آدم روبرتس وصف هيكل النظام بأنه هيكل أحادي القطبية، نظراً لعدم تمتع أي دولة بمفردها بعناصر القوة القادرة على توجيه التفاعلات الدولية لوحدها⁽¹⁾.

فهو يرى أن التغيرات التي يشهدها العالم في ظل ظاهرة الاعتماد المتبادل، تشير إلى أن احتمال استخدام القدرات العسكرية لتوجيه التفاعلات الدولية أصبح احتمالاً محدوداً، وفي نطاق عدد محدود من القضايا، فهناك أنواع أخرى من القدرات التي يجب أن تتمتع بها الدول إذا كان لها أن تسيطر على مجرى الأحداث الدولية.

⁽¹⁾ Adam Roberts: Anew Age In International Relations, International Affairs. Vol 67, No. 3, July 1991, PP 60 – 70.

ويؤكد أنصار تعدد مراكز القوى في هيكل النظام العالمي بأن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الأساسية والفاعلة في هذا النظام مثل الولايات المتحدة، وأوروبا، الصين، اليابان، يكشف عن أنه لا توجد دولة واحدة تتمتع بجميع عناصر القوة، ولذلك يعتبر (بوزان) أن اصطلاح القوى العظمى أصبح اصطلاحاً غير ملائم في ظل نظام تعدد مراكز القوى⁽¹⁾، أن واقع الحال يكشف أن الولايات المتحدة تواجه جملة تحديات داخلية وأخرى خارجية، مما يدفع إلى القول بأن النظام الدولي بطبيعته الراهنة يمر بمرحلة انتقالية، وبالتالي فإن مظاهر الهيمنة الأمريكية لا يمكن لها أن تستمر كصيغة نهائية⁽²⁾، في العام 2007 كتب الكاتب والمفكر الأمريكي روبرت كاجان دراسة في مجلة Policy Review - تحت عنوان (نهاية الأحلام وعودة التاريخ) أكد فيها أن العالم عاد إلى طبيعته التي تعودنا عليها⁽³⁾، ويقصد بذلك أن حدود القوة الأمريكية قد وصل إلى نقطة الذروة.

إن نموذج النظام الدولي الجديد هو تكريس لمشاعر النصر والتفوق الغربي ونظامه الليبرالي الذي أشار إليه (فرنسيس فوكوياما) في نظريته المرتبطة بنهاية التاريخ، والتي تعتبر أن نموذج الحكومة الغربية الليبرالي هو الشكل النهائي للحكومة الإنسانية، وأيضاً إلى ما اعتبره "هنتجتون" سيادة القيم والحضارة الغربية على العالم.

والنظام الدولي الجديد زيادة على كونه نظاماً غربياً على مستوى التنظيم والنشأة والأهداف، فإن الشرعية الدولية تطبق فيه بشكل انتقائي، ولا زالت القوة هي التي تفرض الأمر الواقع أو تغيره، وبالتالي فالأمر لا يتعلق بمولد نظام دولي جديد تسوده العدالة وسيادة القانون وتوازن القوى، بقدر ما هو وضع دولي تنتهك فيه الشرعية الدولية وتنزع مقاليد الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ Barrw Buzan) New Patterns Of Global Security In The Twenty First Century International Affairs, Vol 67, No 3 July 1991, PP.13-20.

⁽²⁾ معين زيادة، العرب والتحولات الدولية، مجلة الفكر العربي، بيروت، العدد 66، 1991، ص 6.

⁽³⁾ ألياس حنا، نظرة إستراتيجية لأحداث القوقاز: نهاية الأيديولوجيا، العودة إلى الجغرافيا السياسية، شؤون عربية، القاهرة، العدد 135، 2008، ص 61.

⁽⁴⁾ إدريس لكريني، "وهم النظام وواقع الفوضى: ماذا بقى من مشروع النظام العالمي الجديد" (مقال منشور في جريدة العرب الأسبوعي بتاريخ 2006/12/9، ص 20).

إن النظام الدولي الجديد لم تكتمل بعد مراحله ومعالمه الرئيسية، خاصة أن العالم يمر حالياً بمرحلة انتقالية، يشوبها نوع من الغموض، ولم تظهر بشكل واضح معالم القوى الدولية الكبرى، ولم تتحدد المعالم الحقيقية للعلاقات الدولية، ولعل هذا ما دعى البعض إلى استعمال مصطلحات متباينة للدلالة على الأوضاع الدولية الحالية "كالوضع العالمي الجديد" و"المتغيرات الدولية الجديدة" والترتيبات الدولية الجديدة"⁽¹⁾.

ويشير مسار الأحداث الدولية إلى أن النظام الدولي الجديد هو وسيلة لخدمة مصالح أمريكا، وتأكيد هيمنتها على العالم، فالتدخل الأمريكي تزايد بشكل كبير في مختلف مناطق العالم، كما هو الحال في أفغانستان والعراق، وأصبحت الأمم المتحدة تسخر لخدمة السياسة الخارجية الأمريكية بدل تحقيق السلم والأمن الدوليين.

إن النظام العالمي بعد الحرب الباردة، يمكن وصفه بنظام تعدد القوى، ويرتكز على نمط توزيع عناصر القوة والقدرة على التأثير في الوحدات الدولية الكبرى، وقد أدى هذا التغير إلى تناقص أهمية العامل العسكري في قياس إمكانات الدول ودورها في المسرح السياسي الدولي، مقابل ذلك شهد عامل القوة الاقتصادية تصاعداً في الأهمية مع ازدياد التنافس حول المصادر الأولية، والحصول على الأسواق والتجارة الدولية، وقد أدت هذه التحولات إلى نقاشات وسجلات داخلية في أمريكا حول كيفية إعادة ترتيب أولويات بناء النفوذ، بحيث يتم التركيز على الاقتصاد والتجارة الدولية لضمان بقاء التفوق الأمريكي، وهذا ما صرح به مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في ذلك الوقت، عندما قال: "أن 40% من مهامنا الجديدة تتناول الاقتصاد الدولي"⁽¹⁾.

إن جملة مؤشرات يمكن رصدها على صعيد وضع أمريكا الداخلي، يشير إلى أنها تواجه في المجال الاقتصادي عدداً من المشكلات والمصاعب التي تتعلق بطريقة أداء هذا الاقتصاد، وهذا ما يتضح قياساً بأداء الاقتصاد الأوروبي،

(1) المرجع السابق، ص 20.

(1) ناصيف يوسف حتى، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي (مقال منشور في كتاب العرب وتحديات النظام العالمي) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 165.

والاقتصاد الياباني، في معدلات الاستثمار ومعدلات الادخار، ونوعية التعليم والموارد التي تخصص للبحث و التنمية⁽²⁾.

وقد وصل العجز في الميزان التجاري الأمريكي عام 2000 إلى ما يقرب من 450 مليار دولار⁽³⁾، وفي عام 2002 إلى 159 مليار دولار⁽⁴⁾.

ويذهب بعض الملاحظين إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستواجه مصاعب اقتصادية كثيرة في عدة عناصر من المجال الاقتصادي، مثل الاستثمارات والتدريب والتعليم، وعجز الموازنة، وعجز الميزان التجاري مع اليابان. وأن الواقع الاقتصادي الأمريكي، لايعين على استمرار الولايات المتحدة كقوة منفردة، فضلاً عن كونه لا يؤمن لها قيادة عالمية على الصعيد العسكري.

إن الولايات المتحدة في نطاق نزعتها الأمبراطورية أصبحت مدينة للعالم كله وعملتها الدولار تفقد قيمتها باستمرار، وتعاني أمريكا من العجز الدائم في الميزان التجاري، حيث بدأ العجز في الميزان التجاري منذ العام 1971، وقد بلغ في العام 2005 (723616) مليون دولار أمريكي، وهو رقم قياسي غير مسبوق، وأسوأ بحوالى أكثر من 25 في المائة من العجز المسجل في العام 2004، الوضع زاد تآزماً حيث تشير الأرقام إلى أن العجز في الميزان التجاري بلغ في العام 2006 حوالى 763600 مليون دولار، أي بزيادة حوالى 40 مليار دولار عن 2005⁽¹⁾.

وقد بدأت الولايات المتحدة تفقد صدارتها في كثير من الميادين منذ بداية القرن الحادي والعشرين، وخاصة التكنولوجيا المتقدمة التي هي عماد أساسي لقوتها العسكرية، فقد انخفض الطلب على الخدمات الأمريكية مثل السياحة والتعليم، وانحسر الطلب على التكنولوجيا الأمريكية، ووفق ما ورد بمكتب الإحصاءات الرسمية الأمريكية، حققت الصادرات التكنولوجية الأمريكية فائضا بلغ 4600 مليون دولار في الربع الأول من العام 2000، وبعد ذلك بدأ الانحدار العكسي حيث سجل

(2) Samuel. Huntington I bide، spring 1983، p83 .

(3) زياد حافظ، مرجع سبق ذكره، ص 146.

(4) مجلة البيان الإماراتية، العدد الصادر بتاريخ: 2003/1/17.

(1) العرب الأسبوعي، 150 - 21 / 3 / 2008، السنة الثالثة، العدد 146، ص 2.

عجزاً في الربع الأول من العام 2006 مقارنة بالربع الأول من العام 2001 بلغ 7200 مليون دولار⁽²⁾.

وقد تدهورت قيمة الدولار بشدة أمام اليورو، حيث وصل سعره إلى 1.54، وهو أقصى حد من التدهور منذ صدور العملة الأوروبية الموحدة عام 1999م. وقد أوضح (الكاتبان جوزيف ستيلغينز) من جامعة كولومبيا والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، وبيلميز من جامعة هارفارد في كتابهما (حرب الثلاثة تريليونات دولار) أن تكلفة الحرب على العراق التي دخلت عامها السادس في عام 2008، تضاعفت ثلاث مرات بالمقارنة مع الأعوام السابقة لتصل في 2008 إلى 12 مليار دولار شهرياً⁽³⁾.

وقد أدى تدخل أمريكا في مناطق مختلفة من العالم إلى زيادة متواصلة في عجز الموازنة الأمريكية، وإلى مشاكل اقتصادية واجتماعية طالت الداخل الأمريكي، وخلفت حالة من العداء لأمريكا في العالم، يضاف إلى ذلك، أن القيادة الأمريكية للعالم تواجه التحولات الناتجة عن طبيعة الوضع العالمي ذاته. فاستخدام القوة العسكرية أصبح عملية صعبة، وقد قللت الأسلحة النووية إمكانية استخدام الحرب لحل المشاكل السياسية. ويعتبر هنري كيسنجر "أن نهاية الحرب الباردة أدت إلى ما أطلق عليه بعض المراقبين عالم القطب الواحد، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الواقعي ليست بحال يؤهلها لإملاء جدول الأعمال الكوني وحدها بشكل أفضل مما كانت عليه أثناء الحرب الباردة"⁽¹⁾.

ويناقش المؤرخ الأمريكي بول كنيدي في كتابه (صعود وسقوط القوى العظمى) الذي أصدره عام 1989 - مستقبل القوة الأمريكية، وهل تستطيع الولايات المتحدة أن تحافظ على مركزها الراهن كقوة أولى في العالم؟ ويقول: أن الإجابة هي لا. ويفسر هذا بأنه لم يتح لأي مجتمع عبر التاريخ أن يظل بشكل دائم متقدماً

(2) العرب الأسبوعي، 21-3-2008، العدد 146، ص 2.

(3) العرب الأسبوعي، ص 2.

⁽¹⁾ Henry Kissinger، Diplomacy، New York، Simon And Schuster، 1994، p. 532

على المجتمعات الأخرى، إذ أن هذا يعنى تجميد الأنماط المتباينة لمعدلات النمو والتقدم التكنولوجي والعسكري⁽¹⁾.

إن الاقتصاد الأمريكي الذي تمتع منذ القرن التاسع عشر بأعلى مستوى من الإنتاجية في العالم، ورغم أن مجموع ناتجه القومي في الوقت الحاضر مازال أكبر من اليابان والصين وألمانيا، إلا أن دولاً أخرى تمكنت من زيادة إنتاجها بمعدل أسرع مع بداية القرن الحادي والعشرين.

وهناك عدد من الظواهر الاجتماعية السلبية في أمريكا مثل ظواهر انتشار المخدرات، والعنصرية، والجريمة، التي أصبحت في الولايات المتحدة أعلى من أي مكان آخر في العالم، وزاد التباين في هيكل الثروة والدخول في الولايات المتحدة، حيث يصل دخل المديرين في المتوسط 90 مرة أكثر مما يحصل عليه عمال الصناعة، وحيث تضع 20% من الأمريكيين السود و20% من ذوي الأصول اللاتينية في أقل من مستوى خط الفقر⁽²⁾.

يقول فرانسيس فوكوياما: أن أمريكا لن تمتلك وسائل القوة والسيطرة والهيمنة على النحو الذي تمتلكه في الوقت الراهن، وستكون هناك قوى عظمى موازية في العالم⁽³⁾.

إن الولايات المتحدة الأمريكية رغم تفوقها العسكري والسياسي تواجه العجز الكبير في ميزان مدفوعاتها، الذي جعلها أكبر دولة مدينة في العالم، وتواجه أيضاً القوى الدولية المنافسة الأخرى. وقد دفعت سياسة الاعتماد المتبادل وزيادة عدد التكتلات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، الدول إلى أن تعمل لزيادة قوتها الاقتصادية مع دول أخرى في إطار تكتل اقتصادي، يقوم على أساس الشراكة والتعاون، والمثال على ذلك الشراكة الأوروبية - المتوسطية. وتجمع الآسيان وتجمع دول أمريكا اللاتينية.

(1) Paul Kennedy, The Rise And Fall Of The Great Powers, Economic Change And Military Conflict From 1500 To 2000, New York, Vinage Books, 1989, 56.

(2) Paul Kennedy, OP. Cit. P. 58.

(3) حوار مع فرانسيس فوكوياما، مجلة الاهرام العربي، القاهرة، العدد 573، 15/مارس/2008، ص 11.

لقد زادت أهمية القوة الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، وأصبحت هدفا تسعى إليه الدول، وتقوم عليه قوتها، وفي الوقت ذاته أصبح أداة من الأدوات التي تستخدمها الدول في السياسة الدولية.

إن أمريكا لم تعد قادرة على السيطرة على واقع العلاقات الدولية، نظراً لبروز القوى الدولية الصاعدة كأوروبا الموحدة، والصين التي أصبحت تشكل قوة عالمية لا يمكن لأمريكا تجاهلها، سواء من حيث مقوماتها الاقتصادية أو السياسية. وهذه القوى الدولية يمكنها أن تساهم في تراجع المكانة العالمية المنفردة للولايات المتحدة، وبهذا الصدد يقول كيسنجر: "أن المنافسة الاقتصادية بين اليابان التي تقترب من احتلال مكانة عظمى والمجموعة الأوروبية التي أصبحت أكثر استقلالا واعتزازاً بالنفس من جهة، وبين الولايات المتحدة من جهة أخرى، هي منافسة ليس بالإمكان ضبطها والسيطرة عليها باستخدام مفهوم المصالح المشتركة، وذلك بسبب تراجع أهمية تلك المصالح، بانهيار الماركسية وتفكك الاتحاد السوفياتي، وزوال معظم الاخطار الأمنية... ثم يستطرد كيسنجر بقوله.... ولا مناص لنا من العودة إلى حالة توازن القوى⁽¹⁾.

وهذا يعني أن أمريكا تعي أنها تواجه تحديات خارجية من أطراف دولية ناهضة، تسعى إلى تقليص الهوة بينها وبين موقع القمة في التأثير الدولي. والسؤال: ماهي القوى المرشحة لأن تشكل مع الولايات المتحدة أطرافاً دولية؟

إن التحدي الحقيقي والممكن الذي قد تواجهه الولايات المتحدة، ربما يأتي من دول أوروبا التي تملك السكان والموارد والقدرة الاقتصادية والتكنولوجية والإمكانية العسكرية الفعلية، لكي تصبح القوة الأولى في القرن الواحد والعشرين، وإذا كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي واليابان قد تخصصت على التوالي في التكنولوجيا والسلاح والاستثمار، فإن أوروبا توازن الثلاثة.

(1) عبد القادر فهمي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

هذا ما عبر عنه هنتيجتون عندما قال: "أن لم يكن القرن القادم هو القرن الأمريكي، فإن الأكثر احتمالاً هو أن يكون القرن الأوروبي"⁽¹⁾. أن أوروبا ورغم ما يذهب إليه البعض من وجود عدد من المحددات لظهورها كقوة دولية فاعلة، إلا أنها عازمة على إتمام مشروع الوحدة الأوروبية الذي يؤهلها لدور لا يمكن تجاهله في التفاعلات الدولية، ومما يدفعها لذلك نزعتها الاستقلالية، وتزايد الشعور بضرورة عدم البقاء في حدود ما تسمح به الإستراتيجية الأمريكية⁽²⁾.

(1) السيد أمين شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 116.
(2) 1984, pp -piter dankert, eurob together, American Apart, Foregin policy, No 53, Winter 1983) 18-33.

ومن جنوب وشرق آسيا فإن النمر الآسيوية تشكل عملاقاً اقتصادياً، وبمقدوره ترك آثار واسعة على مسارات التجارة الدولية والتوازنات الاقتصادية، حيث سيرتفع نسبة احتكاره للإنتاج العالمي من الربع حالياً و إلى الثلث عام 2020، ثم إلى الضعف عام 2040⁽¹⁾ وتعد اليابان من أبرز قوى شرق آسيا، وقد بدأ إنتاجها الصناعي يشهد تطوراً منذ الأربعينات حتى استطاعت أن تكون ثالث دولة بعد القطبين العظميين تتجاوز حاجز الترليون⁽²⁾.

وبروز هذه القوى قد يؤدي إلى نوع من التوازن في النظام الدولي، مثلما كان الحال في مرحلة الحرب الباردة، وتعدد القوى الفاعلة في النظام الدولي الجديد ربما يتعزز ببروز الهند كقوة عسكرية، تملك القنبلة النووية والقوة الاقتصادية والكثافة السكانية، الأمر الذي يجعل منها أحد أكبر الأسواق الاستهلاكية في العالم، والصين التي أصبح ينظر لها كعملاق اقتصادي منافس قوي للولايات المتحدة الأمريكية، فالصين تملك أكبر سوق استهلاكي في العالم، ونسبة نمو تصل 17 بالمائة سنوياً. ويعتقد المحللون الاقتصاديون أن الناتج الداخلي للصين سيوازي الناتج الداخلي لأوروبا والولايات المتحدة معاً في مدة قصيرة أو بعده بقليل. وللصين قدرة عسكرية كبيرة آخذة في التطور تقنياً، وقد تساهم في القريب في التعبير عن الإرادة السياسية للصين. فالصين أصبحت في السنوات الأخيرة تفعل سياستها الخارجية للتعبير عن إرادتها السياسية، وبما يتوازي مع نموها الاقتصادي، ومن حيث القدرات نجد أن أوروبا تمتلك قدرات اقتصادية ضخمة، توازي في أهميتها القدرة الأمريكية، وهذه القدرات في حالة تنامي متزايد، وتلعب دوراً مهماً في قضايا التوحيد والتكامل الاقتصادي والسياسي.

لقد أصبح من الصعب في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومع تعدد عناصر القوة التي تحدد مدى قدرة دولة ما على السيطرة على النظام الدولي، أن نجد دولة

(1) حميد الجميلي، التطورات الاقتصادية وحسابات نهاية القرن العشرين، آفاق عربية، العدد 12، 1993، ص18.

(2) world Bank، World Development Report، 1984، Washington D. C. p 207

ما تمتلك عناصر القوة والقدرة السياسية والاقتصادية والعسكرية والحضارية
مجتمعة. فأمريكا كما

تمت الإشارة رغم قوتها العسكرية الضاربة، والهالة الثقافية التي تتمتع بها، إلا أنها على المستوى الاقتصادي تعاني الكثير من الخلل، وهذا ما كشفته الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها أمريكا والعالم في العام 2009، والتي كشفت عن هشاشة الأنظمة المالية في أمريكا، ومعاناتها من مواطن ضعف، تمثلت أهم مظاهرها في انهيار مصارف دوليه عملاقة مثل (ليمان برنرز) وإفلاس شركات كبيرة مثل جنرال موتورز و"فريدي ماك"، فيما وصل عدد الفقراء في أمريكا إلى 45 مليون نسمة⁽¹⁾، وعجز في الميزان التجاري، إضافة إلى دخول الاقتصاد الأمريكي في حالة ركود اقتصادي تام.

إن تبدل المعطيات الدولية يؤكد صعوبة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور القطب الأوح الذي تسيطر بموجبه على مسرح العلاقات الدولية، فاقتصادات الدول الأوروبية والصين والهند تتطور بسرعة، وأصبحت تعتمد على التقنية الحديثة، وهذا يفرض تنامي دور هذه القوى الصاعدة، ليصل إلى حد المشاركة الفعلية في رسم خريطة العالم.

وما قامت به الإدارة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، لم يكن مجرد إعلان الحرب على الإرهاب بكل تعقيداتها، وإنما هو إعادة تعريف للسياسة الخارجية الأمريكية وفق منظور جديد، يقوم على ثلاثة محاور رئيسية هي: تثبيت الأحادية الأمريكية من خلال إعادة الاعتبار للقوة العسكرية كمحدد رئيسي في السياسة الخارجية، والتخلي عن الشراكة الدولية كأساس لإدارة النظام الدولي، والتورط الثقيل في إدارة الصراعات المحلية والإقليمية دون القدرة على حلها⁽²⁾.

إن إحدى النتائج لمرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، هي أن السياسة الخارجية الأمريكية أصبحت ذات بُعد عدائي طال أغلب دول العالم تقريباً.

وهذا الأمر أعطى نتائج عكسية خلال السنوات الماضية، فمن جهة أولى تعاني الولايات المتحدة حالياً من وضع اقتصادي صعب، نتيجة التكاليف الباهظة

(1) برنامج الاتجاه المعاكس، الجزيرة الفضائية، الثلاثاء 2009/4/7 ف.

(2) Robert Kagan، The September 12 Paradigm: America The World And George W Bush، Foreign Affairs، September 10 October 2008، P. 22.

للحرب على الإرهاب التي وصلت إلى نحو 2 تريليون دولار وفق إحصاءات وزارة الأمن الوطني الأمريكية⁽¹⁾، وقد أدى هذا الإنفاق الباهظ بالإضافة إلى عوامل أخرى، كارتفاع أسعار النفط، وأزمة الكساد الحالية في سوق العقارات الأمريكية، إلى التأثير على الوضع الاقتصادي العالمي للولايات المتحدة.

من جهة ثانية، أثبتت سنوات مابعد 11 سبتمبر أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تقود العالم بمفردها، ليس بسبب تدني قدراتها الاقتصادية فقط، وإنما أيضاً بسبب تدهور مكانتها المعنوية كقوة مهيمنة، يمكن الوثوق في قدرتها على قيادة النظام الدولي، كما أن التعثر الأمريكي في العراق، كان نقطة تحول في الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، فبسبب الحرب على العراق، أصبحت الولايات المتحدة مديونة، وتراجعت قيمة عملتها، وتواجه أزمة اقتصادية طاحنة.

وقد كشفت تجربة الحرب الروسية - الجورجية الأخيرة التي انحازت فيها أمريكا بشكل مباشر إلى جانب جورجيا أن ثمة مأزقاً يواجه الولايات المتحدة في القدرة على إدارة علاقتها بالقوى الدولية الصاعدة مثل روسيا الاتحادية، علاوة على تآكل سقف خياراتها الإستراتيجية في التعامل مع أزمة من هذا النوع.

من جهة ثالثة تبدو الولايات المتحدة غير قادرة على حل أي من الصراعات الدولية التي تورطت فيها طيلة السنوات الماضية، وشهد النظام الدولي طيلة العقدين الماضيين صعود تنظيمات أصبحت مؤثرة في المشهد الدولي أكثر من الدول، ومثال ذلك تنظيم القاعدة، وتفريعاته الجهادية والأصولية، وتنظيمات المقاومة المسلحة مثل حزب الله اللبناني، وحركة حماس في فلسطين المحتلة وغيرها، وهو ما أطلق عليه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر نمط تقعيد العلاقات الدولي، باعتبار أن العلاقات الدولية سوف تشهد نوعاً جديداً من الحروب، هي الحروب داخل الدولة نفسها⁽²⁾.

⁽¹⁾ Cost Of War On Terror، Homeland Security Research، At: Http // www. Homeland Security Research. Net 2008 / 05 / 01.

⁽²⁾ Henry A. Kissinger، After Lebanon، Washington Post، 2006 / 9 / 13.

وإذا كان النظام الدولي يتسم بنمط الأحادية العسكرية والإستراتيجية للولايات المتحدة، فإن ظاهرة العولمة قللت كثيراً من جاذبية هذه الأحادية، مقابل صعود ملحوظ للعناصر الاقتصادية والتكنولوجية التي تتفوق فيها قوى أخرى، وهو ما جعل فرانسيس فوكوياما يشير إلى أن النظام الدولي الراهن يشهد "تعددية قطبية" في المراكز الاقتصادية حول العالم، على غرار الحال في شبه القارة الهندية، وجنوب شرق آسيا، والخليج العربي، وشمال إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، مما يدفع بالضرورة إلى إعادة النظر في نظريات العلاقات الدولية التي حكمت النظام الدولي طيلة القرن العشرين⁽¹⁾.

وباختصار يمكن إجمال أهم التحديات التي تواجه الولايات المتحدة في الآتي:

- 1- تدهور مكانة الولايات المتحدة كقطب دولي مهم، وذلك بسبب الفشل في حل أي من الصراعات الدولية سواء في الشرق الأوسط أو خارجه.
- 2- لقد تبين أن السلوك الأمريكي الذي يسعى إلى الهيمنة الخارجية تحت غطاء الديمقراطية وقيم الحرية وحقوق الانسان بدأت مكشوفة خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ومن خلال ما يحدث من انتهاك لحقوق الانسان فى غوانتانامو أحداث معتقل أبو غريب وفى مواقع أخرى.
- 3- ضعف الثقة في قدرة الولايات المتحدة على إدارة النظام الدولي بمفردها، وقد كشفت الحرب الجورجية - الروسية و إخفاقها في العراق و أفغانستان مدى هشاشة الدور الأمريكي في ضبط توازن النظام الدولي، وعدم قدرتها على منع نشوب حروب إقليمية جديدة، على غرار ما كانت تفعل طيلة التسعينيات من القرن الماضي.
- 4- انتهاء القطبية الاقتصادية للولايات المتحدة بعد الأزمة المالية العالمية، وما خلفته من تداعيات سلبية على الاقتصاد الأمريكي، وصعود منافسين جدد من دول العالم.

⁽¹⁾ Francis Fukuyama, 'Is America Ready For a Post American World', The American Interest, Volume 4, Number 1, September October 2008. P. .

وقد أثبتت التجربة الأمريكية نفسها أنه لا توجد قوة اليوم قادرة على فرض نظام على العالم والتحكم به بمفردها، وأن العالم الذي نعيش فيه كما يفسر ذلك الكاتب (برهان غليون) عالم متعدد الأقطاب فعلياً، إذا نظرنا إليه من حيث الديناميكيات العميقة ومستويات القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية، لكنها تعددية لا تزال تفتقر إلى الاعتراف والتكريس السياسي والقانوني⁽¹⁾.

5- إن أكثر ما يمكن أن تطمح إليه الولايات المتحدة اليوم هو أن تكون الأولى بين الأسياد (روسيا- الصين- الاتحاد الأوروبي) وليس السيد المطلق الوحيد.

6- إن القوة لا تسمح للولايات المتحدة بفرض إرادتها على العالم وقيادته من غير موافقته، وتكفي مقاومة الدول المتضررة من الهيمنة الأمريكية، خاصة دول العالم الثالث، لتحرم واشنطن من تحقيق حلمها بقيادة المجموعة الدولية حسب مصالحها وأجندتها القومية.

7- إن دول الغرب في سياق سعيها لمعالجة الركود الاقتصادي سوف تتسابق في الوصول إلى الأسواق الكبيرة، ومصادر الطاقة الأرخص، مما يؤدي إلى تنافس وصراع تحكمه المصلحة الذاتية، وهذا ما يخلق رؤى متباينة تجاه مختلف السياسات ذات العلاقة بمناطق الأسواق ومصادر الطاقة، وما سينجم عن ذلك من عدم استقرار في خريطة التحالفات السياسية في العالم.

إن التطورات الكبرى التي يشهدها العالم في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ما هي إلا تغيرات في شكل ومضمون التفاعلات الدولية بين دول الشمال فقط، بينما تظل أسس وقواعد النظام القديم هي الحاكمة للعلاقات بين الشمال والجنوب، وإن مضمون ذلك النظام المزعوم ما زال يعتمد على معيار توازنات القوى والمصالح بين القوى المتعددة في النظام الدولي.

إن النظام الدولي الجديد لم يتضمن في جوهره شيئاً جديداً بشأن التعامل الدولي وسياسات القوة المهيمنة، "فالنظام العالمي الجديد" لا يعني تحولا في قيم ومبادئ وشرائع الدول الكبرى المسيطرة تجاه محور الجنوب، بحيث تتعامل هذه

(1) برهان غليون، النظام العربي فقد مبرر وجوده، العرب الأسبوعي، لندن، العدد 174، 27 / 9 / 2008، ص 18.

الدول مع العالم الثالث بعيدا عن الاستغلال بقدرما هو استمرار للنظام القديم والعقلية المستعمرة، وإذا كانت اللافتات جديدة"⁽¹⁾.

ويميل إلى هذا الرأي محمد حسنين هيكل في كتابه (حرب الخليج أو هام القوة والنصر) حيث يقول: "ما ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة لم يكن نظاما عالميا جديدا، وإنما كان أقرب إلى ترتيبات جديدة، يستخدمها نظام عالمي قديم، يعيد بها تأكيد دوره في ظروف متغيرة".

ورغم تسليمنا بالحقيقة القائلة أن النظام القديم - نظام الحرب الباردة - قد انتهى بسقوط أحد قطبيه الرئيسيين، إلا أننا نرى أن ما يسمى بالنظام الدولي الجديد لم تتأسس مقوماته بعد، فهو يفتقر إلى مضامين واضحة المعالم، ولا زلنا نعيش مرحلة تتسم بالفوضى من حيث عدم وجود قواعد واضحة لإدارة هذا التحول، ولم تترسخ لدينا أنماط ثابتة تحكم السلوك الدولي، كما أن القاعدة التي كانت تحكم العلاقات الدولية في السابق، والتي تقوم على الاعتماد المتبادل، هي غير القاعدة التي تحكم العلاقات الدولية في الوقت الحاضر، والتي تقوم على التبعية وحلول السيطرة محل التنافس.

إن توزيع القوى ومالكيها في العالم الجديد أخذ يتحدد على افتراضات غير ثابتة بعد، فالأيديولوجية لم تتدثر، وإن تراجعت صراعات القوة، والقدرات النووية لم تحتكر بعد من قبل قوة واحدة، والهواجس الأمنية لم تنته، كما أن القوى المتنافسة لا تقف عند خط مشروع واحد من حيث العافية الاقتصادية.

وهذا يعني أن الدول الأساسية لا تنعم بقابلية النفوذ والتأثير في العالم بصورة حاسمة، وعلى الرغم من احتكار القدرة العسكرية الأولى من قبل أمريكا، إلا أن قوى دولية أخرى كأوروبا الموحدة واليابان تمتلك القدرات الاقتصادية المؤهلة للتقدم ومنافستها جدياً، كما أن التبدل في ترتيب منزلة الفواعل الدولية أفضى إلى تدني قيمة المنظمات الدولية التي أخذت تمثل ساحة لترتيب أوضاع

(1) منعم العمار، النظام الدولي الجديد: قراءة في التغير الانتكاسي (في أثر المتغيرات الدولية، رؤية مستقبلية)، طرابلس، 1995، ص: 37.

دولية، ومثال ذلك قرارات الأمم المتحدة حيال ليبيا والعراق والصومال وأفغانستان، ومن جانب آخر ترافق مع هذا التدني تدخل كبير في اختصاصات المنظمات الدولية ووكالاتها المتخصصة، كما استخدمت تلك المؤسسات في غير مهامها، تبعاً لما تمارسه أمريكا والدول الغربية من نفوذ محسوب لصالح أهدافها.

المبحث الثاني: أثر انهيار الاتحاد السوفياتي على الوطن العربي:

أسست نهاية الحرب العالمية الثانية لبروز الاتحاد السوفياتي، وشيوع تجربته الاشتراكية، وتراجع القوى الأوروبية كأطراف مهيمنة، وبرزت الفرصة ببدء عصر جديد من التنظيم الدولي انقسم أطرافه إلى قطبين رئيسيين، لكل منهما آراؤه وأهدافه، وبدأ مفهوم العالم حتى بلغ فكرة القطبية الثنائية يتبلور، وتتبلور معه فكرة التغيير المعبر عنها بالحاجة إلى التفوق الفردي، والتنظيم الدولي، والتفوق الجماعي للقوى المالكة للأسلحة النووية والصناعية، وكان الاتحاد السوفياتي بمثابة قوة دولية امتلكت قوة الإرادة وإرادة القوة على التصدي لأهداف السيلسة الأمريكية.

وإزاء تداعي عناصر القدرة لقطب رئيس، بدأ التنظيم الدولي الموصوف بالثنائية القطبية يتحول منذ عام 1985 إلى نمط جديد كنتيجة لوصول غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي، وما أحدثته البرامج الإصلاحية التي أطلقها (البروستروكا) من تأثيرات جاءت بحقيقة انكفاء الاتحاد السوفياتي على نفسه، وتداعي معسكره، ومن ثم انهيار الاثنين معاً، وقد شكل انهيار الاتحاد السوفياتي مرحلة تحول في بنية النظام السياسي الدولي، وفي مهام وأدوار الدول على المسرح السياسي الدولي.

وقد كان السبب الرئيسي لانهيار المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق الازمات المتتالية التي عانتها مجتمعات المنظومة الشيوعية، والتي برزت في مظاهر الفقر، وغياب القيم الروحية والاجتماعية التي تمد هذه المجتمعات بالتجديد والابداع، والسلبات الاقتصادية المتزايدة التي مرت بها دول الكتلة الشرقية، ناهيك عن الضغوط الخارجية الناجمة عن الحرب الباردة بين الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق، وتركيز الدعاية الأمريكية على القضايا المتعلقة بالحريات وحقوق الإنسان في الاتحاد السوفياتي، وبقيّة دول المنظومة الإشتراكية.

لقد وصل ميخائيل غورباتشوف إلى حكم الاتحاد السوفياتي في بداية العام 1985، في أعقاب رحيل ما عُرف برجال الحرس القديم في الحزب الشيوعي

السوفياتي وآخرهم ليونيد بريجنيف عام 1982، وقد حاول غور باتشوف أن يقوم بإصلاح النظام السوفياتي في إطار الحملة الهادفة إلى تقوية هذا النظام، وإعادة البناء والتجديد في بنية الدولة السوفياتية الشمولية، ويبدأ حقبة جديدة في تاريخ الاتحاد السوفياتي. ولم يكن غورباتشوف يسعى من وراء إصلاحاته السياسية والاقتصادية هذه إلى تفكيك الاتحاد السوفياتي وتقويض مكانته العالمية - فعقيدة غورباتشوف السياسية لاتعارض الاشتراكية-، بقدر ما كان يهدف الى تجديد الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وتخليصها من التراكمات السلبية التي لازمتها طيلة عقود من الزمن دون المساس بمنطقاتها الأيديولوجية.

ولكن هذه المحاولات أدت إلى تآكل سلطة الحزب الشيوعي الحاكم، حيث لم يعد يملك القوة والقدرة على القيادة ومقاومة الضغوط الداخلية والخارجية. ولم يستطع غورباتشوف إيقاف حركة الاحتجاج والتغيير التي بدأت بأبعادها القومية والدينية والليبرالية، مما دفع المحافظين الى القيام بانقلاب ضده في أغسطس 1991، واحتجازه عدة ايام في شبه جزيرة القرم⁽¹⁾، في حين تحدى بوريس يلتسين المحاولة الانقلابية في موسكو، وأجهض محاولتهم للاستيلاء على السلطة، ليصبح بعدها أول رئيس لروسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، لقد عجلت الإصلاحات التي حاول غورباتشوف القيام بها في انهيار الاتحاد السوفياتي، بسبب عدم قدرته على إدارة عملية التحولات والتغيرات الإيجابية على صعيد البناء الداخلي، وعلى صعيد تحديد الأولويات الوطنية للدولة السوفياتية، وانتهت فترة طويلة من التاريخ التمديدي لروسيا بانهيار إمبراطوريتها، وتفتتها إلى خمس عشرة جمهورية متباعدة المشارب، متعارضة المصالح في أحيان كثيرة.

وقد سبب انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 تراجع الأهمية للعامل العسكري، وبروز العامل الاقتصادي، وتزايد المنافسة حول المصادر الأولية والحصول على الأسواق، لذلك أصبح من أهم سمات النظام الدولي الذي مازال

(1) جون بيليس، ستيف سميت، عولمة السياسة (ترجمة ونشر مركز الخليج العربي للابحاث، 2004، ص 195).

تحت التشكيل، تصاعد دور المتغير الاقتصادي كواحد من أهم أدوات إدارة العلاقات الدولية⁽¹⁾.

ولعل أهم معضلة واجهت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في ديسمبر 1991 هي كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة في ظل حالة الانهيار الشامل لورثة الاتحاد السوفياتي من ناحية، وفي ظل النظام العالمي الجديد الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة من ناحية أخرى⁽²⁾.

إن سقوط الشيوعية والتراجع الكبير الذي أصاب الاشتراكية، وانهيار فكرة النظام الاقتصادي شديد المركزية، أدت إلى تغيير قيمي، وتصاعد تيار تغييرى برزت آثاره في المجالات السياسية والاقتصادية والأيدولوجية، والتحول الكبرى في النظام الدولي وتوازناته، إنما تتم على مستوى القمة بين الدول المؤثرة فيه، وسقط من حسابان التوازن الدولي دول العالم الثالث التي كانت تتمتع بهامش من المناورة أمام القطبية الثنائية، وتأتي دول الوطن العربي في مقدمة القوى التي تراجع دورها بفقدان الحليف الذي كان يساندها في قضاياها، ويقدم لها الدعم المادي والمعنوي. كما أدى تفتت الاتحاد السوفياتي إلى إحداث تغييرات جوهرية في صورة توزيع القوة على مستوى النظام العالمي، ودعا الأمر إلى إرساء قواعد جديدة له، بحيث تتلاءم تفاعلاته مع مصالح أمريكا والغرب عامة.

إن مواقف الاتحاد السوفياتي السابق تجاه الوطن العربي، شابها نوع من الفتور والسلبية حتى قبل انهياره، فقد أدت التوجهات الجديدة في سياسة ميخائيل غورباتشوف الهادفة إلى إعادة بناء علاقات الاتحاد السوفياتي مع دول المنطقة والعالم، إلى تأثيرات سلبية على مجمل الوضع في المنطقة، بدءاً من تخلي الاتحاد السوفياتي عن الوقوف إلى جانب النظم الحليفة له في الوطن العربي، ووقف المساعدات الاقتصادية لهذه الدول، وفتح صفحة جديدة في العلاقات السوفياتية -

(1) ناصف حتى، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الاقليمي العربي، المستقبل العربي، العدد 165، السنة 15، نوفمبر 1992، ص 30.

(2) أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية، المستقبل العربي، العدد 358، ديسمبر 2008، بيروت ص ص 76-77.

الإسرائيلية نتج عنها تهجير آلاف اليهود السوفيات إلى إسرائيل⁽¹⁾، وانتهاءً بالموافقة على قيام أمريكا بقيادة تحالف دولي وشن هجوم على العراق في حرب الخليج الثانية عام 1990.

وقد أنت محاولة غورباتشوف إنهاء الحرب الباردة، والتقارب مع الولايات المتحدة على حساب استمرار مساندة حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، مقابل تراجع الموقف السوفياتي فيما يتعلق بشروط إعادة كامل العلاقات السوفياتية الإسرائيلية، بحيث اكتفت موسكو بطلب بدء المفاوضات الخاصة بالتسوية السلمية، قام غورباتشوف بعدها بفتح أبواب هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل على الرغم من المعارضة العربية الرسمية والشعبية. يقول فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية: "قمت برفقة ياسر عرفات بمقابلة غورباتشوف في موسكو، وشعرنا أثناء الحديث أنه لاتربطنا بهذا الرجل أي روابط أبداً، وأن هذا الرجل يميل إلى الجبهة الأخرى، ولن يكون صديقاً⁽²⁾".

كما ظهر الاتحاد السوفياتي السابق قبل انهياره كمنافس لدول الوطن العربي في طلب الحصول على المساعدات الغربية، وبدأ محدود التأثير في مجرى عدد من الصراعات التي شهدتها المنطقة مثل حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، والاحتياح العراقي للكويت، وحرب الخليج الثانية، ولم تسمح إمداداته العسكرية بتعديل الميزان العسكري لصالح الدول العربية، بما يتيح لها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

إن انهيار الاتحاد السوفياتي أحدث تغيرات في البنية التي كان عليها النظام الدولي "وأصبح التوازن يعكس وضعاً جديداً قبلت بموجبه موسكو دور الشريك الصغير"⁽³⁾، وانتهت القطبية الثنائية بزوال المعسكر الشرقي كقطب رئيس ومؤثر في التفاعلات الدولية"، وانتهى خط التفاعل غرب-شرق، وبالتالي إنهاء الخطر

(1) الاتحاد السوفيتي لتسوية الشرق الاوسط، 1967-1988، موسكو، دار الادب السياسي، 1989، ص 430.

(2) لقاء مع فاروق القدومي مدير الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية في برنامج "حكاية ثورة" قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ 19 / 12 / 2008.

(3) عبد القادر فهمي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

الأيدولوجي⁽¹⁾، بحيث جعل كتلة كاملة تتحول من سياسات واقتصاد النموذج الاشتراكي السوفياتي الموجه إلى نموذج الاقتصاد الرأسمالي الحر. وقد ألقى هذا التغير بظلاله على الوطن العربي، وأدى إلى حالة من الانهيار السياسي، ليس أقلها تفكك ما تبقى من عرى التضامن الشكلي للعرب، وسقوط فكرة وحدة المصير العربي.

إن جملة التأثيرات السلبية التي أفرزتها التحولات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق طالت النظام الإقليمي العربي، خاصة على المستوى القيمي والمفاهيم التي كان النظام العربي يعتقها، مثل الوحدة العربية والتضامن والعروبة، والمصير الواحد والتاريخ المشترك، وبرز ذلك بانقسام العرب إلى معسكرين إبان أزمتي الخليج الثانية والثالثة أحدهما مؤيد للعراق، أو متعاطف معه، والآخر متعاطف مع الكويت ومعارض لاحتلال العراق له، وأفرز هذا الانقسام ما عرف بمجموعة الدول "المعتدلة" المؤيدة في أغلبها للكويت، ومجموعة دول (المانعة) التي وقفت إلى جانب العراق، رغم أنها لم تؤيد احتلاله للكويت، غير أن أكثر الانعكاسات السلبية تأثيراً على الوطن العربي، هو طرح الولايات المتحدة الأمريكية لفكرة الشرق الأوسط الكبير، ليكون بديلاً للنظام الإقليمي العربي، وهي الفكرة التي أعقبت نهاية الحرب على العراق، وترافقت مع الترتيبات الأمنية للمنطقة، والتواجد العسكري المكثف للقوى الكبرى في المنطقة الخليجية⁽²⁾، ويرى الباحث أن طرح فكرة الشرق الأوسط الكبير التي جاءت به الولايات المتحدة الأمريكية هي في صالح إسرائيل وإعادة ترتيب أوراق المنطقة من جديد بما يتوافق وأهداف وتطلعات الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد جرت عملية انهيار الاتحاد السوفياتي، وما أعقبها من تحولات إلى دخول القضية الفلسطينية في منعطف جديد، ثم من خلاله الدخول في مفاوضات السلام بين

(1) ميخائيل غورباتشوف، عملية إعادة البناء الفكري السياسي الجديد لنا وللعالم أجمع، ترجمة وليد مصطفى وآخرون، دار الكرمل، عمان، 1988، ص 140.

(2) رياض نجيب الريس، الدعوة إلى حلف أطلسي عربي، المستقبل العربي، العدد 234، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998/8/8، ص 9.

الفلسطينيين والإسرائيليين، وما صاحب ذلك من بروز مفاهيم جديدة، كالسلام خيار إستراتيجي، والسلام الشامل والعاقل، وغزة - أريحا أولاً. مقابل ذلك تم التخلي عن حق الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، بل واعتبر عملاً من أعمال الإرهاب⁽¹⁾.

كما واجه الوطن العربي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبعد التحولات الجدرية في دول الكتلة الشرقية مجموعة من التحديات والمشاكل، انعكست على الأمن القومي العربي، فقد أصبحت الولايات المتحدة القوة الدولية المهيمنة في المنطقة رغم تعارض مصالحها وإستراتيجياتها مع القضايا العربية، خاصة فيما يتعلق بتحالفها مع إسرائيل، وضمان تفوقها العسكري في مواجهة الوطن العربي. وفقدت بالتالي الدول العربية قدرتها على المناورة لضمان نوع من التوازن في مواقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاهها.

وتأثر الوطن العربي بغياب الاتحاد السوفياتي كحليف و كمصدر للمساعدات والدعم والتأييد في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، فانهيار الاتحاد السوفياتي ومن ثم زوال وزنه الإستراتيجي العالمي وتراجع النفوذ الإستراتيجي والسياسي لروسيا وريثة الاتحاد السوفياتي، أدى الى آثار سلبية مباشرة على مصالح الوطن العربي من خلال استفراد الولايات المتحدة بالدول العربية، وممارسة الضغوط عليها حتى تقبل بالمفاوضات والسلام مع إسرائيل، كما في حالة سوريا ولبنان والأردن ومصر 1979، فقد قبلت هذه الدول الذهاب إلى مؤتمر مدريد للسلام والدخول في حوار ومفاوضات مباشرة مع إسرائيل، كما قامت أمريكا بحكم هيمنتها على مجلس الأمن بإصدار قرار فرض الحصار على ليبيا بسبب قضية لوكربي لعام 1992.

وتتميز الوطن العربي عن غيره بفعل التحولات الدولية التي نجمت عن الحرب الباردة في أنه كان البيئة التي حصلت فيها حرب الخليج الثانية والثالثة، وما خلفته من آثار سلبية على الأمن القومي العربي.

(1) أحمد صدقي الدجاني، (قراءة تحليلية لاتفاق الاعتراف المتبادل: إتفاق عملي)، مجلة المستقبل العربي، العدد 187.

ولم تُظهر روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي السابق الاهتمام بالقضايا العربية، إلا بالقدر الذي يخدم مصالحها، وبما لا يتعارض مع أهداف السياسة الامريكية، كما في حالة الموقف الروسي من قضية غزو العراق عام 2003، وقبلها من قضية العقوبات المفروضة على ليبيا، عندما صوتت روسيا لصالح قرار مجلس الأمن الدولي رقم "748" عام 1992، والذي يقضي بفرض الحظر الجوي على ليبيا، وخفض البعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج⁽¹⁾.

هذا السلوك يؤكد أن روسيا أصبحت تنتهج سياسة توازن المصالح والبراغماتية السياسية بدلا من الصراع الايديولوجي وتوازن القوى في العلاقات الدولية، ويؤكد أيضاً أن روسيا تخلت عن الايديولوجيا في سياستها الخارجية مقابل التركيز على العامل الاقتصادي.

كما فقد الوطن العربي بعد تفتت الاتحاد السوفياتي القدرة على مواجهة محاولات اختراقه، خاصة في مواجهة ما عُرف بمشروع الشرق أوسط الجديد الامريكي، الذي يجعل من إسرائيل نقطة الارتكاز المهيمنة في المنطقة. كما شهد الوطن العربي انقسامات فيما بين دوله حول كيفية مواجهة التحولات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فبعض هذه الدول تعاملت مع المتغيرات الدولية على أساس تسليم بالأمر الواقع، والتسليم بالنفوذ الامريكي، وقدرة أمريكا على إيجاد حل للصراع العربي - الإسرائيلي، وتأمين الاستقرار والسلام في المنطقة، وبعضها الآخر دعا إلى رفض الهيمنة الأمريكية، وطالب بتحالفات دولية وإقليمية مع قوى أكثر توازنا وتفهما للمصالح العربية، وقادرة على المساعدة في الحد من النفوذ الأمريكي في الوطن العربي.

(1) ميلود المهذبي، قضية لوكربي و أحكام القانون الدولي، سرت، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والأعلان، 1993، ص 305.

المبحث الثالث: انعكاس التحولات الدولية على الوطن العربي:

فرضت التطورات العالمية التي حدثت منذ نهاية الحرب الباردة حقيقة مهمة تمثلت في التراجع الذي أصاب منزلة العالم الثالث الذي أخذ يعاني فعلا من مأزق خطير، تمثل في مواجهته لوضع دولي جديد لم يشهد له مثيل من قبل، وأقل ما يمكن قوله أن ما يجري في العالم من تحولات وتطورات، يضاعف التحديات تجاه العالم الثالث، فالنظام الدولي الجديد والمقترن بالسيطرة الأمريكية يعمل على تطويق حركات التحرر في العالم الثالث، وتضييق الخناق عليها، لما تشكله هذه الحركات من تهديد حقيقي لمصالح الغرب في العالم الثالث، ⁽¹⁾ فانهيـار العالم الثاني (الاشتراكي) جعل العالم الثالث يصبح العالم الوحيد المقابل للعالم الأول، وبالتالي يدخل معه وكما يعتقد الدكتور محمد عابد الجابري في علاقة مباشرة من جنس العلاقة التي كانت قائمة بينهما خلال عهد الاستعمار التقليدي المباشر. ⁽²⁾

ويدفع الدكتور الجابري برأيه إلى حدود أكثر حدة حين يقول: "وهذا يعني بعبارة أخرى انتهاء مرحلة حركات التحرر الوطني التي كانت في جوهرها حركات من أجل الإفلات من تبعية العالم الأول، وهيمنة الرأسمالية العسكرية والاقتصادية والأيدولوجية لأمن العالمين العملاقين" ⁽³⁾، وهكذا يتميز "النظام العالمي الجديد" ليس فقط بانهيـار العالم الثاني، بل أيضا بانسحاب العالم الثالث كمجموعة تبحث لنفسها عن طريق خاص.

إن النظام الدولي الجديد كما هو قائم اليوم، وكما تريده الولايات المتحدة، وعلى خلاف ما تدعيه أمريكا، لم يولد إلا لتوطيد هيمنة الشمال على الجنوب. وذلك بتكريس التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية، وتوطيد دعائمها من خلال حرمان الدول الجنوبية من هامش المناورة السياسية والاقتصادية بعد إزاحة حليفها التقليدي الاتحاد السوفياتي السابق.

(1) عبد المنعم العمار، النظام الدولي الجديد قراءة في التغير الانتكاسي، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

(2) محمد عابد الجابري، آفاق المستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد 156، 1992، ص: 8.

(3) المرجع السابق، ص: 8.

فعلى الصعيد السياسي سلمت أغلب دول الجنوب، أو فرض عليها التسليم، بأن النموذج الغربي هو الأفضل لها، فاضطرت معه إلى إقرار اصلاحات تساير هذه القناعة الجديدة.

وفي موازاة هذا، نجد أن الحروب والمشاكل التي نشبت في العديد من دول العالم الثالث هي إلى حد كبير نتاج سياسات مصلحة بين القوى المهيمنة في الشمال، بل نجد الكثير من هذه الحروب والفتن تتحكم فيها هذه القوى بوسائل متعددة.

وبالإضافة إلى تحدد مظاهر الخضوع السياسي التي كان يعتقد بأنه انتهى بانتصار حركات التحرر الوطني، تكرست هيمنة الشمال على الجنوب، على الأصعدة الاقتصادية والثقافية من خلال استفحال المديونية في أغلب دول العالم الثالث، وتعميق التبعية التكنولوجية، والهيمنة الإعلامية من خلال السيطرة على وسائل الاتصال المتطورة والتحكم فيها وإحداث شبكة متقدمة في نقل المعلومات والأخبار وتبليغ الصور وأنماط المعيشة والقيم. حيث أصبحت الحدود الوطنية مجرد خطوط على الخرائط.

ويأتي الوطن العربي كنموذج صارخ لما أحدثته التحولات الدولية من انعكاسات سلبية عليها، ففي الوقت الذي تطلعت دول الوطن العربي أن تكون نهاية الحرب الباردة مناسبة لتقوية مسعاها في التنمية، وصولاً إلى درجة مناسبة من الرفاهية الاقتصادية، جاء الطرح الأمريكي ليفرض على الوطن العربي نمودجا من الاقتصاد الحر، ويدخلها مرحلة البحث في تحديد أولويات سياسته العليا، وغدا الاقتصاد العربي ينوء بمشاكل المديونية والتضخم والبطالة والعجز، وبما يقوي التوجه نحو الغرب الرأسمالي الذي قرن مساعداته بنموذجه الرأسمالي، ويرى الباحث أن الضغط على الوطن العربي بقبول سياسة اقتصادية تديرها الولايات المتحدة الأمريكية وفق مصالحها العليا ويتبلور ذلك في الدعوة لانقاد مؤتمر برشلونة عام 1994 م والذي استطاعت من خلاله الولايات المتحدة تمرير عدة اتفاقيات اقتصادية مهمة كاتفاقية الجات للتجارة.

والمسألة الأكثر خطورة، هي الشعب والتنوع الذي أصاب هيكـل الدول الداخلي وقضاياها ومشاكلها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبشكل أكثر تفصيلاً فقد شهد الوطن العربي مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين جهوداً مكثفة من قبل القوى الكبرى للتغلغل فيه، ومنع بروز نظام عربي قوي.

وقد حاولت القوى الكبرى خلق محاور للصراع بين عدد من الدول العربية، ودول الجوار الجغرافي من ناحية (دول الخليج وإيران) (اليمن - أريتريا)، وخلق أسباب للصراع بين عدد من الدول العربية نفسها مثل الصراع على الحدود (قطر- السعودية) (السودان- مصر) من ناحية أخرى.

إن مشكلة النظام العربي تكمن في عدم قدرته على مواجهة التغيرات الدولية التي شهدتها النظام العالمي، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، الحليف الأقرب لبعض الدول العربية، ولم يستطع النظام العربي الصمود في مواجهة محاولات بعض القوى الدولية اختراجه وجعله منطقة تنافس، نظراً إلى ما يعانيه من ضعف التنسيق الاقتصادي وحتى السياسي.

كما أن الانقسامات التي شهدتها الساحة العربية فيما يتعلق بتصنيف طبيعة بنية المنظومة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، جعلت بعض البلدان العربية تتجه للتعامل مع المتغيرات الدولية انطلاقاً من دوافع قطرية، ومصالح ذاتية، ورؤية سياسية صنعها الخارج، كما لم تمنع هذه البلدان في الدعوة إلى التأقلم مع المتغيرات الدولية في ظل تزايد النفوذ الأمريكي وتغلغله في الوطن العربي، مما أفضى إلى عدم تحقيق توافق عربي حول تصور موحد يدعو إلى قيام تحالفات إقليمية، وإيجاد اتفاقية تعاونية وتكاملية مع قوى إقليمية مؤثرة مثل دول أوروبا، تكون أكثر تعاطفاً مع القضايا العربية، وذلك بهدف مساعدة بلدان الوطن العربي في الحد من تعاضم النفوذ الأمريكي فيها.

من هنا فإنه وعلى الرغم من تعدد التحديات التي فرضها النظام العالمي على الوطن العربي، فإن التنافس بين القوى الدولية الكبرى يمثل أهم وأخطر هذه التداعيات، باعتبار الوطن العربي من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم. بيد أن

التنافس الدولي على الوطن العربي بعد الحرب الباردة، مال لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على زيادة نفوذها في هذه المنطقة، والحد من اتساع النفوذ الأوروبي الذي يشكل المنافس الأساسي لها.

لقد نجم عن حرب الخليج الثانية ونهاية الحرب الباردة عدد من التحولات التي انعكست على الوطن العربي، حيث أدت إلى تصدع حركة القومية العربية، وفقدان الوطن العربي لقوته السياسية المؤثرة في المسرح الدولي. ففي عام 1948 رفضت الدول العربية بالإجماع قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، وحاولت عسكرياً وسياسياً واقتصادياً أن تقف ضد قيام دولة يهودية في فلسطين، ولكن حين اعتدت إسرائيل على لبنان عام 1982، ودخلت بيروت، وارتكبت مجزرة قانا التي ذهب ضحيتها العشرات من اللبنانيين الأبرياء، كانت ردود الفعل في الدول العربية ضعيفة ومنقسمة، مثل الانقسام الذي حدث بين الدول العربية حول الحرب العراقية - الإيرانية، التي أحدثت انقساماً حاداً بين الدول العربية، فوقفت سوريا وهي دولة عربية رئيسة حليفة لإيران ضد العراق⁽¹⁾.

لقد أثرت المتغيرات الدولية في مستقبل الوطن العربي، وفي دعوة العرب إلى قيام الوحدة العربية، أو حتى قيام كتلة سياسية متلاحمة، ومثلت حرب الخليج الثانية أحد المحركات الرئيسية في تحديد العلاقة بين النظام العالمي والنظام العربي، بحيث ألقى النظام العالمي بظلاله الكثيفة على الوطن العربي. ونجحت الولايات المتحدة بأن تظهر في صورة الضامن الرئيس لأمن دول المنطقة، والمهيمن على ميزان القوى الإقليمي الخليجي. وبطبيعة الحال سمح لها هذا الوضع الإستراتيجي والسياسي بأن تحصل على المزيد من المنافع السياسية والاقتصادية.

من جهة ثانية، سببت أزمة الخليج الثانية خلافاً حاداً حول الترتيبات الأمنية المتصورة، وشكل البُعد الدولي لهذه الترتيبات مصدراً إضافياً لهذه الخلافات في منطقة الخليج التي تملك أكبر احتياطي للنفط في العالم، يصل إلى أكثر من 730 مليار برميل نهاية عام 2006، وهي تمثل حوالى 62 بالمائة من احتياط النفط

(1) برنادر كويسى، "قراءة جديدة للشرق الأوسط"، قراءات سياسية- بيروت، السنة 3، العدد 2 (ربيع 1993)، ص 99.

العالمي⁽¹⁾. ومن هذا المنطلق، كان قدوم القوات الأمريكية والغربية التي حرصت على تأكيد وجودها في المنطقة، لضمان الترتيبات الأمنية فيها، إلى جانب المحور العربي المتحالف معها الذي تمثل في دول إعلان دمشق^(*)، وقد استغلت أمريكا الظروف التي أفرزتها الحرب، مستخدمة أسلوباً جديداً يعتمد على التدخل العسكري المباشر بدلاً من اعتماد سياسة الردع لإحكام سيطرتها على الخليج العربي. و سهلت تداعيات الموقف العربي في الحرب سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة وغيرها، حتى أصبحت الولايات المتحدة تتصرف بحرية شبه مطلقة لمعالجة الصراعات بالاتجاه الذي ينسجم مع مصالحها. ولم تنظر الولايات المتحدة الأمريكية بعين الارتياح إلى الوجود العسكري الغربي في منطقة الخليج، أو إلى وجود مكثف لقوات عربية يمكن أن تشكل نواة لقوة ضاربة تهدد مصالحها في المنطقة، لذلك حرصت على دعم العلاقات القائمة بينها وبين دول المنطقة ضماناً لاستمرارية نفوذها في إدارة الأزمة، فسعت إلى إقامة ترتيبات عسكرية وأمنية مع بعض الدول الخليجية مثل الكويت وقطر والسعودية، لضمان تفرداها بالهيمنة على المنطقة دون القوى الأخرى، وبالمقابل عملت على تجميد إعلان دمشق وعرقلة تحوله إلى صيغة تنفيذية عربية.

إن الدور الذي قامت به الولايات المتحدة إبان حرب الخليج الثانية وحرب الخليج الثالثة، وهيمنتها على إدارة الأزمة مع العراق في كافة جوانبها السياسية، وعلى مستوى منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ومن ثم على المستوى العسكري، كان يشير إلى نية الولايات المتحدة التحكم في مصير العالم بمفردها. ولكون الولايات المتحدة تنظر إلى المنطقة على "أنها بيت ممزق..... يضم دولاً غنية نفطياً وشعوباً بين غني وفقير وبين هذه الدول توجد "إسرائيل" دولة تعد امتداداً

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة (و آخرون) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007، أبوظبي، 2007، ص 342-345.

(*) دول إعلان دمشق هي: الدول الخليجية الست ومصر وسوريا.

(1) محمد عبد العزيز ربيع، سياسة أمريكا الجديدة وتوجهاتها الشرق أوسطية، مجلة السياسة الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، العددان 3، 4، 1994، ص 54.

للغرب الحضاري واداة تأمين مصالحه، وكقاعدته المتقدمة، لذلك تسعى أمريكا لكي تبدو "إسرائيل" مقبولة بالمنطقة وتؤمن تدفق النفط العربي الرخيص للغرب⁽¹⁾.

إن الرؤية الامريكية تذهب إلى أن إعادة هيكلة النظام الدولي يفترض أن تحدث تغيرات مماثلة على بنية الأنظمة الإقليمية، والنظام الاقليمي العربي واحد منها، حيث يعاد بناؤه على أسس جديدة، تستتعي فيها الاعتبارات القومية والفكرية والقيمية ليمتد إطاره نحو مفهوم أوسع، يوصف بالنظام الإقليمي الشرق أوسطي، يضم قوى ووحدات إقليمية الى جانب الوحدات التي يتشكل منها النظام العربي.

إن التداعيات السياسية السلبية للنظام العالمي الراهن على الوطن العربي أخذت أبعاداً متعددة، وأنتجت واقعاً جديداً، أثر على بنية النظام العربي ومستقبله، وإعادة ترتيب أوضاع المنطقة من خلال مشروع الشرق الأوسط الجديد، مع ما يعنيه ذلك من استحداث لدور إيراني وآخر تركي، في إطار رغبة كل من الطرفين في إحياء دورهما التاريخي لفرض الهيمنة الإقليمية على المنطقة، ودمج إسرائيل في منظومة النظام العربي، وقبول وجودها كواقع دائم، وقوة محورية أساسية في المنطقة. ويكتفي في هذا المجال بالإشارة إلى أن دلائل إقامة نظام الشرق الأوسط الجديد تمثلت في الإعلان عنه كهدف نهائي لعملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي.

وقد كرسست مجموعة التحولات في النسق الدولي تبريراً لدى بعض الدول العربية في جعل المشروع الشرق أوسطي يحظى بقبولها، حيث عُقدت عدد من المؤتمرات لهذه الغاية، مثل مؤتمر الدار البيضاء عام 1994، القاهرة عام 1996، عمان 1995، الدوحة 1998، وكلها بهدف واحد هو تدعيم التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، على حساب التضامن العربي.

ويكمن الهدف بالنسبة للدول التي عملت على دفع هذا المشروع إلى حيز الوجود، القبول بوعاء جديد لعلاقات المنطقة لاعلاقة لها بالتصورات العروبية، أي أن الروابط الجديدة لعلاقات المنطقة وفق المشروع الأوسطي الأمريكي سوف

تكون علاقات اقتصادية مبنية على الأموال والبضائع والاستثمارات، لاعلى التضامن وبناء الوحدة العربية كما في السابق⁽¹⁾.

إن نتائج التحولات الدولية والثورة الثقافية التي قامت عليها العولمة، لم تكن واحدة ومتساوية بالنسبة لجميع البلدان والمجتمعات، فالخاسر الأول من هذه التحولات حسب المفكر العربي "برهان غليون" هي الشعوب التي بقيت تعيش في حدودها القومية أو الوطنية الضيقة، ولم تعرف كيف توسع آفاق عملها وتطور إستراتيجيات من مستوى العالمية، وفي مقدم هذه البلدان الأقطار العربية⁽¹⁾.

إن التداعيات السلبية للنظام الراهن لا تقتصر على الجوانب السياسية، وإنما تمتد لتشمل الجانب الاقتصادي، فمع انتهاء مرحلة التنافس الجيو - إستراتيجي، تصاعدت حدة ما يسمى بالتنافس الجيو - اقتصادي الذي وإن اختلفت أطرافه، إلا أن أهدافه تكاد تتماثل مع الأول. فمثلاً لجأت الولايات المتحدة الأمريكية في السابق إلى إقصاء الاتحاد السوفياتي السابق من تحقيق أي مكاسب اقتصادية في الوطن العربي، وبالمثل فهي تحرص الآن على القيام بالدور نفسه، ولكن في مواجهة دول أوروبا والصين واليابان، مما جعل هذه القوى تلجأ إلى استخدام دبلوماسية المساعدات الاقتصادية للوطن العربي، لإرساء دعائم علاقات وثيقة معها ومواجهة التغلغل السياسي والاقتصادي الأمريكي في المنطقة. ولكن بحسب ما أشارت إليه بعض التحليلات، فإنه ما دامت البيئة السياسية للنظام العربي غير مستقرة وتحفها المخاطر، فسوف تبقى الخيارات الاقتصادية لدول المنطقة مسيسة، ما يعني تأثرها بالولايات المتحدة وزيادة حدة التنافس بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية عليها².

زيادة على ذلك، أدت التحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة إلى تبني النظام العربي مفاهيم وقيم غربية، الليبرالية واقتصاد السوق، والاقتصاد المعولم،

(1) كمال العريقي سحبون، أثر انهيار الاتحاد السوفياتي على السياسة الخارجية الليبية في الفترة (1990 - 2000) مرجع سبق ذكره، ص 56

(1) برهان غليون، النظام العربي فقد مبرر وجوده، العرب الاسبوعي العدد 174، 27 - 9 - 2008. ص 18.

(2) ناصيف حتى، مرجع سبق ذكره، ص 49.

وحرية المبادلات التجارية. وحاولت الدول الغربية دمج اقتصادات دول الوطن العربي في الاقتصاد العالمي بهدف توسيع أسواق منتجاتها الاستهلاكية، ومنع القوى المنافسة الأخرى، مثل الصين والنمور الآسيوية الأخرى من إيجاد موطأ قدم لها في الأسواق العربية.

إن الوطن العربي كان من أكثر المناطق الجغرافية في العالم تأثراً بانهيار نظام القطبية الثنائية، وقد يعود أحد أسباب هذا التأثير إلى البُعد الحضاري للأمم العربية، والأهمية الجيواقتصادية للوطن العربي مع وجود الإسرائيليين في المنطقة، وكثرة التدخل الأجنبي في المنطقة بسبب ذلك الوجود⁽¹⁾.

لقد مثل الوطن العربي عبر تاريخه محور اهتمام القوى الدولية الكبرى لما يمتلكه من قوة اقتصادية متنوعة، تعتبر مصدراً أساسياً للصناعات الغربية، وفي ذات الوقت سوقاً استهلاكياً مهماً لتصريف المنتجات الغربية، هذا علاوة على موقعه الإستراتيجي الذي يعتبر من أهم المواقع الإستراتيجية في العالم، ويمكن إجمال أهم التداعيات الدولية على الوطن العربي في الآتي:

1- فقدان الوطن العربي لهامش الفعل الذي حظى به في ظل نظام القطبية الثنائية.

2- محاولة تفكيك النظام العربي وإعادة ترتيبه بشكل اقليمي يتنافي مع المشروع الحضاري العربي.

3- محاولة تشكيل نظام فرعي عربي خليجي وآخر عربي متوسطي لهما مشروع سياسي واقتصادي وبيئة اجتماعية خاصة، بحيث يلتقي المشروع الخليجي مع التصورات الأمريكية التي تهدف إلى ربط دول الخليج العربي بدوائر سياستها الخارجية، وبخاصة فيما يتعلق بالسلام مع إسرائيل ومحاربة المد الإسلامي، الذي حاولت أمريكا تصويره على أنه خطر جديد يحل محل الخطر السوفياتي على الخليج العربي⁽²⁾.

(1) كمال العريفي سحبون، مرجع سبق ذكره، ص 57.

(2) سعد ناجي جواد، صاحي منعم العمار، الخليج العربي في عالم متغير، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة، العدد 125، يوليو 1996. ص 76 - 77.

4- تحقيق دور فاعل لأطراف إقليمية أخرى، فهو يؤمن لإسرائيل إمكانية التعايش في المنطقة باعتبارها الطرف المسيطر والمتطور والمنظم لكل التفاعلات الإقليمية والدولية، كما يؤمن لتركيا وإيران الفرصة للعب دور مؤثر في المنطقة ويمنحها مجالاً أوسع لتحقيق أهدافها الإقليمية.

الفصل الثاني

أهداف وأبعاد السياسة الأوروبية تجاه الوطن العربي

الفصل الثاني

أهداف وأبعاد السياسة الأوروبية

تجاه الوطن العربي

تمهيد:

خرجت أوروبا من الحرب العالمية الثانية ممزقة إلى معسكرين متصارعين ومختلفين أيديولوجياً وسياسياً، المعسكر الغربي بأيديولوجيته الرأسمالية الغربية، والمعسكر الشرقي بأيديولوجيته الاشتراكية المرتبطة بالمنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق، وقد انعكس هذا الوضع على روابطها وعلاقاتها مع دول العالم، ومنها الوطن العربي.

وقد تراجع دور أوروبا العالمي لمصلحة قوى جديدة، وبدأت أولى مظاهر الانسحاب الأوروبي من شؤون الوطن العربي في فلسطين، حيث تخلت بريطانيا عن انتدابها وسحبت جنودها عام 1948، واستمرت متمسكة بمناطق نفوذها في الأردن والعراق، لكن حرب السويس عام 1956، والتحركات القومية في الأردن والثورة العراقية عام 1958، وضعت حداً للنفوذ البريطاني في المنطقة، وباستقلال الكويت عام 1961، والأمارات عام 1971، لم يبق للبريطانيين أية قاعدة ارتكاز في الوطن العربي، وانخرط الفرنسيون من جهتهم في طريق إزالة الاستعمار، فتنحروا لبنان وسوريا بعد الحرب العالمية الثانية من الانتداب الفرنسي، واستقلت تونس والمغرب عام 1956، والجزائر عام 1962، وانكفأت أوروبا على نفسها بعد استبعادها وتحجيم دورها في الوطن العربي من قبل القوتين العظميين في ذلك الوقت، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

وبعد حرب عام 1973 بين العرب وإسرائيل، وما تبعها من قطع إمدادات النفط العربي عن الدول الغربية، بسبب مواقفها المنحازة لإسرائيل في هذه الحرب، شرعت أوروبا في العودة إلى الوطن العربي، مع تحديد سياسة عربية لفرنسا بدفع من الجنرال ديغول، فتم توقيع أولى اتفاقات التعاون الاقتصادي بين السوق المشتركة وبلدان المغرب العربي، التي وطدت صلاتها بفرنسا.⁽¹⁾ وبعد ذلك وفي عام 1972 دشنت السوق الأوروبية المشتركة مقاربة متوسطة شاملة، تهدف إلى تأطير اتفاقاتها في التعاون مع كامل الوطن العربي، تجلت ببدء الحوار العربي - الأوروبي.

(1) بشارة خضر، أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص 94.

المبحث الأول: لمحة عامة عن السياسة الأوروبية في الوطن العربي:

جاءت عملية الحوار العربي - الأوروبي (*) في أعقاب حرب أكتوبر 1973 بين العرب وإسرائيل، فقد كان لهذه الحرب العديد من التأثيرات على الجانبين العربي والأوروبي، كما كان لها العديد من الدلالات بالنسبة للجانبين، فقد أدرك الجانب العربي أن أوروبا هي الداعم و مركز التمويل الأساسي لإسرائيل عسكرياً واقتصادياً، فقد كانت القواعد العسكرية الأمريكية في أوروبا مركز الانطلاق للجسر الجوي الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية لدعم المجهود الحربي لإسرائيل خلال الحرب، وكانت أغلب الدول الأوروبية مؤيدة لإسرائيل خلال هذه الحرب. وعلى الرغم من المواقف المؤيدة علانية لإسرائيل من الغرب، إلا أن بعض الدول الأوروبية الأخرى مثل اليونان رفضت استخدام أراضيها لنقل العتاد العسكري الأمريكي لإسرائيل، وهو موقف وجدت فيه الدول العربية نوعاً من الرضى.

من جهة ثانية، فقد أكد الموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل في هذه الحرب، وغياب الدور السوفياتي الفعال، ضرورة بحث العرب عن طرف ثالث يتفهم قضاياهم ويساند الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

أما بالنسبة للدول الأوروبية، فإن الوطن العربي يشكل بُعداً إستراتيجياً وأهمية اقتصادية لاغنى عنها، وعاملاً مؤثراً على الأمن الأوروبي بصفته الأقرب جغرافياً للمنطقة، ويربطهما البحر الأبيض المتوسط، كما أن اندلاع الحرب في هذه المنطقة يمثل تهديداً حقيقياً للمصالح الأوروبية، وخاصة مصالح أوروبا النفطية.

وقد برزت مثل هذه التخوفات والشكوك أكثر عقب قرار الدول العربية بحظر تصدير النفط إلى بعض الأقطار الغربية، التي وقفت إلى جانب إسرائيل، مثل دول البينولكس الثلاث (هولندا، بلجيكا، اللكسمبورغ) بعد نشوب حرب أكتوبر

(*) أول من استعمل كلمة "حوار" في العلاقات بين العالم العربي والمجموعة الأوروبية، كان ميشيل جوبير وزير خارجية فرنسا الأسبق في 10 ديسمبر 1973. وقد نبعت الكلمة من أزمة الطاقة في معنى جديد تسوده قوة المصالح الأوروبية التي أصبحت في حاجة ماسة إلى التعاون مع العرب. لكن مصادر أخرى، تشير على أن الفيلسوف اللبناني رينيه حبشي كان أول من طرح مفهوم الحوار العربي الأوروبي، في مقاله نشرت له، عندما قال، (... بدل أن يفهم أن مصلحته (الغرب) الأكثر إلحاحية ومباشرة، هي دعوة الشرق إلى التعاون، بهدف إجراء حوار، قد يرتفع يوماً لأن يصبح حواراً على قدم المساواة. لمزيد من التفاصيل، أنظر سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص 130 - 131.

1973 بين العرب وإسرائيل، وهو ما أثار القلق عند الدول الأوروبية التي تعتمد على النفط العربي⁽¹⁾.

فالدول الأوروبية باستثناء نفط بحر الشمال الذي يكفي احتياجات كل من إنجلترا والنرويج وفائض بسيط للتصدير لبعض الدول الأوروبية الأخرى، تعتمد على استيراد النفط من الدول العربية المنتجة له، كما أن الدول العربية تعتبر المورد الرئيس للدول الأوروبية. ففي فترة السبعينيات كانت أوروبا تستورد 36% من مصادر الطاقة من العالم العربي، وفي عام 1993 كان إنتاج أوروبا الغربية من النفط 7،4 مليون برميل يومياً، في حين كانت تستورد 9،8 مليون برميل يومياً⁽²⁾. فإذا أخذنا بعين الاعتبار احتياطات الدول العربية النفطية التي تشكل أكثر من 60% من الاحتياطات العالمية، إضافة إلى الأهمية المتزايدة للغاز الطبيعي العربي لأوروبا، ندرك الأهمية التي تعلقها أوروبا على هذه السلعة الإستراتيجية.

إن الدول الأوروبية تسعى إلى تأمين الحصول على النفط العربي بشكل منظم وبأسعار مقبولة، والدول العربية بالمقابل تعي أهمية النفط كمصدر للثروة وأساس للتنمية وللحصول على العملات الأجنبية الصعبة.

ولا تقتصر أهمية النفط على كونه مصدراً للطاقة التي تحتاجها أوروبا فحسب، ولكن هناك مؤشرات أخرى على مدى حساسية الاقتصاد الأوروبي لأي اضطرابات تتعلق به، وتتعكس بصفة خاصة على مبادلات الوطن العربي مع أوروبا، ولذلك فإن أوروبا تسعى لحماية نصيبها من التجارة الخارجية العربية والتي تمثل نسبة هامة من إجمالي الدخل القومي لأوروبا، وأكبر من نظيرتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وتزداد بالطبع أهمية حماية هذا النصيب مع تزايد عبء أسعار الواردات النفطية الأوروبية، ومن ثم فقد كان للدور الذي تلعبه الصادرات العربية من النفط الخام والغاز الطبيعي من جهة، ولفوائض النفطية وإعادة تداولها

(1) سامي منصور، الحوار العربي - الأوروبي: بحث في بداية جديدة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1984، ص41.

(2) جمال الشلبي، العرب وأوروبا: رؤية سياسية معاصرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2000، ص81.

في أوروبا كاستثمارات وكأرصدة في البنوك الأوروبية من جهة أخرى- أثرها الرئيس على التوجه نحو الحوار العربي - الأوروبي (1).

لقد أدركت الدول الأوروبية في ظل التحولات الدولية التي شهدتها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، أنه ينبغي عليها أن تبحث عن وسائل جديدة لتنظيم وتوجيه علاقاتها مع الوطن العربي، فالوطن العربي يمثل أحد أهم الشرايين الأساسية التي تمد أوروبا بالحياة، فهي تستورد ما يقارب 60 بالمائة من احتياجاتها النفطية كل عام من الوطن العربي، كما تمثل عائدات النفط مصدراً للتعاون الاقتصادي والتبادل والاستثمار المالي معها. (2)

لذا أصبح الحوار مطلباً أوروبياً بعدما فقدت الدول الأوروبية نفوذها، وبرز الدور الأمريكي والسوفياتي في الوطن العربي.

ولانتقصر العوامل التي دفعت أوروبا الى طرح فكرة الحوار مع الوطن العربي على الحاجة للنفط، الذي يشكل عصب الحياة بالنسبة للاقتصاد الأوروبي، فالوطن العربي له أهمية كسوق لصادرات المنتجات الأوروبية المتنوعة، علاوة على أن الأقطار العربية بعد ثورة النفط أخذت تعمل على تنفيذ خطط التنمية المتلاحقة والتي تستطيع الشركات الأوروبية الاستفادة منها. وفي المجمل فإن دوافع الحوار العربي - الأوروبي ليست اقتصادية أو أمنية بحتة، وإنما تتداخل فيها الدوافع الاقتصادية مع الدوافع السياسية والأمنية بشكل يصعب معه الفصل بينها.

لقد شكلت انطلاقة الحوار العربي - الأوروبي منعطفا مهما في العلاقات السياسية الاقتصادية بين المجموعتين الأوروبية والعربية، وقد امتد الحوار طويلاً وكان هذا الحوار استجابة لمبادرة أوروبية نحو إقامة حوار وتحقيق علاقات اقتصادية مع بلدان جنوب البحر الأبيض، تأسيساً على المصالح الأوروبية في المنطقة، وفي الواقع فإن حرب أكتوبر 1973 دفعت أوروبا إلى مثل هذه المبادرة،

(1) أحمد السعدي، مازال النفط عاملاً لقاء وتعاون بين مجموعة الدول العربية ومجموعة السوق الأوروبية، المستقبل العربي، العدد 187، سبتمبر، 1994، ص42.

(2) مارسيلو كولولي، حتمية التنسيق بين التصنيع العربي والتصنيع الأوروبي، السياسة الدولية، العدد 37، يوليو 1974، ص81.

واستطاعت الدول العربية بموجب هذه الحرب أن توصل رسالة واضحة إلى المجموعة الأوروبية، بأن تعزيز التعاون الاقتصادي بين بلدان المتوسط العربية والأوروبية يتطلب تفهما وموقفاً أوروبياً إزاء القضايا العربية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، قامت أمريكا والاتحاد السوفياتي في أعقاب هذه الحرب بمحاولات لإيجاد تسوية لمشكلة الصراع العربي الإسرائيلي، وهوما جعل أوروبا تشعر بأنها مستبعدة من هذه الاتصالات، ولا يوجد لها أي دور تقوم به، حيث لم يتم دعوتها للمشاركة في المفاوضات الأولى التي عقدت في جنيف عام 1972، في الوقت ذاته، كانت هذه الدول تعاني من النقص الشديد في إمدادات النفط، نتيجة الحظر العربي. وهكذا وجد الأوروبيون أنفسهم في حيرة وتناقض، فهم يعتمدون في اقتصادهم على الوطن العربي، ويرتبون استراتيجياً به، وفي الوقت نفسه هم عاجزون عن ممارسة أي دور سياسي فعال فيه⁽¹⁾.

كان العرب يأملون في لفت نظر الأوروبيين إلى ضرورة إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية، التي تتسبب في إعاقة التنمية وتهدد أمن واستقرار المنطقة، وقد تعاملت دول الجماعة الأوروبية مع الأزمة انطلاقاً من مصالحها الخاصة كل على حدة، وظهرت الخلافات بين الدول الأوروبية حول الطريقة المناسبة لمعالجة الأزمة، حيث رفضت كل من فرنسا وبريطانيا دعم هولندا والدنمارك لمواجهة الحظر النفطي، خوفاً على مصالحها الاقتصادية في الوطن العربي.

أولاً: بداية الحوار:

في إطار التحرك الأوروبي الجماعي لدرء آثار المخاطر الناتجة عن حرب أكتوبر على اقتصادياتها وأمنها، ظهرت أهمية فكرة الحوار العربي - الأوروبي المباشر، جنباً إلى جنب مع سياسات هامة أخرى لجأت إليها الجماعة الأوروبية لمواجهة الموقف الذي تعرضت له في أعقاب الحرب. وذلك مثل دعم التعاون بين دول الجماعة بعد أن كادت أزمة النفط أن تمزق الروابط بينها، ثم التحرك في إطار

(1) حامد ربيع، المضمون السياسي للحوار العربي - الأوروبي، المنظمة العربية للتربية والثقافة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1979، ص 372.

حلف الأطلسي بناء على مبادرة أمريكية طرحها كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، بهدف تنظيم مواقف الدول المستهلكة في مواجهة الدول المنتجة للنفط، والدخول في مفاوضات مع منظمة أوبك للدول المنتجة للنفط بهدف التعاون بين الجماعة الأوروبية وأوبك⁽¹⁾.

وكانت الخطوة الأولى في التحول الأوروبي تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي قرار البرلمان الأوروبي في 17 ديسمبر 1973، الذي أوصي في انعقاد سريع لوزراء خارجية الجماعة الأوروبية بالنظر في تقديم المساعدة الممكنة للتوصل إلى قرار وقف إطلاق النار بين العرب وإسرائيل⁽²⁾، ولم يتم التحرك الأوروبي الإيجابي إلا مع بيان بروكسل في 6 نوفمبر 1973، ثم مع قمة كوبنهاجن في ديسمبر 1973، حيث صدر عنها بيان دعا إلى وقف إطلاق النار بين العرب وإسرائيل كخطوة لبدء مفاوضات تساعد على تحقيق السلام، وقد جاءت قمة كوبنهاجن نتيجة اقتناع فرنسا بضرورة إبراز الهوية الأوروبية، وبعد دعوة الرئيس الفرنسي في ذلك الوقت جورج بومبيدو إلى عقد قمة أوروبية للتنسيق بين اتجاهات الدول الأوروبية في إطار التعاون السياسي المشترك، ولكن قبل انعقاد هذه القمة صدر بيان بروكسل في نوفمبر 1973، الذي أشار إلى عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، واحترام سيادة واستقلال كل دول المنطقة، كما أعرب عن استعداد الجماعة للمشاركة في عملية السلام⁽³⁾.

وقد حمل بيان بروكسل المبادرة الأوروبية دعوة لإقامة حوار عربي-أوروبي، فقد تضمنت الفقرة الخامسة تصميم المجموعة الأوروبية على التعاون مع الدول العربية في إطار اقتران شامل ومتوازن لعقد اتفاقات معها، تأسيساً على الروابط

(1) عبد المنعم سعيد، الحوار العربي - الأوروبي: علاقة قوة أم اعتماد متبادل، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 6، العدد 51، مايو 1983، ص 4.

(2) أحمد صدقي الدجاني، الحوار العربي الأوروبي وجهة نظر عربية ووثائق، ودراسات الفكر العربي المعاصر القاهرة مكتبة الانجلو المصرية، 1973، ص 174.

(3) عوض خليل، الصراع العربي الإسرائيلي في إطار الحوار العربي - الأوروبي: الخلفيات المسار، المستقبل، 9 نيقوسيا، شرق برسن 1990، ص: 22.

التي توجد منذ عهد قديم بين دول المجموعة الأوروبية، ودول الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط⁽¹⁾.

كان هذا البيان موقفاً أوروبياً إيجابياً تجاه قضية الصراع العربي-الإسرائيلي، حيث كشف عن رغبة الدول الأوروبية في عدم تأييد إسرائيل بما يتعارض مع مصالحها في الوطن العربي، ولذلك أثار معارضة الجانب الإسرائيلي، الذي اعتبر البيان مؤشراً على مساندة الأوروبيين للعرب، ورضوخاً للحظر النفطي العربي.

في 14 ديسمبر 1973 عُقد مؤتمر كوبنهاجن الذي دعا إلى فتح حوار عربي - أوروبي، يقود إلى تعاون شامل لتحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية في الدول العربية، وتمويل مستقر بالطاقة، وبأسعار مقبولة للدول الأوروبية. بالمقابل ركز الجانب العربي على ضرورة قيام الأوروبيين بدور سياسي، يهدف إلى مساعدة الفلسطينيين في استرجاع حقوقهم المشروعة، ويؤمن استقرار وسلامة الوطن العربي.

وقد استجابت القمة العربية السادسة التي عُقدت في الجزائر في 29 نوفمبر 1973 لمبادرة الحوار والتفاوض الأوروبية. ومن خلال البيان الختامي للقمة الذي أكد على أن العرب يريدون تبادل المنافع والتعاون مع المجموعة الأوروبية، ولكن على أساس ضمان حقوقهم المشروعة، وصيانة مصالحهم الحيوية، وهم حريصون كذلك على الإسهام في توفير الرفاهية للعالم، على أن يسهم العالم معهم في توفير العدالة والأمن في منطقتهم⁽¹⁾. وكما استندت المجموعة الأوروبية في مبادرة بروكسل إلى البعد الحضاري المتوسطي في علاقاتها مع الوطن العربي، فقد عززت المجموعة العربية الروابط الحضارية المتوسطية في ضرورة الحوار والتعاون مع الدول الأوروبية التي تتصل بالوطن العربي عبر البحر الأبيض المتوسط، بصلات

(1) عصام الزعيم، رؤية ماركسية للحوار العربي - الأوروبي، السياسة الدولية، السنة 11، العدد 42، أكتوبر 1975، ص 29.

(1) أحمد صدقي الدجاني، الحوار العربي، مرجع سبق ذكره، ص 176.

متينة، ومصالح حيوية متداخلة، لا يمكن أن تنمو إلا في إطار تعاون تسوده الثقة المتبادلة.

ثانياً: مراحل الحوار:

عقدت دورات عدة للحوار العربي - الأوروبي، وكانت أولى الاجتماعات العربية - الأوروبية على مستوى الخبراء أولاً، حيث عُقد الاجتماع الأول في القاهرة في الفترة من 10 - 14 يونيو 1975⁽¹⁾، وقد حُدد في هذا الاجتماع المذكرة التي تضمنت الأهداف والمبادئ والمجالات التي يشملها الحوار. وقد هدف هذا الحوار الى إقامة علاقات خاصة بين المجموعتين العربيه والأوروبية، تقوم على علاقات الحوار وإلى المصالح المشتركة، كما هدف الى اعتماد سياسة تعاون تقود الى تقليص الهوة التقنية التي تفصل دول المنطقه عن الدول الاوروبية والمساهمة في تنمية الوطن العربي. وعقد اجتماع آخر في روما في الفترة من 22 - 25 يوليو 1975، واجتماع ثالث في أبو ظبي في الفترة من 22 - 27 نوفمبر 1977⁽²⁾، وعقد الاجتماع الأول للجنة العامة للحوار العربي - الأوروبي في اللكسمبورغ في الفترة من 18 - 20 مايو 1976، وجاء الاجتماع الثاني للجنة العامة للحوار الذي عقد في تونس من 10 - 11 فبراير 1977، وكان هذا الاجتماع من أكثرها أهمية، وتميز برغبة الأوروبيين الالتزام بأهداف الحوار، حيث تضمن بيانه الختامي الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومعارضة أوروبا لتغيير وضع القدس من طرف واحد، وإقامة المستوطنات الإسرائيلية. ثم عُقد الاجتماع الثالث للجنة العامة للحوار في بروكسل في أكتوبر 1977، الذي أكد على اعتبار الفلسطينيين شعباً له هوية وطنية، ومن حقه أن يكون له وطنه الخاص به.

(1) Bishara Khader، Europe and The Arab Israeli Conflict، 1973 - 1983: An Arab Perspective: In European Foreign Policy - Making and The Arab Israeli Conflict Edited By D Allen and A. Pijpers، The Hague Martinus Nijhoff Publishers، 1984، PP. 168-175.

(2) الأمانة العامة للجامعة العربية: دراسة شاملة للحوار العربي - الأوروبي، القاهرة، الأمانة العامة للجامعة العربية، 1992، ص 6-7.

وتشكلت لجان خبراء مشتركة من الجانبين لبحث شؤون تطوير العلاقات العربية - الأوروبية في المجالات النفطية، والصناعية، والتجارية، والمالية، والفنية والتكنولوجية، والثقافية. وعقدت كل لجنة سلسلة من الاجتماعات بين دورات اللجنة العامة للحوار، حيث تركزت الجهود التفاوضية الأوروبية الجماعية على موضوعات اقتصادية مثل موضوعات تبادل النفط والمعونات التكنولوجية، أو رفع كميات التبادل التجاري، وإقامة المؤسسات المالية المشتركة، وإقامة المؤتمرات الثقافية.

وحتى نهاية السبعينيات بقي الاختلاف ما بين التوجه السياسي في الحوار من الجانب العربي والتوجه الاقتصادي للجانب الأوروبي مهيماً على مسارات الحوار، مما جعله لا يصل إلى أية نتائج حقيقية ذلك يعني أن أوروبا تقدم الاعتبارات المصلحية في علاقاتها مع الوطن العربي قبل أي اعتبارات أخرى.

وبعد الزيارة التي قام بها الرئيس المصري في ذلك الوقت أنور السادات إلى إسرائيل في نوفمبر 1977، وتوقيعه فيما بعد ما عرف باتفاقية "كامب ديفيد للسلام" بين مصر والعدو الإسرائيلي، حدث انقسام في المواقف، و تداعيات سلبية في العلاقات العربية - العربية، والعربية - الأوروبية.

وقد أضعف تفكك النظام الإقليمي العربي من فاعلية الجامعة العربية التي لجأت إلى تونس بعد أن اضطرت إلى مغادرة مقرها في القاهرة. ودخل الحوار العربي - الأوروبي في مرحلة جمود، بعد أن أوقفته اتفاقات كامب ديفيد. أما الجماعة الأوروبية فقد باتت منشغلة بمسائل أكثر أهمية بالنسبة إليها، منها التوسع الثاني في الجماعة الأوروبية، وتفاقم الأزمة الاقتصادية.

وجاءت النقلة الموضوعية الأكثر أهمية في مسار السياسة الأوروبية الموحدة تجاه القضية الفلسطينية، في بيان البندقية لدول الجماعة الأوروبية في 12 يونيو 1980 حيث احتوى البيان على مجموعة من المبادئ أهمها⁽¹⁾:

(1) عبد الرحمن مطر، سياسات الجماعة الأوروبية تجاه العالم الثالث، بيروت، الفكر الاستراتيجي العربي، إبريل 1991، ص83.

- تطبيق مبدأ العدل لكل الشعوب بما يفرض الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
- الإقرار بأن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين، ومن ثم يجب تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير.
- ضرورة اشتراك ممثلي الفلسطينيين ومنظمة التحرير في المفاوضات حول الحل السلمي.
- رفض الدول الأوروبية قبول أية مبادرة تتخذ من جانب واحد وتهدف إلى تغيير وضع القدس.
- الاستيطان الإسرائيلي في الأرض المحتلة يمثل عقبة خطيرة أمام مسيرة السلام، وهي ظاهرة غير شرعية من وجهة نظر القانون الدولي.
- وقد أثار إعلان البندقية حفيظة أسرائيل وأمريكا معاً، فقد عبر رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي وقتها عن استيائه مما تضمنه الإعلان، إثر لقائه قادة الدبلوماسية الأوروبية في 7 أكتوبر 1980، حيث قال: "ثمة علاقة بين الموقف الأوروبي والإرهاب المعادي للسامية"⁽¹⁾. كما أن الأمريكيين أنفسهم أدانوا الإعلان بشدة واعتبروا "أن الأوروبيين يتجاوزون حدود تعهداتهم، ويفرطون في إعلانات أحادية الجانب"⁽²⁾.
- تميزت الفترة من 1981 إلى 1988 بجملة من الأحداث أدت إلى جمود الحوار والحد من الدور الأوروبي في عملية الصراع العربي - الإسرائيلي، فقد وصل الرئيس رونالد ريغان إلى السلطة في أمريكا في عام 1981، وتولت مارغريت تاتشر رئاسة الوزراء في إنجلترا، وميتران في فرنسا، والغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، وقد دخل الرئيس ريغان في حرب باردة مع الاتحاد

(1) بشارة خضر، أوروبا والعرب، مرجع سبق ذكره، ص 103.

(2) المرجع السابق، ص 104.

السوفياتي، وعادت الولايات المتحدة إلى الإمساك بالمعسكر الغربي وإخضاع كل المسائل السياسية والاقتصادية والتجارية إلى الأولوية الإستراتيجية⁽¹⁾.

وفي أوروبا عمل الرئيس الفرنسي ميتران المعروف بصداقته لإسرائيل على الابتعاد عن السياسة العربية التقليدية لفرنسا. ووقفت فرنسا ضد كل مبادرة أوروبية "أن لم تكن ناجمة عن طلب جميع أطراف النزاع"⁽²⁾، ودعمت عملية كامب ديفيد وأعلنت في 1981 أنها ستشارك في القوة الدولية لحفظ السلام في سيناء، وعلاوة على ذلك قام ميتران بزيارة إسرائيل من 3 - 5 مارس 1982⁽³⁾، وهكذا، وحتى نهاية الحقبة الأولى من الحوار، اتضح التناقض مابين المنظور العربي والمنظور الأوروبي لهذا الحوار، فالدافع الأساسي للترحيب الرسمي العربي بفكرة الحوار، والإسراع في البدء بالخطوات التنفيذية له، إنما كان يدور حول فكرة محددة، وهي السعي لتطوير الموقف الأوروبي من قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، أي أن الدافع الرئيسي للحوار من المنظور العربي هو دافع سياسي في المقام الأول، يتعلق بالمشاركة السياسية الفعالة للجماعة الأوروبية في حل الصراع العربي - الإسرائيلي وتسويته تسوية سلمية شاملة وعادلة وفقاً للرؤية العربية والفلسطينية المشروعة بطبيعة الحال، ولكن المنظور الأوروبي للحوار كان اقتصادياً، وقوامه أن التكنولوجيا مقابل رأس المال والنفط، فالعرب يحتاجون إلى التكنولوجيا الأوروبية كما تحتاج أوروبا إلى النفط والموال العربيين.

ورأت أوروبا في الحوار وسيلة لتوفير الأرضية الكفيلة بتحقيق أهدافها الاقتصادية بأقل تكلفة ممكنة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية، وذلك بأن تسعى أوروبا إلى تثبيت أسعار النفط أو منع زيادتها، وفي الوقت نفسه تجتذب رؤوس الأموال العربية بأفضل شروط استثمارية ممكنة، وظل التناقض ما بين المنظور السياسي للجانب العربي والمنظور الاقتصادي للجانب الأوروبي طاغياً على

(1) موسى الضير، العلاقات الاقتصادية العربية - الأوروبية من الحوار إلى مؤتمر برشلونة، مجلة شؤون دولية: العدد 1999، 59، ص 20.

(2) المرجع السابق، ص 21.

(3) بشارة خضر، مرجع سبق ذكره، ص 105 - 106.

مسارات الحوار العربي - الأوروبي في مرحلته الأولى، مما أفقد الحوار أية فاعلية حقيقية، وظلت إنجازات ونجاحات التعامل ما بين العرب وأوروبا الغربية قاصرة على مستويات العلاقات الثنائية المباشرة ما بين الدول العربية والدول الأوروبية فرادى⁽¹⁾.

ومع بداية عام 1987، أعادت الانتفاضة قضية فلسطين إلى صدارة الأحداث، وقدمت مصر دعمها العسكري والدبلوماسي للعراق في حربه ضد إيران، وتم إعادة التضامن العربي في القمة العربية التي عُقدت في الدار البيضاء من 23 - 26 مايو 1989، وهكذا بدت الظروف ملائمة لتنشيط الحوار العربي - الأوروبي من جديد.

ونتيجة الموقف الإيجابي الأوروبي من القضية الفلسطينية، قام الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي في أكتوبر 1989 بزيارة لفرنسا طالب فيها الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" بمبادرة لإعادة تفعيل الحوار العربي - الأوروبي بوصفه رئيساً للمجموعة الأوروبية لعام 1989⁽²⁾.

وبالفعل استؤنف الحوار، حيث عقد الاجتماع الوزاري الأول للحوار العربي - الأوروبي في حقبته الثانية يومي 21 و 22 ديسمبر 1989 بالعاصمة الفرنسية باريس، وبحضور 34 وزير خارجية عربياً وأوروبياً، وصدر عنه بيان ختامي ينص على تشكيل لجنة وزارية ثلاثية مشتركة من الجانبين، تجتمع مرة كل سنة في دولة عربية وأوروبية بالتداول. ويناط بهذه اللجنة بحث كافة القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك، ولها صلاحية الدعوة لعقد مؤتمر للحوار بين الجانبين على مستوى وزراء الخارجية وقت الضرورة. كما أقر وزراء الخارجية الأربعة والثلثون في اجتماعهم تشكيل لجنة عامة لمتابعة جوانب التعاون الاقتصادي والاجتماعي والفني بين الدول العربية والدول الأوروبية، وأوصوا

(1) أسامة الغزالي حرب، الحوار والسياسة الخارجية للجماعة الأوروبية، في: حامد ربيع (مشرف): المضمون السياسي للحوار العربي - الأوروبي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1979، ص 365.

(2) عبد الرحمن مطر، مرجع سبق ذكره، ص 91.

بتنفيذ عدة مشاريع مشتركة عربية وأوروبية، ومنها التوصل إلى اتفاق لحماية الاستثمارات في كل من الجانبين وإقامة ندوة مشتركة حول الصناعات البتروكيمياوية وتكرير النفط. كما قرروا قيام منتدى حول العلاقات الثقافية العربية- الأوروبية في الأردن، وندوة حول التعاون في مجالات الشباب باليونان. كما أقر المؤتمر مشروعاً لإنشاء معهد مشترك لنقل التكنولوجيا، وآخر للموارد المائية، وإنشاء مركز متخصص لدراسة شؤون المهاجرين العرب في أوروبا⁽¹⁾.

إن هذه الدعوات والتوصيات لعقد لقاءات بين دول الوطن العربي وأوروبا إنما في مجملها تخدم مصالح أوروبا بالدرجة الأولى والمتمثلة في إيجاد أسواق لتصريف منتجاتها وإيجاد آلية معينة لجذب دول الوطن العربي واستقطابها لصالح أوروبا.

وفي أغسطس عام 1990 اجتاحت القوات العراقية الكويت، ما أدى إلى إحداث خلخلة في الوطن العربي، وتلاشي في الإجماع العربي حول القضية الفلسطينية، واستطاعت الولايات المتحدة من خلال وقوفها إلى جانب الكويت، وطرد الجيش العراقي منها، إلى إعادة تفعيل نفوذها، وتحجيم الدور الأوروبي في الوطن العربي، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية.

والخلاصة: أن ما طبع الموقف الأوروبي بصورة جوهريّة في الجانب السياسي للحوار - هو عجزه عن ضبط سياسة مشتركة، تتيح له القيام بدور رئيس في عملية الصراع العربي الإسرائيلي، وكذلك عجزه عن التخلص من تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على عملية الحوار، وبقي الموقف الأوروبي مقيداً بدرجة كبيرة بالسياسة الأمريكية التي لم يستطع أن يتميز عنها لتأكيد استقلال أوروبا عن الولايات المتحدة، ففي الأصل خضعت بلدان المجموعة الأوروبية للشروط الأمريكية الرامية إلى استثناء نزاع الشرق الأوسط من الحوار العربي - الأوروبي⁽²⁾.

(1) لمزيد من التفاصيل، انظر علي الدين هلال، جميل مطر، جامعة الدول العربية والنظام العربي، شؤون عربية، القاهرة، مارس 1992 ص 7.

(2) بشارة خضر، أفكار نقدية حول الحوار العربي - الأوروبي، شؤون عربية، عدد 13، القاهرة، 1983

ثم تأكد الاصطفاف الأوروبي إلى جانب المواقف الأمريكية فيما بعد بمساندة المجموعة الأوروبية للقرارين 242، 338، الصادرين من مجلس الأمن الدولي، ولاتفاقيات كامب ديفيد، كإطار عام لحل النزاع، والموقف الأوروبي لم يتطور من استعمال عبارة "لاجئين" إلى قبول "الهوية الوطنية" وضرورة إقامة وطن للشعب الفلسطيني إلا إثر تطور الموقف الأمريكي نفسه بمناداة الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت جيمي كارتر بإقامة موطن للفلسطينيين.

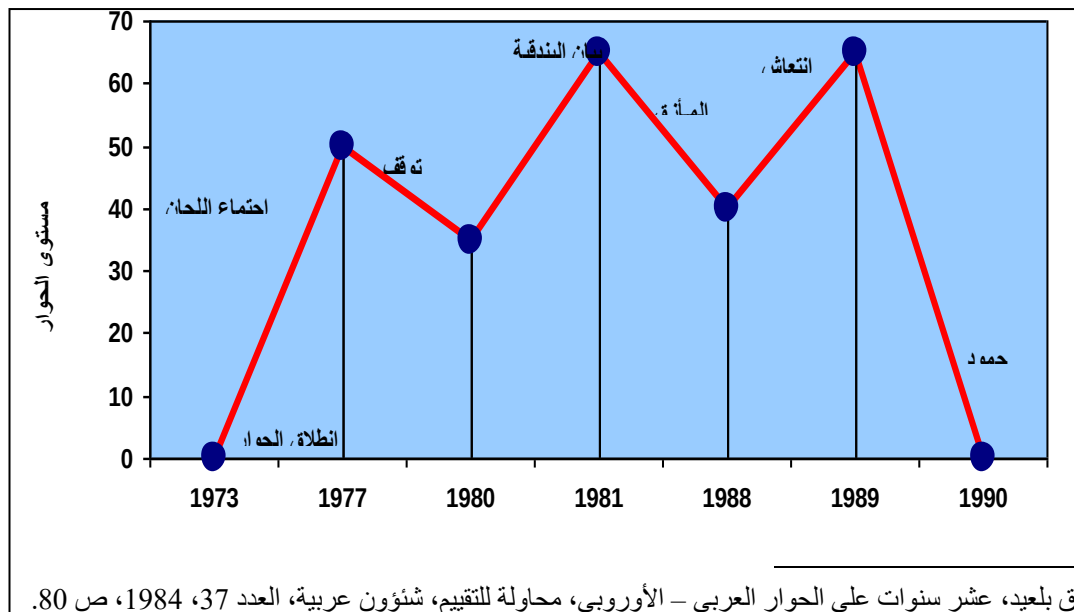
وما كانت تنتظره الدول العربية من محاورها الأوروبيين طيلة تلك الفترة، هو أن يمارس هؤلاء بفضل ما لهم من قوة اقتصادية وسياسية ضغوطا على الولايات المتحدة وإسرائيل، للتوصل إلى حل مقبول للقضية الفلسطينية، غير أن الطرف العربي تبين له أن الدور الأوروبي في التأثير على السياسة الأمريكية المؤيدة لإسرائيل يكاد يكون منعدما، كما أن الطرف الأوروبي كان أقل استعدادا من ذلك لاستعمال وسائل ضغط سياسية واقتصادية على إسرائيل. هذا في الجانب السياسي، أما في الجانب الاقتصادي فإن الأثر الاقتصادي للحوار العربي-الأوروبي بقي محدودا، فأوروبا التي هزتها الأزمة النفطية، وعرقلتها تناقضاتها الداخلية وافتقارها لأي سياسة عربية حقيقية، والضغوط الأمريكية عليها، بقيت غائبة تماما على الصعيد الاقتصادي، كما كانت على الصعيد السياسي، فالمشاركة الأوروبية في التنمية الاقتصادية العربية بقيت محدودة، ولم يتمكن الحوار العربي - الأوروبي من إرساء قواعد عادلة للتعاون بين الطرفين، ورغم كل ذلك فإن الحوار حقق بعض الإيجابيات على مستوى أهداف وطموحات الجانبين، فقد هدفت أوروبا من عملية الحوار العربي - الأوروبي إلى إعادة رسم وترتيب أولويات سياستها في الوطن العربي، خاصة بعد التحولات الدولية التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفياتي، وتفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على المسرح السياسي الدولي.

لقد وجدت أوروبا في الحوار وسيلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وتثبيت أسعار النفط ومنع زيادتها، ومحاولة القيام بدور سياسي مُرضٍ للعرب في عملية الصراع العربي - الإسرائيلي⁽¹⁾.

على أن السياسات الأوروبية في الوطن العربي، وإن لم تحقق نتائج ملموسة ومتقدمة من خلال عملية الحوار، إلا أنها ساعدت الوطن العربي على الاستفادة من المواقف الأوروبية التي ساندت في فترة ما القضايا العربية خلال مرحلة الحرب الباردة، كما مهدت عملية الحوار لإقامة تعاون اقتصادي عربي مع المجموعة الأوروبية.

أما بالنسبة للدول الأوروبية، فقد استفادت من تطوير العلاقات مع الدول العربية، والدخول إلى الوطن العربي، في مرحلة اتسمت بالتنافس الحاد والصراع على مناطق النفوذ بين الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾. ومن خلال الحوار، قامت الدول الأوروبية بدور في عملية الصراع العربي - الإسرائيلي، ثم بدور أساس في عملية المفاوضات بين العرب وإسرائيل في فترة ما بعد الحرب الباردة.

(الشكل 1-1) يوضح تطور مسار الحوار العربي - الأوروبي.



(1) الصايغ بلعيد، عشر سنوات على الحوار العربي - الأوروبي، محاولة للتقييم، شؤون عربية، العدد 37، 1984، ص 80.

(2) عبد المنعم سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 4.

شكل رقم (1-1) الحوار العربي - الأوروبي

شكّل الحوار العربي - الأوروبي محطة مهمة للسياسات الأوروبية في الوطن العربي، حيث بنيت هذه السياسات على البعد الاقتصادي كهدف إستراتيجي، وساعدها على القيام بدور سياسي فيها. وفي ظل عملية البناء الذي شهده الوطن العربي، تحولت السياسة الأوروبية من مجرد عملية حوار إلى مشروع شراكة فعلية في إطار مشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية، الذي يهدف إلى وضع إطار جديد للعلاقات الأوروبية- العربية، وليكون منافساً لمشروع الشرق أوسطية الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الحوار العربي - الأوروبي الذي تأسس بعد الحرب العربية - الإسرائيلية في أكتوبر 1973، مثل البُعد الإستراتيجي للسياسة الأوروبية تجاه الوطن العربي خلال مرحلتي ما قبل وما بعد الحرب الباردة، وهي تشكل امتداداً لسياستها المتوسطية، حيث إن عملية الحوار هي جسر للسياسة الأوروبية في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

المبحث الثاني: السياسة الأوروبية في الوطن العربي بعد نهاية الحرب الباردة:

يحظى الوطن العربي بأهمية في السياسة الأوروبية، وذلك نتيجة العلاقات التاريخية والجوار الجغرافي والأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة بالنسبة لأوروبا، وأهمية الوطن العربي بالنسبة لأوروبا تقوم على أنها تمثل مصدراً لمكاسب اقتصادية وتجارية مهمة، فالدول الأوروبية هي الشريك الاقتصادي الأول للبلدان العربية، وتعتبر السوق العربية من أهم الأسواق الاقتصادية بالنسبة له، وقد أدت التحولات الدولية التي شهدتها العالم بعد حرب الخليج الثانية ونهاية الحرب الباردة إلى انعكاسات واضحة على السياسة الأوروبية في الوطن العربي، ومن أبرز هذه التحولات:

1- مشروع النظام العالمي الجديد، فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أصبحت الماركسية والشيوعية محل تساؤل، وجرى تسويق القيم الليبرالية الغربية، التي أصبحت أكثر بريقاً من خلال التركيز على الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان⁽¹⁾، وما تبع ذلك من محاولة قيام نظام القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، هذا التحول بأبعاده الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية دفعت أوروبا إلى إعادة ترتيب سياساتها، سواء على المستوى العالمي أو على مستوى مناطق الجوار وأولها الوطن العربي.

2- تنامي النفوذ الأمريكي في الوطن العربي، وخاصة الدور الأمريكي في منطقة الخليج العربي وفي عملية الصراع العربي- الإسرائيلي، وهذا الدور يلقي في بعض الأحيان عدم ترحيب من بعض الدول الأوروبية، خاصة فرنسا، لأنه غالباً ما يتعارض مع المصالح الأوروبية، ويهدف إلى تشكيل إستراتيجية في المنطقة تخدم مصالح أمريكا وإسرائيل فقط، وتقصى أوروبا عن القيام بأي دور.

3- اهتمام بعض دول الشرق الأوسط مثل إيران بامتلاك أسلحة غير تقليدية، لمواجهة الخطر النووي الإسرائيلي، ورغبة بعض الدول كتركيا في القيام بدور

(1) ممدوح محمود مصطفى، مفهوم النظام بين العلمية والنمطية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبوظبي، 1999، ص 38.

إقليمي نشط وفعال في إدارة شئون هذه المنطقة الحساسة من العالم، وهذا ما تعتبره دول أوروبا تهديداً للأمن والسلام في العالم، ولمصالحها الاقتصادية والإستراتيجية خاصة في منطقة الخليج العربي، لذلك فإن الدول الأوروبية برسمها سياسات معتدلة تجاه المنطقة وقضاياها الأساسية، تساعد في تحقيق التوازن بين القوى الإقليمية فيها، وتعمل على عدم تحول الصراع السياسي في المنطقة إلى مواجهة عسكرية مثل الصراع بين سوريا وإيران من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى.

هذه التغيرات وغيرها كان لها تأثير على التوجهات السياسية لأوروبا، سواء على المستوى الدولي، أو على مستوى الوطن العربي وقد انبنت هذه التوجهات الإستراتيجية لسياسة أوروبا في الوطن العربي، على الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية، بالإضافة إلى البعد الأمني.

أولاً: البعد السياسي: إثر المتغيرات الدولية وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية باستثمار ما نتج عن حرب الخليج الثانية (السياسية والاقتصادية والعسكرية)، ظهرت على سطح العلاقات الدولية التناقضات والاختلافات التي تحكم العلاقات الأمريكية الأوروبية، فقد لاحظت أوروبا أن الولايات المتحدة تستثمر ما حققته في الحرب في إعادة ترتيب نفوذها في العالم، ومن دون أي اعتبار للشركاء الأوروبيين، ويستند هذا الترتيب إلى محاولة إقصاء أوروبا، ليس عن المساهمة في فض النزاعات وحل المشكلات الإقليمية والدولية فقط، بل وشل فاعليتها حتى في مناطق النفوذ الأوروبي. واستبعدت الولايات المتحدة كلياً إمكانية مساهمة أي دور أوروبي في عملية السلام التي تمخضت عن توقيع اتفاقيات أوسلو، وواشنطن عام 1992م، واتفاق القاهرة، ووادي عربة 1994م، ولم تتمكن أوروبا من القيام بأي دور على صعيد العملية السلمية، أو دفع مسارها، أو التدخل في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي، كما همشت دور الشريك الروسي الذي اقتصر على المتابعة عن بعد مجريات عملية السلام والاعتراف المتبادل في المنطقة.

وقد شددت الولايات المتحدة في عدم منح أوروبا فرصة لإطلاق مبادرة أو المشاركة في صياغة عملية السلام، على الرغم من مطالبة الأطراف العربية بأهمية الدور الأوروبي، نظرا لما تتمتع به المجموعتان العربية والأوروبية من علاقات متميزة، وتقارب على أرضية الجوار، والتعاون المشترك، وتمثلت مواجهة هذه التحديات في قيام أوروبا بإعادة تفعيل إستراتيجيتها في الوطن العربي، وإحداث تحول في مواقفها تجاه عملية الصراع العربي - الإسرائيلي، حيث حاولت الابتعاد عن الانحياز للموقف الأمريكي - الإسرائيلي، وبدأت السياسيه الأوروبية بتباعد عن الالتزام بالسياسة الأمريكية في القضايا الدولية، ومنها القضية الفلسطينية⁽¹⁾.

لقد تطور البعد السياسي الإستراتيجي للدول أوروبا تجاه الوطن العربي، ولاسيما بعد البدء في مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل، حيث شمل هذا التطور اتساع نطاق الحوار بين دول أوروبا والبلدان العربية، ليشمل دول شرق أوسطية أخرى هي: تركيا، إسرائيل، قبرص، ومالطا من ناحية، ومن ناحية أخرى تم إضافة موضوعات وقضايا جديدة، تحظى باهتمام مختلف الأطراف مثل قضايا الأمن والهجرة والإسلام السياسي، وقد بحث المشاركون مبادئ المشاركة السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية، وفي المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية، كما بحثوا موضوعات هامة أخرى مثل: التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد سيادة الأراضي والاستقلال السياسي، والعمل على عدم انتشار الأسلحة النووية، والعمل على تنفيذ التعهدات في إطار الاتفاقات الخاصة بضبط التسلح ونزع السلاح⁽²⁾.

وقد حدد مؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة في يونيو 1996 مبادئ وأهداف السياسة العربية على الصعيد القومي تجاه كل القضايا المطروحة في منطقة الشرق الأوسط⁽³⁾، كما أعلنت الدول الأوروبية في مؤتمر القمة الذي عقد بإيطاليا تأييدها للموقف العربي⁽⁴⁾، وأكدت على هذا الموقف في مؤتمر الدول الصناعية

(1) شريف الشوباني، الدور الأوروبي في الشرق الأوسط هل يصبح بديلاً للدور الأمريكي، الأهرام، 1996/5/22، ص 7.

(2) جريدة الأهرام المصري القاهرة، 28 / 11 / 1995، ص 4.

(3) الأهرام / 24 / 6 / 1996، ص 6.

(4) الأهرام / 23 / 6 / 1996، ص 1.

الكبرى الذي عقد في فرنسا في يونيو 1996، وهو ما يشير إلى محاولة استقلال السياسة الأوروبية عن الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد وقفت بعض الدول الأوروبية- مثل إيطاليا وإسبانيا وفرنسا- موقف المعارض للقوانين الأمريكية التي ترمي إلى تشديد الحصار الاقتصادي على ليبيا بسبب أزمة لوكربي، ورفضت الاستجابة للمطلب الأمريكي، وهددت باتخاذ إجراءات مضادة في حالة تطبيق هذه القوانين على الشركات الأوروبية العاملة في ليبيا.⁽¹⁾ لقد أرادت الولايات المتحدة أن تفرض حصاراً ومقاطعة للنفط الليبي، فأصدرت قانون "داماتو" (سبقت الإشارة إليه) الذي يفرض عقوبات على الشركات الأوروبية التي تستثمر في ليبيا وإيران مايزيد عن 50 مليون دولار في قطاع النفط، ولكن الدول الأوروبية رفضت هذا القانون، لأنه سيؤثر على صادراتها من النفط الليبي، الذي تعتمد عليه العديد من الدول الأوروبية اعتماداً شبه كلي، فمثلاً دولة مثل إيطاليا تستورد ما يصل إلى 80% من احتياجاتها السنوية من النفط من ليبيا.⁽²⁾ أن هذا الموقف الأوروبي هو جزء من الإستراتيجية التي عبر عنها الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك عندما قال: "تود فرنسا اليوم أن تجعل من البحر الأبيض المتوسط حلقة وصل سياسية"⁽³⁾، إن وقوف أمريكا ضد كل محاولة أوروبية للهيمنة على الوطن العربي معناه قيام أحادية استعمارية هدفها السيطرة الكاملة على مقدرات الوطن العربي وثرواته وبالتالي هذا ما أكدته الكاتبة الأمريكية "لبيتير كولمان" في كتابه "ذراع الأخطبوط" أن هدف أمريكا الاستراتيجية في المنطقة العربية هو تجزئتها والسيطرة عليها وجعل أمريكا لها الترتيب الأول في المعاملة في المنطقة الغربية⁽⁴⁾.

إن البعد السياسي للمرتكزات الإستراتيجية للدول الأوروبية في الوطن العربي، يعتبر ذا أهمية مهما تبدلت وتعددت أشكال أطرافه، ولا يمكن النظر إليه

(1) الأهرام / 6 / 8 / 1996، ص4

(2) لمزيد من التفاصيل حول العلاقات التجارية بين ليبيا والدول الأوروبية أنظر:

(3) الأهرام، 9 / 4 / 1996، ص5.

(4) لبيتير كولمان، ذراع الأخطبوط، بيروت، منشورات دار العلم للملايين، 1999، ص6.

بمعزل عن التيارات السياسية الدولية والصراع بين القوى الكبرى في العالم؛ ذلك أنه في نهاية الأمر تهدف هذه السياسة إلى تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة التي تتركز فيها مجموعة المصالح الأوروبية.

ثانياً: البعد الاقتصادي:

أن الوطن العربي بثروته النفطية وموارده الاقتصادية ومدخراته النقدية وسوقه الاستهلاكية الكبيرة- يعتبر في تحليل علماء الاقتصاد والسياسة "رئة أوروبا الغربية التي تتنفس بها، وقلبها الذي يضخ دماء الحياة في شرايينها، ونصفها الجغرافي عبر البحر المتوسط الذي لا يتحقق أمنها الإستراتيجي إلا في ظل استقراره وأمنه"⁽¹⁾.

وفي ضوء هذه الحقائق، فإن البُعد الاقتصادي لا يقل أهمية عن البعد السياسي في السياسة الأوروبية تجاه الوطن العربي، ويعد مكملاً له، لأن العلاقات الاقتصادية بين العرب وأوروبا لا تقتصر على جانب واحد من النشاط الاقتصادي، سواء أكان هذا الجانب يتناول التبادل التجاري أم المشاركة الاستثمارية في مشاريع التنمية أم صناعات جديدة، بل هو متعدد الجوانب، وهي علي خلاف العلاقات العربية مع بقية دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة تشمل التبادل التجاري، والمشاركة الاستثمارية في مشاريع التنمية، واستثمار الأموال، والمشاركة الاقتصادية، وتبادل الخبرات بين البلدان العربية والدول الأوروبية⁽²⁾.

إن الدول الأوروبية تستورد أكثر من 60 بالمئة من احتياجاتها النفطية من الوطن العربي، أي أكبر من النسبة التي تستوردها الولايات المتحدة منه، والتي لا تتجاوز 15 بالمئة في السنة، كما أن اعتماد الدول الأوروبية على النفط العربي يتزايد باستمرار⁽³⁾، ويشكل الوطن العربي سوق استيراد مهمة بالنسبة لأوروبا، فإذا كان ارتفاع أسعار النفط منذ 1973 قد سجل عجزاً في الموازين التجارية للدول الأوروبية، فإن هذه الدول تمكنت من تقليص حجم هذا العجز عن طريق رفع الأسعار على جميع السلع المصنعة التي تستوردها البلدان العربية، أما في المجال التجاري فقد بلغت الصادرات الأوروبية إلى البلدان العربية المتوسطة ما يعادل

(1) حامد ربيع، مصدر سبق ذكره، ص 311.

(2) لمزيد من التفاصيل، انظر، احمد السيد النجار، العلاقات الاقتصادية بين العرب والجماعة الأوروبية: الواقع واحتمالات بعد عام 1992

(3) السياسة الدولية، العدد 37، يوليو، 1974، ص 237.

8.5% من إجمالي صادراته عام 1994، بما يعادل 9.4 بليون إيكو (يورو فيما بعد)، بعد أن وصلت إلى أعلى مستوياتها بنسبة 19% عام 1993، بما يعادل 12.1 بليون إيكو، وبلغت خلال عامي 1993 و 1994 صادرات ألمانيا 22.5% وفرنسا 21.8%، وإيطاليا 20.5%، ما يعادل 46.8% من إجمالي صادرات أوروبا إلى دول جنوب المتوسط، وخصوصاً بلدان الاتحاد المغربي (14.7) عام 1993.⁽¹⁾

ومما يزيد من أهمية البُعد الاقتصادي في إستراتيجية العلاقات العربية - الأوروبية أن البلدان العربية تعمل على التنمية والتوسع في إقامة المشاريع الصناعية الإنتاجية، وبالتالي فهي تحتاج إلى الدول الأوروبية في الحصول على الخبرات العلمية، والمواد اللازمة للصناعة، والتكنولوجيا الحديثة. وأغلب الشركات التي تعمل في تطوير البنية التحتية في ليبيا مثلاً هي شركات تابعة للدول الأوروبية. وقد حددت الدول الأوروبية مجالات التعاون الاقتصادي كما ورد في بيانها الصادر في مايو 1974، "أن هذا التعاون الذي يجب أن يترجم إلى أفعال ملموسة، يمكنه أن يمارس في مجالات عديدة، مثل الصناعة والزراعة والطاقة والمواد الأولية، والنقل والعلوم والتكنولوجيا والتعاون المالي".

إن الدول الأوروبية تعلم تماماً أن القوة الاقتصادية العربية لا تتبع من النفط فقط، وما يتمخض عنه من فوائد مالية، إنما تتبع كذلك من أن الوطن العربي يمثل سوقاً كبيرة، سواء للخدمات أو السلع الاستهلاكية والرأسمالية، وأرضاً خصبة لإقامة المشاريع الزراعية. وتعتبر مجموعة الدول العربية النفطية إحدى أهم المجموعات التي تؤثر إلى حد كبير في أسواق المال في الدول الأوروبية، فبالإضافة إلى الأرباح الكبيرة التي تحصل عليها الشركات النفطية الأوروبية، استطاعت الدول النفطية أن توفر فوائد مالية لها تأثير في أسواق المال والنقد الأوروبي، وفي المصارف والمؤسسات المالية الأوروبية، لذلك فإن الدول الأوروبية تعمل على جذب هذه الأموال للاستفادة منها في المشاريع الاقتصادية داخل أوروبا.

(1) الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط، مجلة التجارة العربية البريطانية، السنة 3. العدد 4، يناير 1996، ص 20.

كما تحرص الدول الأوروبية على استمرار الحصول على النفط العربي لسد احتياجاتها، ولعل جميع المحاولات التي بذلت لإحلال مصادر أخرى بديلة، مثل الطاقة الذرية لم تنجح، وهو الأمر الذي يؤثر على كل نواحي الحياة الأوروبية، ومن هنا كان ارتباطه بالإستراتيجية الأوروبية، التي تهتم بتوفير احتياجات صناعاتها واحتياجات المواطن اليومية من هذه المادة.

وعلى ذلك فإن البعد الاقتصادي متعدد الجوانب، وهو يكتسب أهمية باستمرار، ويتكامل مع البعد السياسي، فالتقدم على المحور الاقتصادي مرهون دائماً بإحراز تقدم على المحور السياسي.

ثالثاً: البعد الثقافي:

لقد قدمت الحضارة العربية الإسلامية على مدى المراحل التاريخية المتعددة، كثيراً للحضارة الأوروبية الحديثة في مجالات العلوم والأدب والفنون، وما زالت الآثار المادية والمعنوية واضحة في الثقافة الغربية المعاصرة، وفي مختلف البلدان الأوروبية، وبخاصة في الأندلس وصقلية وجنوب إيطاليا⁽¹⁾.

ومع بداية العصر الحديث شهدت العلاقات العربية الأوروبية تطوراً مهماً في المجال الثقافي، حيث تم تأسيس المعاهد والجامعات والمراكز الثقافية الأوروبية، في عدد من العواصم العربية، وتحول عدد كبير من الطلاب العرب إلى أوروبا للدراسة، وكان لهذا التبادل العلمي والثقافي دور في تقوية الروابط العربية الأوروبية، وتنمية وتحديث الدول العربية.

ففي عصر التقدم التكنولوجي، يمتد البعد الثقافي ليشمل نواحي جديدة أصبحت تمثل عنصراً أساسياً ولازماً للتقدم الإنساني، فالحضارة تبادل مشترك، وإيجاد صيغ التفاهم والتعاون يساهم في بناء التعاون العربي - الأوروبي.

وقد عبر عن ذلك ريمون أوفروا، وهو من رفاق الجنرال ديغول الرئيس الفرنسي الأسبق بقوله: "أن رئيسي كان يحدثني دائماً عن أن الحضارة الإنسانية التي

(1) للمزيد من تفاصيل العلاقات الحضارية العربية - الأوروبية، انظر: عباس محمود العقاد، أثر العرب في الحضارة الأوروبية، ط4، القاهرة، دار المعارف، 1965.

نحاول أن نخلقها تتطلب تعاون العالم الأوروبي والعالم العربي، أن أوروبا والعالم العربي مرشحان لاحتلال مكانة القوة الثالثة في العالم وحفظ التوازن الدولي⁽²⁾."

وقد حددت توصيات المؤتمر البرلماني للتعاون العربي - الأوروبي الذي عُقد في دمشق في عام 1974 أوجه العلاقات الثقافية في إطار إستراتيجية الحوار العربي - الأوروبي، وتشمل:

العمل على نشر اللغة العربية في أوروبا، واللغات الأوروبية في الوطن العربي، ودراسة تأثير الحضارة العربية في النهضة الأوروبية الحديثة، وتأثير الحضارة الأوروبية في النهضة العربية الحديثة، واستخلاص الدروس من ذلك، واستجلاء المظاهر الإيجابية والسلبية، والعمل على تدريس مادة التاريخ العربي في الجامعات الأوروبية، والتاريخ الأوروبي في الجامعات العربية، وإقامة معهدين ثقافيين، أحدهما في أوروبا، والآخر في أحد البلدان العربية للعمل على تنسيق نشاطاتهما في مجال الثقافة والبحث والتربية والعلوم، وإقامة صلات وثيقة بين المؤسسات الفكرية والجامعية والإعلامية العربية والأوروبية⁽¹⁾.

لقد شدد العرب مراراً على الجانب الثقافي في علاقاتهم بأوروبا، وطالبوا أثناء شتى اجتماعاتهم أن تعمل أوروبا على إظهار المساهمة العربية في الحضارة الأوروبية وأن تشجع تعليم اللغة العربية، وأن تكافح العنصرية التي تنمو في الأوساط الشعبية والإعلامية في أوروبا باستمرار، وأن يتم تشجيع الثقافة العربية في أوروبا.

ففي الوطن العربي أجيال من المثقفين ورجال التعليم الذين تم إعدادهم في الجامعات الأوروبية، ويقومون بدور في التقارب مع أوروبا، ثم أن اللغات الأوروبية يجري تدريسها بشكل واسع في المدارس والجامعات العربية.

والخلاصة:— إن الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية لمرتكزات سياسة الدول الأوروبية في الوطن العربي تعتبر استمراراً للعلاقات العربية الأوروبية منذ

(2) بكر مصباح تنيره، رؤية فلسطينية للحوار العربي - الأوروبي، صوت فلسطين، العدد 90، يوليو 1975، ص 28.
(1) أنظر: ندوة شؤون عربييه: المتوسط بين العرب وأوروبا، شارك فيها سمير أمين (وآخرون) أعدها نور الدين عدي، شؤون عربييه، العدد 21، نوفمبر 1982، ص 145 - 146.

زمن بعيد، لذا فإن تحقيق أي تقدم في أي بُعد منها هو أمر ينعكس على الأبعاد الأخرى، وإذا كان بُعدها السياسي يمثل المحور الرئيس فيها، ذلك أن دول أوروبا بنقلها في السياسة الدولية وتحالفاتها مع القوى الكبرى، ومصالحها الحيوية وبتواصلها الثقافي والحضاري مع المنطقة، هو أمر يجعل هذه الدول أقدر على التأثير في تسوية المشكلات العربية، ولاسيما فيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي.

إن تركيز الدول الأوروبية على الوطن العربي من خلال تعزيز وتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع دولها يهدف إلى:

- تعزيز دور أوروبا على المستويين الإقليمي والدولي، ومنافسة الدور الأمريكي في المنطقة العربية.

- استمرار الحصول على النفط العربي بأسعار مقبولة وبكميات كبيرة ودون انعكاسات سياسية سلبية على الدول الأوروبية.

- مد جسور التواصل الثقافي والمعرفي مع الوطن العربي وخاصة دول المنطقة المغاربية، والعمل على نشر الثقافة والقيم الغربية بأبعادها المتعددة.

- ضمان عدم انتقال تأثير ما يعرف بالتيارات الأصولية إلى داخل أوروبا، حتى لا ينعكس ذلك على أمن واستقرار الدول الأوروبية.

- مقاومة ما يعرف بالهجرة السرية، خاصة تلك القادمة من دول جنوب البحر المتوسط، وبالذات من دول المغرب العربي، ودول إفريقيا جنوب الصحراء.

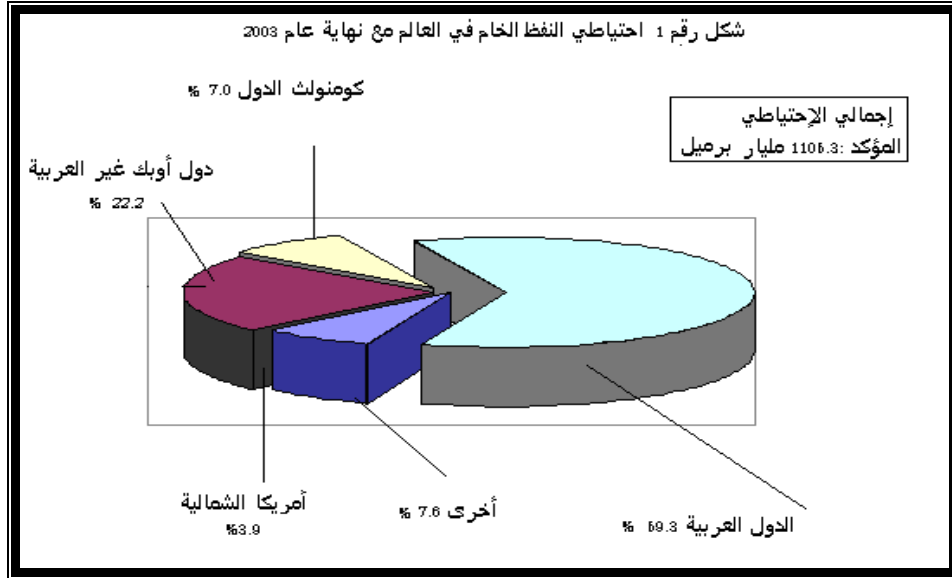
المبحث الثالث: أهمية مصادر الطاقة في الوطن العربي:

يكتسب الوطن العربي أهمية خاصة في السياسة الدولية، نتيجة لموقعه الإستراتيجي في خريطة العالم، حيث يعتبر نقطة التقاء بين أهم قارات العالم وهي أوروبا وأفريقيا وآسيا، وهو يشرف على ممرات إستراتيجية مهمة، مثل مضيق باب المندب، ومضيق جبل طارق، وقناة السويس. وهذا الموقع المميز منح للوطن العربي أهمية خاصة من النواحي الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، وجعل منه منطقة للصراع والتنافس بين القوى الكبرى، بهدف تحقيق مصالحها وخاصة فيما يتعلق بالنفط والغاز. وبالنسبة للطاقة تشير التقديرات أن الاحتياطي العالمي من النفط الخام بلغ نهاية عام 2003 نحو 1105.3 مليار برميل و 1067.5 مليار برميل في نهاية عام 2002، أي بزيادة قدرها 37.8 مليار برميل. وقد حافظت الدول العربية على تقديرات احتياطياتها المؤكدة من النفط البالغة حوالى 654.9 مليار برميل في نهاية عام 2003، وتراجعت نسبة إجمالي احتياطيات الدول العربية إلى 59.3 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي مقابل 61.3 في المائة في نهاية عام 2002⁽¹⁾.

وتحتل السعودية المرتبة الأولى في الاحتياطي العالمي من النفط، حيث يقدر احتياطياها النفطي ب 264 مليار برميل، بنسبة حوالى 23.8 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي، فيما يحتل العراق المرتبة الثالثة بعد إيران، ويبلغ احتياطيه النفطي 110 مليار برميل، وهو يمثل حوالى 10 بالمائة من الاحتياطي العالمي، تليها الكويت التي يقدر احتياطياها أكثر من 101 مليار برميل، أي مانسبته 9 بالمائة من الاحتياطي العالمي، وتأتي بعدها الإمارات باحتياطي قدره حوالى 98 مليار برميل وهو يمثل مانسبته 8 بالمائة من الاحتياطي العالمي، في حين تحتل قطر المرتبة الأخيرة باحتياطي يبلغ أكثر من 10 مليار برميل، وهو ما يمثل ما نسبته 1% من أجمالي الاحتياط العالمي عام 2006⁽²⁾.

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص: 341.

(2) المرجع السابق، ص 342.



(شكل رقم 1-2)

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون] التقرير الاقتصادي العربي، الموحد لعام 2003، القاهرة، 2003، ص101.

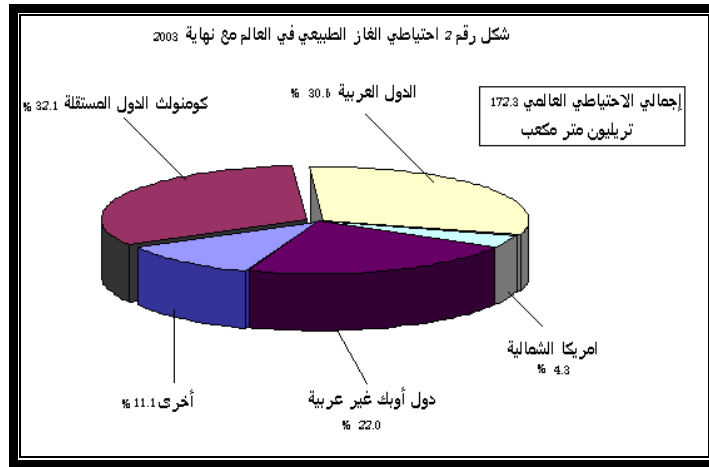
أما بالنسبة لإنتاج النفط فقد ارتفع إجمالي إنتاج العالم من النفط في عام 2003 إلى حوالي 67.9 مليون برميل يومياً، مقابل حوالي 65.6 مليون برميل يومياً في عام 2002 مسجلاً نسبة ارتفاع بلغت 3.6%، وقد أسهمت الدول العربية بنسبة 29.7% من إجمالي إنتاج العالم من النفط مقابل حوالي 28.5 في المائة في عام 2002⁽¹⁾.

ووصل إنتاج النفط في الوطن العربي إلى حوالي 20.2 مليون برميل يومياً في عام 2003 مقابل حوالي 18.7 مليون برميل يومياً عام 2002، أي بنسبة ارتفاع قدرها 7.9 في المائة. ويعزى ذلك إلى الزيادة في الإنتاج في كل من السعودية بحوالي 1.3 مليون برميل يومياً، والكويت بحوالي 361 ألف برميل يومياً، والإمارات بحوالي 325 ألف برميل يومياً، والجزائر بحوالي 200 ألف برميل يومياً، وليبيا بحوالي 84 ألف برميل يومياً، وقطر بحوالي 67 ألف برميل يومياً⁽²⁾. ويمتاز النفط العربي بعدة مميزات، تزيد من أهميته للصناعة العالمية مثل انخفاض نسبة الشوائب فيه، وسهولة الاستخراج نتيجة قربها من سطح الأرض، وقربه من مناطق الاستهلاك الرئيسية خاصة أوروبا.

(1) جامعة الدول العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصدر سبق ذكره، ص102، 103.
(2) جامعة الدول العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، مصدر سبق ذكره، ص103.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فإن الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي للدول العربية مجتمعة في نهاية عام 2003 وصلت إلى حوالى 52.55 تريليون متر مكعب، مقارنة مع حوالى 52.33 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2002. ويشكل ذلك الاحتياطي ما نسبته 30.5 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، (الشكل رقم 3-1).

وقد ساهمت في هذه الزيادة كل من السعودية بحوالى 102 مليار متر مكعب، ومصر بحوالى 98 مليار متر مكعب. في حين حافظت باقي الدول العربية على تقديرات احتياطياتها من الغاز الطبيعي عند مستوى تقديرات عام 2002، ويذكر بهذا الصدد أن دولة قطر تحتل المرتبة الثالثة في العالم بعد روسيا وإيران، إذ تشكل احتياطياتها حوالى 14.9 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي⁽¹⁾.



(شكل 3-1)

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، القاهرة 2003، ص 101

أما بالنسبة لإنتاج الغاز الطبيعي، فقد استمر إنتاج العالم من الغاز الطبيعي في الارتفاع، حيث بلغ حوالى 3.12 تريليون متر مكعب في عام 2002، مقابل

(1) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثين لعام 2006، الكويت ص:17.

حوالي 3.14 تريليون متر مكعب في عام 2001، أي بزيادة نسبتها 2.3 في المائة⁽¹⁾.

وقد ساهمت العديد من الدول المنتجة للغاز الطبيعي في تلك الزيادة، من بينها روسيا والإمارات وإيران والجزائر والسعودية وليبيا والنرويج، وبالمقابل تراجع إنتاج كل من كندا وفنزويلا والمملكة المتحدة والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد ارتفع إجمالي إنتاج الوطن العربي من الغاز الطبيعي في عام 2002 بحوالي 21.3 مليار متر مكعب، حيث ارتفع الإنتاج من حوالي 424.0 مليار متر مكعب عام 2001 إلى 445.3 مليار متر مكعب عام 2002، أي بزيادة نسبتها 5 في المائة⁽²⁾.

وقد ساهمت في هذه الزيادة كل من الإمارات والبحرين وتونس والسعودية والجزائر وسورية وقطر وليبيا ومصر وعمان واليمن، حيث ارتفع الإنتاج فيها بنسبة تراوحت بين 33.4% في ليبيا و0.3% في مصر. وفي المقابل انخفض إنتاج الكويت في عام 2002 بنسبة 10.3% وإنتاج العراق بنسبة 10.1%،⁽³⁾ وبلغت مساهمة الدول العربية في إجمالي إنتاج العالم من الغاز الطبيعي عام 2002 نسبة 13.9%.

وتعتمد الدول الأوروبية بدرجة كبيرة على ما ينتجه الوطن العربي من مصادر الطاقة، فالنفط العربي يدخل بما يفوق نسبة 55% من حجم استهلاك الطاقة في العالم، ويبلغ النفط العربي نحو 60% من حجم استهلاك الطاقة في البلدان الأوروبية، وتستورد البلدان الأوروبية حالياً قرابة 70% من احتياجاتها النفطية من الوطن العربي، و30% من احتياجاتها من الغاز، و20% من احتياجاتها من المواد

(1) جامعة الدول العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، مصدر سبق ذكره، ص103.

(2) المرجع السابق، ص: 103.

(3) جامعة الدول العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، مصدر سبق ذكره، ص103.

النفطية⁽¹⁾ وتشير التقديرات إلى أن أوروبا ستظل تعتمد وبدرجة كبيرة، ولمدة تقارب نصف قرن آخر على النفط العربي، لسد احتياجاتها من الطاقة⁽²⁾.

إن الدول الأوروبية تعتمد على استيراد النفط من الوطن العربي المنتج له، حيث إن الإنتاج العربي للنفط يتم تصدير معظمه إلى الدول الأوروبية وغيرها، ويعتبر الوطن العربي المزود الرئيسي للدول الأوروبية بالنفط، لذلك كان ولا يزال الاهتمام الأوروبي بالوطن العربي يشكل عاملاً إستراتيجياً في العلاقات الخارجية، نظراً للدور الذي يقوم به النفط العربي في الاقتصاد الأوروبي.

كان الطلب العالمي على النفط في السبعينيات وحتى بداية الثمانينيات من القرن الماضي مرتفعاً، وكانت الدول الأوروبية تتسابق للحصول على إمدادات نفطية مأمونة وبأسعار مقبولة، كما كانت تعقد الصفقات الثنائية مع الوطن العربي لبناء صناعات نفطية مقابل استيراد النفط، وكانت كل دولة أوروبية تتطلع في ذلك الوقت إلى حصة أكبر من الاستثمارات من فائض عائدات النفط العربي، وإلى المزيد من حركة التجارة.

وفي عام 1974 قامت الولايات المتحدة بإنشاء وكالة الطاقة الدولية بمبادرة من وزير الخارجية آنذاك هنري كيسنجر، لتنسيق السياسات والعلاقات النفطية للدول الصناعية، والتي تشمل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وأية دولة أوروبية خارج نطاق سياسات الدول الصناعية المتفق عليها. ووضعت وكالة الطاقة الدولية نظام مراقبة ومتابعة ملزم للدول الأعضاء، كما وضعت سياسة تسعير للمنتجات النفطية في دولها بهدف ترشيد الاستهلاك لها، وتشجيع تطوير منتجات الطاقة غير النفطية، ودعمت موقفها هذا بتطوير مخزون إستراتيجي للنفط يصل إلى استهلاك تسعين يوماً لاستعماله في التأثير في السوق في حالة الطوارئ⁽³⁾، حيث استطاعت أمريكا أن تحول سوق النفط العالمي إلى سوق مشترين، بعد أن

(1) التقرير الداخلي للجامعة العربية، سنة 1987، حول صادرات النفط العربي إلى دول المجموعة الأوروبية، ص: 277.

(2) التقرير الداخلي للجامعة العربية، سنة 1987، حول صادرات النفط العربي إلى دول المجموعة الأوروبية، ص: 103.

(3) نعيمة شومان، الصداقة النفطية المضادة والأمن الاقتصادي العربي، شؤون الأوسط، العدد 32، أغسطس 1994، ص

كان سوق بائعين، وأصبحت بالتالي سياسات الدول الصناعية هي التي تقرر عملية تسعير النفط العربي وسياسات إنتاجه.

وفي بداية الثمانينيات من القرن العشرين، بدأ الطلب على النفط العربي ينخفض نتيجة سياسات منسقة بين الدول الصناعية، واستمر الطلب على النفط ينخفض عالمياً منذ عام 1980 وحتى عام 1985. وفي عام 1986 زاد الطلب العالمي على النفط، وزاد إنتاجه مما أدى إلى انخفاض سعر البرميل. واستمرت أسعار النفط في تأرجح بين ارتفاع وانخفاض، وذلك نظراً لطبيعة العرض والطلب والكمية المنتجة، والسياسات الإنتاجية التي اعتمدت من قبل منظمة الدول المنتجة للنفط "أوبك"، ويشير خبراء النفط إلى أن هذا المصدر سيبقى المصدر الرئيسي لحوالي 100 سنة قادمة على الأرجح، ينافس الغاز الطبيعي بنسبة أقل. ففي الوقت الحاضر، على الرغم من التقدم التكنولوجي، لا يتوقع أن يستبدل النفط والغاز الطبيعي بصورة كبيرة بأنواع الوقود المستعملة مثل الطاقة الشمسية، والطاقة النووية. وسيبقى النفط مثلاً هو متوقع الوقود السائد في قطاع النقل، حيث لا توجد في الوقت الحاضر أنواع بديلة قابلة للمنافسة اقتصادياً⁽¹⁾، وتقدر مصادر منظمة أوبك أن معدل نمو الطلب العالمي على النفط سيكون حوالي 1,7 بالمائة سنوياً للمدة من 2000 إلى 2020، فقد تصاعد استهلاك النفط عالمياً من 10 ملايين برميل يومياً عام 1950 إلى 75 مليون برميل يومياً عام 2003، ثم إلى 84 مليون برميل يومياً عام 2006 ومن المتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط إلى 107 مليون برميل يومياً بحلول عام 2025 حسب دراسات مراكز أبحاث الطاقة العالمية المتخصصة، ويتوقع أن يكون الطلب في الدول النامية بأكثر من 50 بالمائة من تلك الزيادات، وبالأخص في الصين والهند والدول الآسيوية الأخرى⁽²⁾.

وبعد التحولات الدولية، وما نتج عن حرب الخليج الثانية عام 1990م والثالثة عام 2003م من إعادة ترتيب القوة على المسرح الدولي، والذي بدت أهم مؤثراته

(1) علي رجب، دور النفط العراقي في الأسواق العالمية للنفط، الثقافة الجديدة، دمشق، العدد 311، 2004، ص: 6
(2) منظمة الأقطار العربية المصدر للنفط (أوبك) تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثين، الكويت، أوبك، 2006، ص 52.

في هيمنة الولايات المتحدة على المصادر الرئيسية للنفط العالمي (نفت الخليج) و(العراق) ازدادت المنافسة الدولية على النفط، وازداد الطلب العالمي عليه، ودخلت دول جديدة على مسرح المنافسة النفطية، وازداد استهلاك بعض الدول الأخرى، حيث تزايد طلب دول شرق آسيا (27،3 مليون برميل / يوم عام 1999) والولايات المتحدة واليابان ليصل إلى ما يفوق الطلب الأوروبي عليه. وبلغت نسبة هذه الزيادة 1 مليون برميل في اليوم عام 1999، مقابل 0،6 مليون برميل في اليوم عام 1998⁽¹⁾، وفي عام 2003 نما الطلب العالمي على النفط بنحو 1.4 مليون برميل يومياً أي بزيادة نسبتها 1.8 في المائة مقارنة بالعام 2002، وقد ارتفع طلب دول أوروبا الغربية خلال نفس العام بزيادة 100 ألف برميل يومياً ليصل إلى 15.2 مليون برميل خلال عام 2003.⁽²⁾

وتشير التوقعات إلى أن الاعتماد على النفط العربي هو في ازدياد، وذلك نظراً إلى ضخامة المخزون الاحتياطي منه، والذي يصل إلى تلتالي الاحتياطي العالمي، وانخفاض تكلفة استخراجة مقارنة بدول أخرى، وانخفاض الإنتاج في دول أخرى من العالم، مثل روسيا والنرويج وفنزويلا وغيرها. وهذا ما أدى إلى زيادة حدة المنافسة الدولية على هذه السلعة الإستراتيجية، خصوصاً في الوقت الذي يشهد العالم مرحلة جديدة في توزيع مراكز القوى، حيث يأتي النفط كعامل حاسم في ترتيب معالم النظام العالمي في فترة مابعد انتهاء الحرب الباردة.

اكتسب النفط أبعاداً سياسية واقتصادية وعسكرية، فالعلاقات الدولية المعاصرة يشكل النفط عنصراً مهماً في إدارتها، كما أنه دعامة للصناعة والنقل والتجارة الدولية، وعاملاً أساسياً في تحديد التوازن العسكري بين الدول، ودافعاً في التنافس والصراع ونشوب الحروب في وقتنا المعاصر.

(1) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2004، ص7.

(2) المرجع السابق، ص 7

إن امتلاك الوطن العربي احتياطات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى مصادر الطاقة الأخرى كالطاقة الشمسية، جعل الوطن العربي هدفاً للصراع الدولي عليه، ومن المتوقع أن يشتد هذا الصراع على الوطن العربي عندما تبدأ مصادر الطاقة كالنفط والغاز في النضوب من مناطق العالم الأخرى. وسوف تزداد الحاجة إلى النفط العربي، خصوصاً بعد التنمية التي شهدتها الدول النامية في آسيا، علاوة عن زيادة الطلب الأمريكي على النفط بشكل خاص إثر تناقص الإنتاج النفطي المحلي وزيادة الاستهلاك لديها.

ونظراً للأهمية الإستراتيجية التي يشكلها النفط في السياسات الدولية، وبخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية عام 1991، وحرب الخليج الثالثة عام 2003، فإن الاهتمام الأوروبي بالنفط يدخل ضمن إستراتيجيتها الهادفة إلى إعادة تفعيل دورها السياسي والاقتصادي في المنطقة، وتأمين الحصول على النفط العربي لسد احتياجاتها من هذه السلعة، وبأسعار مقبولة.

كما أنه يهدف إلى الحصول على استثمارات اقتصادية من العائدات النفطية التي تشكل دول الاتحاد مصدرها الأكبر، لأنها تعتبر من أكبر الدول المستوردة للنفط العربي، هذا ما دفع بالدول الأوروبية إلى المشاركة في حرب الخليج الثانية، وترتيب اتفاقيات شراكة وتعاون مع الدول العربية لاستمرار حصولها على النفط، والوقوف دون السيطرة الأمريكية الكاملة عليه.

ويخلص الباحث إلى أن امتلاك الوطن العربي لمصادر الطاقة الحيوية للاقتصاد العالمي وفي مقدمتها النفط جعل هذه المناطق منطقة صراع بين القوى النافذة في العالم وفي مقدمتها أمريكا والاتحاد الأوروبي وقياساً على الاعتبارات الاقتصادية والجغرافية فإن السياسة الأوروبية تركز على ضمانات حصولها على النفط العربي بأعار مقبولة ودون اقطاع وبالمقابل محاولة منع الولايات المتحدة من الاستفراد بهذه المنطقة بما على المصالح الحيوية لأوروبا.

الفصل الثالث

السياسة الأمنية الأوروبية تجاه الوطن العربي

الفصل الثالث

السياسة الأمنية الأوروبية تجاه الوطن العربي

تمهيد:

عقب الحرب العالمية الثانية تراجع دور أوروبا على الساحة الدولية، فقد خرجت من الحرب مقسمة، ولم تستطع أوروبا أن تعتمد في تحقيق أمنها على قدراتها الذاتية وحدها، وأصبحت في حاجة إلى الاعتماد على قوى من خارج القارة للدفاع عن نفسها واستكمال معادلة عناصر الأمن الخاصة بها، لأن قيادة النظام العالمي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تقاسمها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق، بعد أن برزا كقطبين متنافسين ومتصارعين أيديولوجياً وعسكرياً، وتحولت القارة الأوروبية إلى ساحة للصراع والحرب الباردة بين هذين القطبين. ونتج عن هذا الصراع أن قُسمت القارة الأوروبية إلى قسمين، وتحالف كل قسم منهما مع أحد المعسكرين المتصارعين، فتحالفت أوروبا الغربية مع الولايات المتحدة، وأسست منظومة حلف شمال الأطلسي العسكرية التي لم يبقَ خارجها إلا فرنسا، فيما تحالفت أوروبا الشرقية مع الاتحاد السوفياتي السابق حيث ضمها حلف وارسو.

وجاءت المتغيرات الدولية الناجمة عن حرب الخليج الثانية ضد العراق، والتي تقضي إلى هيمنة الولايات المتحدة على نفط منطقة الخليج العربي، وتمدد النفوذ الأمريكي في الوطن العربي، وبروز ما يُعرف بظاهرة الإرهاب والمد الأصولي في منطقة الشرق الأوسط، وتأثير ذلك على الدول الأوروبية، لتكتشف أوروبا أن أمريكا تستثمر ما حققت في حرب الخليج الثانية من أجل إعادة بناء النظام الدولي وإقصاء أوروبا عن القيام بأي دور مؤثر في حل الصراعات الإقليمية والدولية، وتهميش نفوذها السياسي والاقتصادي والأمني في الوطن العربي، وعدم منح دول أوروبا أية فرصة للمشاركة في عملية السلام لذلك عملت الدول الأوروبية على إعادة تفعيل إستراتيجيتها الأمنية تجاه الوطن العربي، بما يتناسب مع التحولات الإقليمية والدولية الجديدة، حيث قامت بتبني سياسة أمنية جديدة تهدف إلى تحقيق

الاستقرار والأمن في حوض البحر المتوسط خاصة بعد تنامي ظواهر العنصرية والكراهية للأجانب في أوروبا، وازدياد طوفان المراكب المهاجرة إلى أوروبا عبر المتوسط، وما تخلفه من انعكاسات على الأمن في أوروبا.

المبحث الأول: أهداف السياسة الأمنية الأوروبية في الوطن العربي:

يحتل الوطن العربي أهمية إستراتيجية في خارطة العالم، كونه أحد مناطق العبور الأساسية إلى بقية مناطق العالم، ويملك إمكانات اقتصادية ونفطية يعتمد عليها العالم الصناعي، هذه الأهمية جعلته ساحة للتنافس بين القوى الدولية الكبرى، وتحولت مياهه المتوسطة في مرحلة الحرب الباردة إلى مقر للأساطيل والبوارج الحربية، وبرزت عناصر أخرى للتوتر وعدم الاستقرار، تمثلت في عدم وجود حلول في الأفق لعملية الصراع العربي الإسرائيلي، ومشاكل التطرف والصراع على السلطة الذي اتخذ صراعا أيديولوجيا، وقد سمحت كل هذه العناصر بتدخل قوى دولية فيها، تحكمت بعناصر النزاع، وجعلتها ضمن الحدود التي يمكن السيطرة عليها.

وأمام ازدياد أهمية الوطن العربي من الناحية الإستراتيجية والأمنية، عملت الدول الأوروبية على زيادة وجودها الأمني فيه، فالأمن يحتل أهمية خاصة في العلاقات بين الدول الأوروبية ودول العالم الأخرى، وقد اتسعت المسؤولية الدولية لأوروبا، للتنسيق مع حلفائها للمشاركة في وضع الترتيبات الخاصة بالأمن والدفاع، بعد أن بقيت لعقود عديدة تحت الهيمنة السياسية والاقتصادية والدفاعية لواشنطن، خصوصاً فيما يتعلق بالشئون الدولية، وهيات التحولات العميقة التي طرأت على صعيد العلاقات الدولية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، بعد نهاية الحرب الباردة أوروبا الموحدة لكي تلعب دوراً جديداً وفاعلاً في العلاقات الدولية، بفعل تنامي قدراتها الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية التي تعطيها أهمية جيوبوليتيكية، تدفعها لتوسيع مجالها الجيو - إستراتيجي ليشمل أفريقيا، وحوض المتوسط، والخليج العربي، حيث المعادن والبتروول⁽¹⁾.

ومع التحولات المتسارعة في العلاقات الدولية، فإن مصالح الدول الكبرى اتسعت، وأخذت أبعاداً جديدة تمثلت بالتفرد وبقدرة الولايات المتحدة على تحديد

(1) جوناثان الفورد، وضع الغرب الأستراتيجي في الشرقين الأدنى والأوسط، دراسات أستراتيجية، بيروت، العدد 42، 1981، ص 12.

معالم واتجاهات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وفرض سياستها على حلفائها في العالم.

ومع تطور الأحداث الدولية خلال الحرب الباردة وبعدها، ازداد الاهتمام الأوروبي بالسياسة الأمنية في الوطن العربي، حيث ولدت في الدول الأوروبية شعوراً بعدم الأمن، طبيعته ليست نتاج الخطر العسكري، بقدر ما هو ذو طبيعة اقتصادية اجتماعية وثقافية، كما أن زيادة حدة هذه المشكلات على دول الجنوب ينعكس على الأمن والاستقرار في أوروبا. وفي دراسته للرؤية الأمنية الأوروبية في علاقاتها مع دول الجنوب، يشير الباحث (إدوارد مور تيمير)⁽¹⁾ إلى أنه مع انتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوروبية، وصارت ترتبط بموقع كل دولة، ففي وسط وشمال القارة، ينظر إلى الفوضى الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفياتي على أساس أنها المصدر الأول لتهديد الأمن الأوروبي، بينما النظرة الأخرى في غرب وجنوب القارة أن التهديد يأتي أساساً من جنوب المتوسط، لهذا بدأت الدول الأوروبية بإعادة تنظيم مجموعة من الاتفاقات التي تمت بينها وبين بلدان المنطقة، وفق سياسة شاملة لتنمية المنطقة وضمان استقرارها الأمني والاقتصادي. واكتشفت الدول الأوروبية بأن الأخطار التي تهدد الاستقرار الأوروبي لم يعد مصدره من شرق القارة الأوروبية فقط، وذلك على أثر انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، وانهيار نظام الثنائية القطبية، وما صاحبه من إعادة توزيع موازين القوى العالمية، بل أن الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها أوروبا تأتي من عدم الأمن والاستقرار في منطقة جنوب المتوسط.

إن السياسة الأمنية الأوروبية في الوطن العربي تهدف إلى حماية مصالحها من خلال ضمان الاستقرار السياسي والأمني، لأن هذه المنطقة تشكل امتداداً جغرافياً لغالبية الأراضي والشواطئ الأوروبية، إضافة إلى ما يحتويه الوطن العربي من ثروة هائلة من النفط الذي يشكل عصب الاقتصاد العالمي والأوروبي بالذات، كما أن اتساع الأسواق العربية التي تعد سوقاً للتكنولوجيا والصناعات المدنية،

(1) بيتر بلادو: أوروبا والبحر المتوسط: السياسة الدولية، القاهرة، أبريل 1996، العدد 124، السنة 32، ص 95

وأيضاً سوقاً رائجة وتنافسية للأسلحة والمعدات العسكرية، دفع الدول الكبرى للتنافس على أسواقها، وقد أدى هذا إلى تعاظم الآلية العسكرية لبعض بلدان المنطقة، لتشكل بذلك تهديداً للمصالح الأوروبية فيها.

وقد أكدت الأحداث التي عاشها الوطن العربي في مطلع التسعينات من القرن العشرين هذا التخوف الأوروبي، فالوطن العربي والدول المتوسطية المحيطة به تحتل المرتبة الإقليمية الأولى في العالم من حيث كثافة ونوعية التدفقات التسلحية التي بلغت نسبتها 39.1 بالمائة من التسلح العالمي، أي ما تعادل قيمته 25318 مليار دولار في عام 1995⁽¹⁾، لقد دفع وجود الكيان الإسرائيلي وما سببه من حروب في المنطقة، إلى قيام الأنظمة العربية لوضع برامج واسعة للإنفاق على التسلح، أو تصنيع السلاح مما أثر في التنمية البشرية، والاقتصادية والسياسية، وكان هدف هذه البرامج مواجهة المخاطر والتحديات المعلنة للدولة العبرية، ومن جهة أخرى فإن الدول الأوروبية وأمريكا لها فائض كبير من الأسلحة القديمة مكدسة في مخازنها ولذلك سعت الولايات المتحدة وأوروبا إلى تسويق هذه الأسلحة باعتبارها أسلحة حديثة وتخويف المنطقة العربية وخصوصاً الخليج من الخطر الإيراني.

إن الاهتمام الأوروبي بقضية الأمن في الوطن العربي بدأ منذ بداية سبعينيات القرن العشرين، فقد صدر في باريس في 24 فبراير 1970 تقرير حمل عنوان "أوروبا ومشكلة الأمن الدولي والبحر المتوسط" شارك في إعداده أكثر من خمسين مسؤولاً سياسياً، بينهم وزراء وجامعيون جاء فيه "أن الأمن الإقليمي في منطقة حوض البحر المتوسط حقيقة واضحة لا تتجزأ، ولا أمن لأوروبا إذا كانت المنطقة الجنوبية لحوض البحر المتوسط معادية، أو تسيطر عليها قوة معادية أو دخيلة على هذا البحر، وإن هذه الحقيقة لها سندها الاقتصادي في حاجة أوروبا إلى نفط العرب، وحاجة العرب إلى معونة أوروبا من أجل التنمية، وأن أمن المتوسط يفرض

(1) علاء سالم، "السوق الدولية لتجارة السلاح، السياسة الدولية، العدد 121 (يوليو 1995)، ص 193 - 195

تحديد هذه المنطقة بين القوتين العظميين⁽¹⁾، وهذا ما أكدته مؤتمر هلسنكي عام 1975⁽²⁾.

وقد ازداد الاهتمام الأوروبي بقضية الأمن في الوطن العربي بعد نهاية الحرب الباردة التي أفرزت واقعاً دولياً على المستوى الأوروبي، الذي كان مسرحاً للصراع بين الشرق والغرب وامتداداته الإقليمية، وعلى المستوى العالمي، حيث ازداد النفوذ الأمريكي وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من مد نفوذها ليس فقط على منطقة الخليج العربي الغنية بمصادر النفط والغاز، وإنما على كثير من مناطق العالم، وفي المجالات الاقتصادية والعسكرية.

كما أن اجتياح العراق لدولة الكويت عام 1990، ومانتج عنه من تدخل القوات الأمريكية واحتلالها للعراق، واعتماد سياسة "المعايير المزدوجة"، قلل من الآمال المعلقة على رؤية انتهاء الحرب الباردة مع انطلاقة جديدة للأمم المتحدة، تسمح لها بأداء دورها الإيجابي في إعادة بناء حقيقية لعالم متعدد المحاور⁽³⁾، بعد هذه التطورات جاء مؤتمر باريس للأمن والتعاون الأوروبي الذي انعقد عام 1990، ليكون الصورة الجديدة لأوروبا بعد نهاية الحرب الباردة، وهيمنة النظم الدفاعية وبداية عصر جديد يقوم على اللامركزية ويتجه نحو التكاملية⁽⁴⁾، فروسيا الاتحادية توجهت للاهتمام بإعادة هيكلة اقتصادها ونظامها السياسي، وإعادة ترتيب علاقاتها مع الجمهوريات التي كانت مرتبطة مع الاتحاد السوفياتي، أما الولايات المتحدة الأمريكية فبدأت تواجه مشكلات اقتصادية ذات تأثير سلبي في المجتمع الأمريكي، إضافة إلى تورطها بالتدخل في بعض المناطق من العالم، الأمر الذي أدى إلى اتساع المسؤولية الدولية والإقليمية لدول الاتحاد الأوروبي، ودفعها إلى وضع سياسات

(1) أحمد صدقي الدجاني، الحوار العربي - الأوروبي: وجهة نظر عربية، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية، 1976، ص 55

(2) عقد مؤتمر هلسنكي عام 1975 وحضرته ست دول متوسطة "غير منحازة" من الشاطئ الجنوبي والشرقي، وتضمن الميثاق النهائي للمؤتمر فقرة تناولت مسألة الترابط بين الأمن والتعاون في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط وأكد ضرورة قيام حوار أوروبي - متوسطي يفضي إلى تخفيض القوات العسكرية.

(3) سمير أمين "بعد حرب الخليج" الهيمنة الأمريكية إلى أين؟، "المستقبل العربي"، السنة 15، العدد 170 (نيسان / أبريل 1993) ص 19.

(4) غازي فيصل حسين، المنظور الجيو - ستراتيغي الأوروبي تجاه الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ص 67.

أمنية ودفاعية خاصة، مستقلة إلى حد ما عن السياسة الأمريكية، وذلك بهدف المساهمة في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

إن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق في 1991 واحتلالها له عام 2003، أرادت من خلالها تحقيق جملة أهداف، من بينها الوقوف في وجه تشكيل قوة أوروبية منافسة لها، حيث عملت على إضعاف أوروبا عن طريق السيطرة والتحكم بمواقع النفط العربية. كما أثبتت الإدارة الأمريكية "من خلال إمساكها -عسكرياً- بزمam الأمور في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية والثالثة، أنها مدركة تماماً فعالية وسيلة الضغط هذه التي تستأثر بها لمواجهة حلفائها المنافسين"⁽¹⁾ ولاسيما بعد اختفاء الخطر السوفييتي الذي كان يعد من أهم العوامل التي تساهم في إفشال الأهداف الإستراتيجية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق عديدة من العالم، فتفكك وانهيار الكتلة الاشتراكية، أعطى الفرصة للسياسة الأمريكية لأن تعزز نفوذها بشكل واضح في عدد من المجالات الدولية والإقليمية.

لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الحد من تنامي السياسة الأوروبية في الوطن العربي، وعملت على تهميشها، خاصة في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، الذي حضرته الدول الأوروبية بصفة مراقب، رغم انه عقد في عاصمة دولة أوروبية هي إسبانيا، كما عملت السياسة الأمريكية على إبقاء دول المنطقة في حالة من الضعف وعدم الاستقرار قدر المستطاع من خلال تشجيع الحركات الأصولية، وتغذية النزاعات الإقليمية والعرقية والطائفية، بهدف التحكم بها من خلال أطراف وأدوات عدة. ومن هنا فإن عدم الاستقرار الناتج عن هذه السياسة الأمريكية أدى إلى إلحاق الضرر بالمصالح الأوروبية داخل الوطن العربي، وانعكس سلباً على الاستقرار داخل أوروبا، نظراً لارتباطها الجغرافي ببلدان المنطقة. لذلك فإن الاهتمام الأوروبي بهذه الدول يتجسد بهاجس الأمن الأوروبي تجاه مستقبل هجرة وتدفق العمالة من البلدان العربية والمتوسطية غير العربية، إلى الدول الأوروبية، وهذا ما يؤدي إلى إمكانية تصدير التطرف والعنف من هذه البلدان إلى القارة

(1) غازي فيصل حسين، مرجع سبق ذكره، ص 14

الأوروبية وغيرها، مثل الهجوم الذي تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية في 11 / سبتمبر 2001⁽¹⁾.

وبعد انتهاء الحرب الباردة، أصبح مفهوم الأمن الأوروبي يهيمن على أجندة السياسة الأوروبية، وساد شعور عام في أوروبا يدعو لبذل الجهود لتوسيع نطاق التعاون الدولي، ليجاد حلول للنزاعات الإقليمية التي تتسم بالعنف، وتحقيق التوازن في علاقات القوة، لتدعيم أسس السلام والاستقرار، وكخطوة أولى انعقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، للتمهيد لبناء إطار جديد للأمن في المنطقة⁽²⁾.

ولقد أكدت الدول الأوروبية في مؤتمر مدريد على أهمية الالتزام بمبدأ الأرض مقابل السلام، والذي يعني رفض مبدأ ضم الأراضي بالحرب، والعمل على تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحماية الاستقلال السياسي لدول المنطقة، وضمان حرية الملاحة في المياه الإقليمية والدولية⁽³⁾.

إلا أن هناك عدداً من الأخطار والتهديدات التي برزت إلى السطح وطرحت نفسها بفاعلية على مستقبل التعاون والأمن في المنطقة أقوى من السابق، وقد شكلت تهديداً للمصالح الأوروبية فيها، وانعكست على وحدتها السياسية، فالتطور الشامل لمفهوم الأمن المعاصر في ظل ثورة المعلومات والاتصالات والمواصلات الذي فرضته العولمة، جعل من قاعدة التأثير المتبادل محوراً أساسياً في هذا التصور. كما أن الأخطار التي تخيم على منطقة من المناطق، أياً كان مصدرها أو حجم خطورتها لن يكون تأثيرها قاصراً على هذه المنطقة وحدها، ولكنه ينتقل تلقائياً إلى المناطق المجاورة بالدرجة والقوة نفسيهما، ومن أجل ذلك، كانت السياسات الأوروبية تركز

(1) في صباح 11 / سبتمبر من عام 2001 تعرضت مدينتا واشنطن ونيو يورك في الولايات المتحدة الأمريكية لعملية هجوم انتحاري بواسطة طائرات مدنية، وقد تبين من خلال التحقيقات التي قام بها مكتب التحقيق الفدرالي الأمريكي أن الأشخاص الذين نفذوا هذه العمليات كانوا موجودين في بعض الدول الأوروبية (ألمانيا وغيرها)، ويعتقد أنهم قاموا بالتحضير لتنفيذ هذه العمليات في تلك الدول الأوروبية.

(2) غازي فيصل حسين، مرجع سبق ذكره، ص 73.

(3) غازي فيصل حسين، الاعبون الأساسيون في المؤتمر: سلام الأقوى، أفاق عربية، القاهرة، العدد 12، 1999، ص 29-30.

في جميع مشاريعها مع بلدان المنطقة على تأمين الاستقرار فيها، وتعطي للسياسة الأمنية جانباً كبيراً من الاهتمام، خاصة في ظل الاعتبارات التالية:

1- تنامي الحركات الأصولية في بلدان الوطن العربي وغيرها من المناطق المجاورة وامتداداتها، مما يهدد الوجود الأوروبي واستثماراته الكبيرة في منطقة المتوسط، إضافة إلى انعكاسها على المنطقة والنظام الإقليمي والدولي. وقد تزايدت المخاوف الأوروبية نتيجة تنامي التيار الإسلامي في دول المغرب العربي، وخصوصاً في ضوء الأزمة التي شهدتها الجزائر في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، والمتمثلة في بروز التيار الإسلامي، ووصوله إلى المشاركة في السلطة، مما جعل الدول الأوروبية تبدي قلقها من قيام نظام إسلامي في الجزائر، قد ينتهج سياسات معادية لأوروبا ولنمط الثقافة والقيم الغربية، الأمر الذي ينعكس مباشرة على أوروبا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

وقد عبر عن مثل هذه المخاوف الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك عندما أكد على ضرورة الاتفاق على منع انتشار الأصولية الدينية في العالم، ومحاربة جميع من يعارضون التقارب بين ساحلي المتوسط بأسلوب عصري مشترك⁽¹⁾، ولعل هذا هو مادفع الدول الأوروبية إلى تكثيف التعاون الأمني، و التفكير في وضع سياسة أمنية أوروبية ومتوسطة مشتركة، لمواجهة انتشار التيار الإسلامي الأصولي، وهناك من يرى أن قيام الحركات الأصولية الإسلامية كانت بدايته عندما غزى الاتحاد السوفييتي أفغانستان وقامت أمريكا والسعودية والباكستان بإنشاء "القاعدة" وهدفها تجنيد العرب للقتال ضد السوفييت في أفغانستان.

2- النزاعات والصراعات ذات الطبيعة الإقليمية أو المحلية، وفي مقدمتها الصراع العربي - الإسرائيلي، والآثار التي خلفها الاحتلال الأمريكي للعراق، واستشراء ظاهرة العنف بشتى صورها في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط العربية وغير العربية.

(1) مصطفى بخوش، مرجع سبق ذكره، ص121.

3- التحدي الديمغرافي المرتبط بالأوضاع السكانية والهجرة من الوطن العربي الى دول القارة الأوروبية، نتيجة الفوارق الكبيرة بين كلا الطرفين في المستوى المعيشي والاجتماعي للشعوب، وانتشار ظاهرة البطالة، وعدم الاستقرار السياسي في الوطن العربي، وتزايد المشاكل العرقية والطائفية، وانعدام الديمقراطية، وانتهاكات حقوق الإنسان، ومصادرة حرية الرأي، كما تخشى الدول الأوروبية من تزايد معدلات الهجرة غير الشرعية هرباً من الاضطهاد ومصادرة الفكر، ولذلك وضعت القوانين الصارمة للحد من الهجرة الواسعة، في الوقت الذي تعاني فيه بلدان الوطن العربي من تزايد معدلات البطالة والتضخم، بينما يزداد العداء للمهاجرين في بعض الدول الأوروبية، وما نتج عنه من اضطراب الأوضاع الاجتماعية والسياسية والأمنية لبعض الدول الأوروبية⁽¹⁾.

لقد اكتسبت قضية الأمن اهتماماً خاصاً عند وضع الإطار العام للشراكة الأوروبية - المتوسطية، حيث تمثل قضية الأمن الموجه الرئيس الذي يحكم التصور الأوروبي للشراكة، فرغم أن التركيز الأوروبي على الشراكة الاقتصادية والاجتماعية إلا أن الشراكة السياسية الأمنية تأتي في المقدمة، باعتبارها أساس التعاون الأوروبي المتوسطي، وقد أكد البيان الختامي للمؤتمر أن السلام والاستقرار في منطقة المتوسط يمثل مكسباً مشتركاً يتعهدون بتشجيعه وتوطيده بكل الوسائل التي في حوزتهم من أجل تجمع إقليمي منافس، تلعب فيه الدول الأوروبية بإمكاناتها المادية الدور الأساس، وبخاصة أن دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط، وكذلك جميع دول الوطن العربي تنطوي على أهمية قصوى في السياسة الأوروبية من حيث الأمن والاستقرار الاجتماعي⁽²⁾.

إن السياسة الأمنية الأوروبية في الوطن العربي تهدف إلى تأمين الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة، فالدول الأوروبية أدركت أنه لا أمن من دون استقرار سياسي يرتكز إلى تماسك اجتماعي ينعم بوضع اقتصادي جيد، لكي تكون صورة

(1) للمزيد حول هذا الموضوع، انظر: سوسن حسين، "السقوط الوشيك للحكم الاشتراكي في إسبانيا"، السياسة الدولية، 121 (تموز / يوليو 1995)، ص 169 - 177.

(2) الشاذلي العياري، آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط، المنتدى، 144، مارس 1995، ص: 6.

المستقبل إيجابية،،"قعدم الاستقرار في دول الوطن العربي تتطلب معالجه أكبر من التعاون، حتى لا تتحول المنطقة إلى مصدر للاضطراب والتنازع، ناهيك عن الأضرار بالأمن الدولي كله.

وهذا ما دفع الدول الأوروبية إلى تفعيل سياستها الأمنية في الوطن العربي، وإعادة النظر في الأهداف الإستراتيجية لهذه السياسة، وذلك من خلال التركيز على الأمن في المنطقة بأبعاده السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، بهدف خلق بيئة إقليمية قادرة على مقاومة النزاعات، واحتواء الصراعات، ومنع انتشارها واتساع نطاقها إلى أوروبا.

المبحث الثاني: أبعاد السياسة الأمنية الأوروبية في منطقة الخليج

العربي:

تعود بدايات الاهتمام بمنطقة الخليج العربي إلى القرن السادس عشر، وذلك يرتبط برحلات الاستكشاف والتجارة الغربية، واستمر ذلك حتى القرن الثامن عشر، وقد أدى ذلك إلى زيادة الأساطيل الأوروبية وخاصة البريطانية والفرنسية في المنطقة، في محاولة للسيطرة عليها، وقد حدد الخبير البريطاني (أرتولد ويلسون) منذ عام 1928 أهمية الخليج العربي بقوله: "أي ذراع بحري لم يقدم ولن يقدم حتى يومنا هذا مجالا حيويا للجيولوجي كما للآثاري للمؤرخ كما للجغرافي، ولرجل الأعمال ورجل الدولة وللمتخصصين في الشؤون الإستراتيجية كما قدمته مياه الخليج⁽¹⁾".

وبعد اكتشاف النفط برز عامل جديد لأهمية الخليج العربي، جعل تواجد الشركات النفطية بمثابة الخطوة الأولى للنفوذ الأوروبي والأمريكي المباشر، والتي لا زالت تلعب دورا في التواجد الأجنبي في المنطقة، ورغم معطيات الثورة التكنولوجية - بما فيها ثورة المواصلات والاتصالات - فإن خصائص البيئة الجغرافية ومكوناتها لا زالت تمثل عنصرا جوهريا في العلاقات الدولية، لأهميتها في الصراع والتعاون، وهذا ما جعلها تضافي تسمية (المنطقة الساخنة) على الخليج العربي، لاحتلالها مركزا مهما في جدول أولويات السياسة الإستراتيجية الغربية بشكل عام، والأمريكية بشكل خاص، والتي قامت على التدخل السياسي والعسكري لضمان مصالحها⁽²⁾.

وقد برزت أهمية المنطقة بمقاييس التقدير الإستراتيجي الحديثة بعد التطورات التي شهدتها المنطقة واجتازتها منذ نهاية القرن التاسع عشر، وحتى وقتنا الحاضر، وبتزايد عدد الأطراف المعنية بأمن الخليج، كانت هناك أكثر من صيغة لضمان ذلك

(1) غازي فيصل حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

(2) الأسبوع العربي، بيروت، العدد 1046، 29 / 10 / 1979

الأمن، وذلك تبعاً للمصالح المتناقضة أو المتطابقة لهذا الطرف الدولي أو ذاك أو كليهما.

برزت قضية أمن الخليج كمسألة محورية في السياسة الدولية بعد الحرب العربية الإسرائيلية 1973، وما تبعها من حظر النفط العربي على بعض الدول الغربية نتيجة مواقفها المنحازة لإسرائيل، وهكذا اكتسبت القضية أهمية فائقة في الإستراتيجيات الدولية والإقليمية، بحيث أصبحت عاملاً مؤثراً في أي خطط أو إستراتيجيات على الساحة الدولية، لما تتمتع به المنطقة من قيمة إستراتيجية وجيوبوليتيكية واقتصادية متميزة، وبالصورة التي تجعلها ركيزة رئيسة من ركائز التوازن الدولي والسياسات الدولية في المنطقة⁽¹⁾.

وقد طرحت العديد من التصورات الدولية والإقليمية حول أمن الخليج، وهذه التصورات تتماشى مع مصالح وأهداف منظريها، وتصوراتهم لأمنهم القومي ومصالحهم، خاصة أن أمن الخليج ينبع من تصور قائم على أهمية المنطقة لدى هذه الدولة أو تلك، ناهيك عن تصور دول المنطقة لهذا الأمن.

أولاً: التصور السوفياتي لأمن الخليج العربي: شكل موضوع أمن الخليج واحداً من أهم مبررات بقاء المنطقة في قلب حركة الصراع الدولي، وبشكل خاص إبان فترة الحرب الباردة، فالاتحاد السوفياتي السابق، كان ينظر للأمن في الخليج العربي بشكل عام، بجعله منطقة منزوعة السلاح، لهذا أولى المنطقة أهمية خاصة بسبب رغبته في الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج العربي، وبطريقة يمكن تعزيز وجوده في هذه المنطقة الإستراتيجية، ومن ثم التأثير على إمدادات النفط العربي للولايات المتحدة وحلفائها، وذلك عبر السيطرة على الطرق التي تمر خلالها تلك الإمدادات⁽²⁾، كما قامت الإستراتيجية السوفياتية في الخليج على محاولة إزالة تهديدات القوة الغربية القريبة من حدوده، أو على الأقل تقليصها واحتوائها.

(1) اسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع العربي، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1984، ص 5-9.

(2) علي الدين هلال، العرب والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص: 280.

ورغم أن المنطقة ظلت أثناء الحرب الباردة مرتكزا لسياسة القطبين المتنافسين، إلا أنه بعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفياتي، حدثت تغييرات جذرية في السياسة الدولية، تمثلت في انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم، وفي ظل هذه الظروف فإن معادلة أمن الخليج كانت بحاجة لإعادة نظر جميع الأطراف بما فيها روسيا، بعد تصاعد أهمية العامل الاقتصادي، فقد عملت القوى العظمى والكبرى على فهم هذه المسألة والتعامل معها⁽¹⁾، لهذا حاولت روسيا أن تلعب دورا يتوافق مع منظور أن "روسيا دولة عظمى، تتحمل مسؤولية في الأمن في منطقة الشرق الأوسط القريبة من حدودها"، والتصور الروسي للأمن في منطقة الخليج العربي يقوم على إمكانية خلق درجة من التفاعل مع دول الخليج، وأصبح التحدي أمام السياسة الروسية في ضوء هذه المتغيرات هو كيفية إدارة المعادلة في هذه المنطقة الحساسة مع كافة الأطراف الدولية المتنافسة.

ثانيا: التصور الأمريكي لأمن الخليج العربي: يقوم المنظور الأمريكي لأمن الخليج على الأهداف الإستراتيجية التي تبنتها أمريكا تجاه المنطقة خلال الحرب الباردة، والتي تتلخص في⁽²⁾:

- تأمين حرية الملاحة في الممرات الحيوية وعبر الوجود العسكري المباشر.

- تدعيم القدرات الدفاعية لدول المنطقة، والمحافظة على استقرارها لاستمرار التدفق النفطي والمالي، والاحتفاظ بالأسواق الخليجية، وخاصة سوق السلاح والسلع والبضائع الأخرى.

محاربة الاتجاهات العربية التي تتناقض مع مصالح الولايات المتحدة ومصالح حليفها إسرائيل، ونظرا للأهمية التي تشكلها منطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة سياسيا وإستراتيجيا، لكونها محاذية لإيران، وقريبة من مناطق

(1) جمال علي زهران، الدور الروسي في توازن أمن الخليج العربي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد، 122، أكتوبر 1995، ص: 53 - 54.

(2) هالة أبو بكر سعودي، الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص: 118.

التوترات في الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة تعتبر أية محاولة سوفياتية تستهدف السيطرة على منطقة الخليج، اعتداء على مصالحها الحيوية وستقوم برد مثل هذا العدوان بشتى الوسائل لديها، بما في ذلك القوة المسلحة⁽¹⁾، وهو ما عرف بمبدأ كارتر الذي أعلنه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في عام 1980⁽²⁾.

وبعد التحولات التي حصلت على الساحة الدولية، أصبحت للمنطقة مهمة أمنية مباشرة تتمثل في دورها في الاستقرار الإقليمي والمصالح الدولية، بحيث أصبح هناك ارتباط وثيق بين أمن الخليج والنظام العالمي الجديد، ولهذا فإن الولايات المتحدة تعمل على احتواء المنطقة إستراتيجياً، وتعد نفسها الضامن الأساس لأمن دول الخليج العربي في مواجهة التهديدات الدولية والإقليمية، وهذا ما ظهر في الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وما تلاه من ربط الدول الخليجية بمنظومة الأمن الأمريكي، وبخاصة فيما يتعلق بمحاربة المد الإسلامي، وقضية الصراع العربي - الإسرائيلي، والموقف من إيران، حيث حاولت أمريكا خلق "إيران" كعدو للدول الخليجية بدلاً من إسرائيل.

كما تسعى السياسة الأمريكية لاستثمار الواقع الدولي والتحكم بالإنتاج النفطي وتسويقه، وتحديد أسعاره، إضافة إلى سعيها لحماية المصالح الأمنية والاقتصادية والسياسية لإسرائيل في الخليج العربي، وبعبارة أخرى فإن السيطرة على موارد النفط في منطقة الخليج تكتسب أهمية محورية في محاولات فرض الهيمنة العالمية للولايات المتحدة من منظور تنافسي، خصوصاً في ظل تنامي القوة الاقتصادية لحلفائها في أوروبا واليابان، والقوى المنافسة الأخرى مثل الصين وروسيا الاتحادية، لأن التحكم الإستراتيجي في هذه المنطقة الغنية لا يخدم فقط ربط حلفائها في إطار إستراتيجية شراكة بقيادة الولايات المتحدة، وإنما يمنحها القدرة على استخدام النفط كسلاح ضدهم فيما إذا تحولوا إلى خصوم ضدها في المستقبل، وبهدف تعميم منظورها الأمني الخاص بالمنطقة، فقد رفضت كل المشاريع الأمنية

(1) حسين آغا (وآخرون)، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982، ص: 9.

(2) المرجع السابق، ص: 9.

المطروحة من دول المنطقة التي سعت كي يكون الأمن إطارا واسعا تشترك فيه كل دول المنطقة من دون تدخل خارجي، وبخاصة أن البيانات الختامية للقمم السنوية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي قد أكدت أن أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسئولية شعوبها ودولها⁽¹⁾.

ومن أجل ذلك تسعى الولايات المتحدة إلى احتواء محاولات دول الخليج العربي بإقامة شبكة علاقات قوية مع دول أخرى، وقامت بإعداد ترتيبات أمنية في الخليج تهدف إلى حماية مصالحها الحيوية، وفي مقدمته أمن الطاقة والمحافظة على أمن إسرائيل من خلال ضمان التفوق العسكري الإقليمي لصالح إسرائيل، مع تشديد الرقابة على أطراف أخرى في منطقة الخليج (إيران وسوريا)، وبهذا تستطيع أمريكا إبقاء دول الخليج معزولة عن محيطها العربي وتحت هيمنتها⁽²⁾.

لم تتفرد أوروبا أو تذهب لاتخاذ مواقف مختلفة عن السياسة الأمريكية فيما يتعلق بقضايا الدفاع والسياسة الأمنية الأوروبية، وفي رفض سياسة الانفراد والأحادية في القرار الدولي، إنما في أزمات وقضايا إقليمية تمس المصالح الأوروبية وبالتحديد في المناطق الإستراتيجية التي تمتلك ثروات نفطية، مثل الخليج العربي، إذ تعتمد أوروبا على نفط الخليج بنسبة 65% من استيراداتها الخارجية من الطاقة⁽³⁾، وإذا كان الأوروبيون قد أدركوا قبل غيرهم الأهمية الحيوية لمنطقة الخليج العربي، وما تحتويه من ثروات نفطية هائلة، فإنهم لم يتعاملوا مع هذه المنطقة بمنطق سياسي وأمني وعسكري - وإن كانوا قد اهتموا بهذا خلال الفترة الاستعمارية - إلا أنه بعد منتصف القرن العشرين، أصبحت السياسة الأوروبية في منطقة الخليج تقوم على أساس المصالح الاقتصادية، فقد فرض حظر النفط العربي على الأوروبيين خلال حرب أكتوبر 1973 اتخاذ منهج جديد في التعامل مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بمنظور ابتعد قليلا عن التصور

(1) جورج فريد مان، مستقبل العراق: البحث عن توازن تجاه إيران، المستقبل العربي، السنة 29، العدد 314، إبريل 2005، ص: 89.

(2) عبداللطيف على المياح، مرجع سابق، ص: 153.

(3) ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سبق ذكره، ص: 389.

الأمريكي للمنطقة، وتجلى ذلك من خلال الحوار العربي - الأوروبي الذي ركز على التعاون بين الجانبين في القضايا الاقتصادية دون القضايا السياسية.

كما جاءت الثورة في إيران - حليفة الغرب - عام 1979 لتدفع صناع القرار السياسي الأوروبي - الأمريكي إلى العودة إلى المنظور المشترك لأمن الخليج العربي، فقد عقد المعهد الأوروبي - الأمريكي لبحوث الأمن في كاليفورنيا في 27 يونيو 1980 مؤتمراً تحت عنوان "حلف الأطلسي والخليج العربي"، وكان أحد محاوره الأساسية "الغرب وأمن الخليج"، وقد أكد ولأول مرة مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية وحدها على تحمل أعباء أمن الخليج ومشكلاته⁽¹⁾.

وإذا كانت معطيات الحرب الباردة قد فرضت على الدول الأوروبية تقاسم الأدوار مع الولايات المتحدة فيما يخص أمن الخليج، فإن انتهاء هذه المرحلة اقتضى تعديل أولويات السياسة الأوروبية، وبما يتناسب مع مكانة أوروبا، ويتطلب هذا من الدول الأوروبية انتهاز سياسة أمنية دفاعية، لا تقف عند حدود القارة الأوروبية فقط، بل تتعداه إلى المناطق ذات التماس المباشر بمصالحها الحيوية، وتأتي منطقة الخليج العربي - من خلال الحرب على العراق واحتلاله - من أكثر مناطق العالم توتراً وتهديداً للمصالح الأوروبية.

وقد أظهر الاحتلال الأمريكي للعراق عدم مواءمة الترتيبات الأمنية القائمة في منطقة الخليج، فمن جانب فقد فشلت دول المنطقة بما فيها إيران والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي خلال العقود الماضية في تطوير رؤية مشتركة لنظام أمني خليجي، ولم تحقق هذه الدول سوى قدر ضئيل من التقدم على مستوى إقامة حوار بناء فاعل فيما بينها، ومن جانب آخر تسبب الدور الذي لعبته القوى الخارجية في إضافة المزيد من العوائق والعقبات أمام الجهود الرامية إلى التغلب على الانشاقات بين بعض دول المنطقة، وأسهمت بشكل مباشر في توسيع دائرة العنف، وانعدام الأمن في المنطقة، ولذلك فإن معارضة أوروبا للحرب والاحتلال الأمريكي للعراق

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سبق ذكره، ص: 389.

تأتي من خلال إدراكهم للتداعيات الخطيرة لهذه الحرب على الأمن في الخليج العربي وعلى الواقع الدولي.

وإذا كان لأوروبا سياستها التي تبلورت خلال التسعينيات من القرن الماضي، وبعد حرب الخليج الثانية التي أكدت احترام الحدود القائمة، وخفض التسليح، وربط الدول الخليجية بمنطقة الشرق الأوسط كلها، وتعميق التعاون الاقتصادي والسياسي، فإن هذه النظرة لم تتغير حتى بعد حرب الخليج الثالثة، وهذا ما تم التأكيد عليه في الحلقة الدراسية التي نظمها مركز الخليج العربي للأبحاث⁽¹⁾، وأشارت هذه الحلقة الدراسية إلى أن أمن الخليج العربي لم يعد أمن نظمه السياسية فقط، وإنما هو أمن المنطقة أيضاً، وهو من القضايا التي لا بد وأن يوضع لها ترتيبات أمنية جديدة، تلعب الدول الأوروبية دوراً في صياغتها، وبخاصة أن السنوات بعد الحرب على العراق كشفت فشل كل الترتيبات التي انفردت بها قوة مهيمنة واحدة⁽²⁾.

إن التصور الأوروبي لأمن الخليج العربي يتماشى مع موقفها من الحرب الأمريكية على العراق، وموقفها من أزمة الملف النووي الإيراني، الذي يؤكد على بذل الجهود الدبلوماسية والسياسية لحل المشكلة، بدلاً من خيار القوة والتهديد، فاحتلال أمريكا للعراق والاستحواذ على نفطه وثرواته الأخرى، دفع الدول الأوروبية إلى معالجة الملف النووي الإيراني بشكل لا يؤدي إلى خسارة إيران التي تتمتع بثروات نفطية هائلة، والقيام بدور إقليمي كبير في المنطقة، فقد دخلت الدول الأوروبية في مفاوضات مع إيران انتهت إلى سماح إيران بتفتيش منشآتها النووية في أي وقت، مما عزز من السياسة الأوروبية في إدارة الأزمات من خلال التفاوض، وليس من خلال استخدام القوة، وهذه السياسة نالت الدعم من الدول الخليجية، وظهر ذلك في مؤتمر "أمن الخليج، حوار الخليج" الذي عقد في البحرين في ديسمبر 2004، الذي نظمته المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، حيث اعتبرت

(1) كريستيان كوخ، فيليكس بنوغارت، أوروبا وأمن منطقة الخليج في أعقاب الحرب على العراق، حلقة دراسية، مركز الخليج للأبحاث 25 / 2 / 2005، نسخة إلكترونية.

(2) المرجع السابق.

أن التوصل إلى إطار أمني فعال للمنطقة يقوم على "يمنٍ مزدهرة، وعراق مستقر، وإيران صديقة، وهو الضمان الأفضل للسلام والاستقرار"⁽¹⁾.

إن ما يشغل أوروبا هو ضمان الحصول على الطاقة (نفط و غاز) باعتبارها عنصراً أساسياً للاقتصاد الأوروبي، مما جعلها توسع من شراكتها المتوسطية والخليجية والآسيوية وتعمل على تسوية النزاعات التي تنشب في المناطق الحيوية لأنها الاقتصادية، وتركزت السياسة الأوروبية على وضع سياسة إستراتيجية موحدة تتضمن تحقيق هدف أساس، هو ضمان الحصول على النفط، وتأمين المصالح الأوروبية في الخليج العربي، والعمل على منع أي تهديد يوقف إمدادات النفط إليها، سواء من خلال إغلاق مضيق هرمز في حالة اندلاع الحرب، أو من خلال المقاطعة واستخدام النفط كسلاح اقتصادي لتحقيق أهداف سياسية، ويمكن تلخيص الإستراتيجية الأوروبية تجاه قضية أمن الخليج العربي في الآتي:

1- أن أمن الخليج العربي جزء لا يتجزأ من الأمن العالمي،

ومهمة المحافظة عليه هي مهمة المجتمع الدولي، حيث يجب أن تقوم الأمم المتحدة بالدور الأول فيه.

2- تطوير العلاقات الأوروبية الخليجية من علاقات قائمة على

الجانب الاقتصادي إلى علاقات إستراتيجية في جميع الجوانب.

3- تشجيع دول المنطقة على إيجاد صيغة أمنية مشتركة بين جميع

دول المنطقة، بما فيها العراق وإيران واليمن، بحيث تقوم الدول الأوروبية بدور المساعدة في استمرار هذه العلاقة.

4- العمل مع الولايات المتحدة على ضمان المصالح الأمنية للدول

الغربية، ولكن في إطار الأمن الجماعي.

(1) كريستيان كوخ، فيلكس بنوغارت، أوروبا وأمن منطقة الخليج في أعقاب الحرب على العراق، حلقة دراسية، مركز الخليج للأبحاث 25 / 2 / 2005، نسخة إلكترونية.

المبحث الثالث: ابعاد السياسة الأمنية الأوروبية في منطقة المغرب

العربي:

هناك أسباب تاريخية وحضارية مشتركة وجيوستراتيجية تدفع إلى الاهتمام الأوروبي بمنطقة المغرب العربي، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وازدياد التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الصاعدة على مناطق النفوذ الدولية.

فالمنطقة المغاربية بدولها الخمس: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا، تشكل امتداداً جغرافياً للدول الأوروبية، وموازياً له تنظيمياً، إضافة إلى الماضي الحضاري والتاريخ الطويل لأوروبا فيها، والذي تحول من مراحل المواجهة والاحتلال تارة، إلى مراحل التعاون والتعايش والتواصل الحضاري تارة أخرى، فالروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية، سواء المبنية منها على علاقة التبعية، أو المبنية على الاعتماد المتبادل بين الطرفين، تشكل في مجموعها عوامل محفزة لبناء علاقات التعاون الأوروبي - المغربي، فكان ميلاد الاتحاد المغربي (اتفاقية مراكش عام 1989)⁽¹⁾، بمثابة الرغبة والاستعداد لتعزيز التعاون مع الدول الأوروبية وتقوية الموقف التفاوضي بينهما.

إن البحث في موضوع خصوصية المغرب العربي في سياسة الدول الأوروبية يحتاج إلى قراءة واضحة للتاريخ، وفهم عميق للجغرافيا، ودراسة انعكاسات المعطيات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وإمكانية استيعاب الواقع الدولي في ضوء نتائج المستجدات الدولية، وأثرها في المسرح الدولي.

فدراسة العلاقات الأوروبية - المغاربية من الناحية السياسية والاقتصادية، أو من ناحية مدى تأثير تطورها، أو تراجعها تكمن في تأثير تلك العلاقات عموماً في السياسة الدولية لكلا الطرفين، فارتباط القرار السياسي في الوطن العربي بالتوازن

(1) محمد على داهش، رواء زكي يونس، اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص 8.

الدولي وتأثيراته، أدى ويؤدي إلى بقاء المنطقة مطمعاً اقتصادياً لكافة القوى الدولية، حيث نتج عن ذلك ازدياد الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي في سياسة الدول الأوروبية، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وفي ظل الآفاق الجديدة التي ترسم للمنطقة خلال القرن الحادي والعشرين، وفي ظل التحولات الدولية الجديدة التي يشهدها النظام العالمي.

وتتمثل مسألة الهجرة من دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط الى دول شمال المتوسط الأوروبية بُعداً مهماً ومتميزاً في السياسة الأوروبية تجاه الوطن العربي، حيث تشكل هذه القضية تحدياً في وجه تعزيز العلاقات العربية الأوروبية المتوسطية، نتيجة لعلاقة مسألة الهجرة بقضايا أخرى تهم أوروبا والمنطقة، مثل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني.

وقد لعبت الهجرة الى بعض الدول الأوروبية خاصة فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا دوراً مهماً في الخمسينات من القرن الماضي في إعادة التعمير، وانخفضت معدلات الهجرة في السبعينيات، ثم عادت للارتفاع في الثمانينيات والتسعينيات خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا السابقة⁽¹⁾.

وقد تنوعت أشكال الهجرة الى الدول الأوروبية، حيث تضمنت لم شمل العائلات خاصة بالنسبة للذين هاجروا منذ زمن، واستقرت أوضاعهم المعيشية في المجتمعات الأوروبية، وحصلوا على الإقامة والجنسية، والمشردين بسبب المشكلات والصراعات السياسية والعرقية، واللاجئين والمهاجرين لأغراض العمل⁽²⁾.

وفي أول التسعينيات من القرن الماضي، فرضت قضية الهجرة نفسها في صدارة العمل السياسي للدول الأوروبية في إطار تعاونها مع دول جنوب المتوسط، فهذه الظاهرة تثير قلق العديد من الدول الأوروبية، خاصة الدول المستقبلية للهجرة مثل فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، إسبانيا وبريطانيا، نتيجة ارتباطها بظواهر سلبية

(1) ناصر حامد، أشكال الهجرة الى الاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، السنة 41، العدد 159، يناير 2005، ص 188.

(2) المرجع السابق، ص 189.

مثل الجريمة، والتجارة في البشر والأعضاء البشرية، والمخدرات والدعارة، والاستغلال

الجنسي للنساء والأطفال⁽¹⁾.

وتشكل الهجرة وأوضاع العمال المهاجرين أحد الملفات الهامة والشائكة في العلاقات العربية - الأوروبية، خصوصاً بعد التوجه الأوروبي العام الذي يميل إلى التقليل من الهجرة، بالإضافة إلى الاجواء الصعبة والممارسات التمييزية التي يعيش في ظلها المهاجرون، حتى أولئك الذين مضت فترات طويلة على وجودهم في البلدان المستقبلية خاصة في السنوات الأخيرة.

وقد تحولت الاتجاهات المعادية للهجرة والمهاجرين من ردود فعل منعزلة إلى سياسات عامة، فقد أصبح المهاجرون هدفاً لحملات التضييق والطرْد⁽²⁾. وتزامن ذلك مع تزايد الحواجز أمام المهاجرين في الدول الأوروبية، بما في ذلك الدول التي اتسمت تقليدياً بالتسامح والانفتاح.

وقد شكلت الهجرة مشكلة بالنسبة للدول الأوروبية، نتيجة ارتفاع معدلات البطالة والفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الدول الأوروبية والعربية. وتخشى الدول الأوروبية من عدم الاستقرار، نتيجة التوزيع السكاني غير المتوازن بين دول شمال المتوسط وجنوبه، فقد بلغت نسبة النمو السكاني في بلدان المنطقة العربية 2.4 بالمائة، مقابل 0.5 بالمائة في الدول الأوروبية⁽³⁾.

ويؤثر عدم التوازن في النمو السكاني بين دول ضفتي المتوسط في سياسات الهجرة التي ترسمها الدول الأوروبية، حيث ترى الدول الأوروبية أن الهجرة من دول الوطن العربي عامل مؤثر على التركيبة الاجتماعية فيها، وتهديد أمني لاستقرارها، خاصة مع زيادة الأعداد المهاجرة إلى أوروبا، بسبب تدني الأوضاع

(1) ناصر حامد، أشكال الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره ص 89.
(2) العداء موجه أساساً للمسلمين وكلمة مهاجر تساوي مسلماً. أنظر: مالك عبيد أبوشهيو، منطلقات وآليات صدام الحضارات: نقد الفكر الغربي المعاصر، دار الرواد، طرابلس، 2001، ص 142.
(3) وليد محمود عبد الناصر، التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف، السياسة الدولية، العدد 124، أبريل 1996، ص 112

الاقتصادية والاجتماعية في دولها، يقول وزير خارجية فرنسي سابق: "إذا لم نساعد بلدان شمال أفريقيا على مواجهة الانفجار السكاني فإن شمال إفريقيا سيحل ببيوتنا، ولا يمكن بحال من الأحوال مساعدة بلدان نامية هكذا، كرما وحسن أخلاق، ولكن يجب على الدول

جدول (1-1).
النمو السكاني في دول جنوب المتوسط
(1950-2000) بالملايين

السنة	1950	1970	1990	2000
دول جنوب المتوسط	70.64	117.64	199.53	242.55
تركيا	20.8	35.3	55.6	66.6
افريقيا المتوسطية	42.6	69.05	117.27	147.66
مصر	20.3	33.05	54.05	66.7
المغرب العربي	22.3	36.15	63.22	80.95

المصدر: Prospects of world: 1998 ONU

الأوروبية أن تتحرك للدفاع عن مصالحها⁽¹⁾، إذن هناك حاجة لمواجهة مشكلات دول جنوب المتوسط لتحقيق الأمن المشترك، والوصول إلى مفهوم شامل للأمن، يتمثل في التنمية الاقتصادية في جنوب المتوسط، ومثل هذا التوجه أكد عليه الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي عندما قال: "لن تستطيع أي قنبلة نووية أن توقف زحف الملايين من البشر من الجزء الجنوبي الفقير للعالم نحو الشمال"⁽²⁾.

وقد تعمقت حدة هذه المشكلات الأمنية في أوروبا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في أمريكا، وما خلفته من هواجس أمنية لدى الأوروبيين، خاصة بعد اكتشاف ماسمي بخلية هامبورج التي ينتمي إليها محمد عطا أحد منفذي العملية، بالإضافة إلى تفجيرات مدريد التي تمت في مارس 2004، والتي أسفرت عن مقتل 191 شخصاً، وإصابة نحو 1500 آخرين في حادثة يعد الأكبر والأعمق في

(1) وليد محمود عبد الناصر، التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف، السياسة الدولية، العدد 124، أبريل 1996، ص: 58.

(2) المرجع السابق، ص: 114.

أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾، يضاف إلى ذلك أيضاً اكتشاف عناصر من القاعدة فيما عُرف بخلية ميلانو في إيطاليا.

ويشار في هذا الصدد إلى حادث مقتل المخرج الهولندي فان جوخ على يد شاب مغربي في 5 نوفمبر 2005، بسبب قيامه بإخراج فيلم يسيئ للإسلام، مما أخرج الصراع الكامن حول المفاهيم والمعتقدات الدينية إلى ساحة المواجهة المباشرة. وقد أدى هذا الحادث إلى تصاعد أعمال العنف تجاه بعض المساجد الإسلامية، وتنامي المشاعر المعادية ضد المهاجرين. وقد أدت هذه الأحداث إلى اتخاذ العديد من الإجراءات التقليدية تجاه الجاليات العربية المهاجرة في أوروبا، ومراجعة الموقف بالنسبة لقضايا الهجرة واللجوء.

ويزيد من هذه المخاوف نقل المهاجرين لمشاكلهم، وسوء أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية إلى الدول التي هاجروا إليها، وما نتج عنها من تأثيرات قد تنعكس على الاستقرار الداخلي لأوروبا، وتؤدي إلى زيادة مخاوفها المتوسطة، إضافة إلى ذلك، فإن للهجرة انعكاسات سلبية على بلدان الوطن العربي، نظراً للهجرة الأدمغة منها إلى الدول الأوروبية، الأمر الذي يؤثر في عملية التنمية فيها مستقبلاً. وهناك مؤشرات اقتصادية أخرى ذات صلة بالحقائق الديمغرافية والهجرة، فبينما يوجد في أوروبا فائض غذائي، يوجد في بلدان الوطن العربي تراجع..

ملحوظ في معدلات الكفاية الغذائية، كما تتسع الفوارق في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي إلى أكثر من 20 ضعفاً في بعض حالات الدول الأوروبية مقارنة ببعض بلدان الوطن العربي.

والمهاجرون العرب في أوروبا قسمان: عمال يشتغلون في العديد من القطاعات الانتاجية أو الخدمية، واختصاصيون أصحاب خبرات متميزة في مختلف المجالات⁽²⁾ وقد لجأ هؤلاء جميعاً إلى ترك أوطانهم لأسباب كثيرة أبرزها:

(1) ناصر حامد، مرجع سبق ذكره، ص 191.
(2) الشرق الأوسط، 26 إبريل، 2001، العدد 8185.

- 1- ضعف عملية التنمية في بلدانهم وعجزها عن استيعاب الطاقات المنتجة سواء على مستوى العمال أو أصحاب الكفاءات.
- 2- عدم كفاية المردود المادي لحياة لائقة.
- 3- عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والمشكلات التي تعاني منها عملية التطوير.

4- توفر فرص أكبر للبحث العلمي بالنسبة لأصحاب الكفاءات⁽¹⁾.

وقد شكل تراجع النمو الاقتصادي وتباطؤ التجارة الخارجية وتزايد مشكلة البطالة التي بلغت نسبتها 20 بالمئة عام 1999 من إجمالي القوى العربية العاملة، إضافة إلى ضعف المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، والعجز في الميزانيات الحكومية العربية، وتعاظم قيمة الديون الداخلية والخارجية، شكل عنصراً أساسياً للهجرة نحو أوروبا التي حققت نمواً بلغت نسبته 2،3 بالمئة عام 1999⁽²⁾.

وينقسم المهاجرون العرب في الدول الأوروبية إلى أصناف، فمنهم المقيمون بصفة قانونية، ومنهم اللاجئون المقيمون بصفة غير قانونية، ومنهم من حصل على جنسية بلد الإقامة. وقد بلغ عدد المهاجرين العرب المقيمين في الدول الأوروبية بصفة قانونية مطلع يناير 1993 نحو مليونين ونصف المليون مهاجر.

وقد بلغت هذه الهجرة معدلات كبيرة سواء بالنسبة للعمال أو لأصحاب الكفاءات، وتشير احصائيات منظمة العمل العربية إلى أن 50% من الأطباء و23% من المهندسين و15% من العلماء المتخرجين من البلدان العربية يهاجرون إلى أوروبا وأمريكا وكندا بوجه خاص، كما أن 54% من الطلاب العرب الدارسين في الخارج لا يعودون إلى أوطانهم، وأن الأطباء العرب العاملين العرب العاملين في بريطانيا يشكلون 34% من مجموع الأطباء العاملين فيها⁽³⁾، ومن ناحية أخرى فإن

(1) الشرق الأوسط، 26 إبريل، 2001 مرجع سبق ذكره.

(2) للمزيد حول هذا الموضوع انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000، ص31، 113، 115، 156، 159، 237، 353.

(3) جامعة الدوال العربية. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002 مرجع سبق ذكره.

الولايات المتحدة وأوروبا سعت بكل إمكانياتها إلى عدم رجوع أي عالم عربي يجدون فيه الكفاءة الملامة وبالتالي إذا حاول هذا العالم الرجوع لوطنه يتم قتله.

وقد شكلت الهجرة في مراحلها الأولى إفادة متبادلة لكل من أوروبا والوطن العربي، فبالنسبة لبلدان الوطن العربي حققت الهجرة تخفيضاً في معدلات البطالة، وأسهمت التحويلات المالية للمهاجرين إلى عائلاتهم وأقاربهم في تقديم نوع من المساعدة المالية - الاقتصادية لهذه البلدان، في حين حققت الدول الأوروبية من خلال الهجرة إمكانات في ملء الفراغ في أسواق العمل لديها، إلا إنه ومع تزايد هذه الظاهرة، لجأت الدول الأوروبية إلى تبني سياسات وتشريعات تجاه الهجرة تتسم بتزايد النزعة التقليدية لشروط الهجرة، خاصة في ضوء زيادة عدد المهاجرين بشكل غير قانوني، وتزايد طلبات اللجوء السياسي. كما تخوفت بعض الدول الأوروبية من التأثير السلبي لموجة الهجرة في نظامها الاجتماعي والديمقراطي، الأمر الذي دفعها إلى دعم عملية التنمية في الوطن العربي، بهدف الحد من تزايد هجرة أبنائها.

وقد تأثرت الهجرة بتزايد ظاهرة العنف في المنطقة، شأنها في ذلك شأن جميع النشاطات، حيث شكل تنامي التيار الإسلامي وكراهيته للغرب هاجساً مقلقاً لأوروبا، وبخاصة عندما يرتبط بممارسات مثل تفجيرات مدريد ولندن التي تثير مخاوف وتساؤلات الطرف الأوروبي حول مدى علاقة هذا المد الإسلامي بالديمقراطية والاستقرار في المنطقة، لذلك أدركت السياسات الأوروبية أن الأصولية الإسلامية مرتبطة بالفقر والأزمات الاقتصادية التي تعانيها بلدان جنوب وشرق المتوسط، التي ترجع أهم أسبابها إلى الماضي الاستعماري الأوروبي لدول المنطقة، هذا فضلاً عن الموقف الأوروبي تجاه قضايا المسلمين في فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي.

من هنا فإن السياسة الأوروبية أخذت تتعامل مع مشكلة المد الإسلامي كظاهرة مرتبطة بأعمال عنف أو إرهاب، ناهيك بما تحمله من أخطار داخلية تؤثر في نسيجها الاجتماعي.

فالمجتمعات المسلمة في دولها صارت مهمة، وبدأت تشهد تضامناً دينياً واجتماعياً مع قضاياها العربية بصفة عامة⁽¹⁾، بالإضافة إلى اتجاهاتها الراديكالية في بعض الحالات وارتباطها بمسألة الإرهاب، مما وضع على المحك الطبيعة العلمانية لهذه الدول، وقد زاد البعد الأمني لسياسات الهجرة إلى أوروبا من التقييد على الهجرة إليها في ظل تخوف متزايد من التطرف الإسلامي، الذي أدى بدوره إلى حالات من المعاملة التفضيلية لصالح مهاجرين مسيحيين، سواء من أوروبا الشرقية أو من بلدان نامية، مثل أثيوبيا والفلبين وأريتريا⁽²⁾.

كما دفع ذلك الاعتبار الأمني إلى قيام تعاون بين دول شمال المتوسط الأوروبية من جهة، ودول جنوبه وشرقه (العربية وغير العربية) من جهة أخرى، لمواجهة ظاهرة التطرف والإرهاب.

وقد ازداد الاهتمام الأوروبي بمسألة الهجرة من دول جنوب المتوسط بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة، بعد تنامي ظاهرة العداء والكراهية للأجانب في عدد من الدول الأوروبية، ومن خلال بروز التنظيمات والحركات العنصرية العرقية التي عملت على تأجيج العنصرية ضد المهاجرين، وخاصة العرب والأفارقة، ودعت إلى طردهم من الدول التي يقيمون فيها، وتزامن ذلك مع حوادث عنف وقتل طالت عددا من المهاجرين، الأمر الذي دفع بالسياسات الأوروبية إلى السعي في إطار تعاونها مع بلدان الوطن العربي للحد من هذا التطرف، وذلك لتجنب حصول صدام بين المسلمين والغرب في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث دعمت الديمقراطية وساعدت في بناء اقتصادات بلدان المنطقة، للتخلص من العوامل المشجعة للتطرف ولوضع حل لمشكلة الهجرة.

كما قامت بعقد عدد من الاتفاقيات مع عدد من الدول العربية مثل (دول المغرب العربي)، بغية توفير ظروف معيشية أفضل، تحد من هجرة مواطني هذه البلدان إلى أوروبا، وذلك من خلال المساعدة على تحقيق اكتفاء ذاتي في الغذاء،

(1) في عام 2001 قامت الجالية العربية المقيمة ببليكا يرفع دعوى ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت شارون بسبب ارتكابه مجزرة صبرا وشاتيلا، التي راح ضحيتها العشرات من الأبرياء الفلسطينيين واللبنانيين.

(2) وليد محمود عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص114.

وعلى تحقيق تعاون إقليمي يخفف من حدة الصراعات في المنطقة، ما يحفز المواطنين على البقاء في بلدانهم. وقد تعززت هذه السياسات عقب حرب الخليج الثانية (1990-1991)، وبدء مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، حيث عملت أوروبا على زيادة التعاون البيئي في المنطقة، حيث يشكل التدهور البيئي عامل طرد جديد باتجاه الهجرة، إضافة إلى إنشائه للصناديق الخاصة بالتعويض عن الآثار الاجتماعية الناتجة من التكيف في هياكل اقتصادات بلدان جنوب وشرق المتوسط، وإقامة مشروعات مشتركة توفر فرص العمالة، وتساعد على بقاء المواطنين في بلادهم، وقد تنافست القيادات السياسية الأوروبية مع بعضها البعض في الاستجابة للشعور السائد ضد الهجرة، ففي فرنسا مثلاً أعلن جاك شيراك في 1990 ف "الهجرة يجب أن تقف كليا" (1).

لقد أظهرت السياسات الأوروبية المتواصلة تأكيدها محاربة العنصرية، والتعصب العرقي، وعدم التسامح، واحترام التنوع والتعدد في مجتمعاتها، والتعاون في منع ومحاربة الإرهاب وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة وتحسين أحوال المعيشة، وزيادة معدلات العمالة، لسد الفجوة بين الدول الأوروبية والبلدان المتوسطية (العربية)، وذلك من خلال التعاون الاقتصادي الإقليمي، وتقديم المساعدات المالية من الدول الأوروبية إلى بلدان المنطقة، والالتزام بتطوير الموارد البشرية، خاصة تدريب الشباب ودفع التنمية الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليمية، كما دعت الدول الأوروبية إلى اعتماد سياسات لمواجهة الضغوط السكانية، وأقرت بأهمية الهجرة في العلاقة بين الطرفين الأوروبي والمتوسطي.

وأكدت تلك الدول على التعاون لتخفيف ضغوط الهجرة من خلال برامج التدريب والمساعدة في إيجاد فرص عمل، مع التعهد من جانب الدول الأوروبية بحماية جميع الحقوق المعترف بها، في ظل التشريعات الراهنة للمهاجرين المقيمين بصورة شرعية على أراضيها. واتفقت البلدان العربية المتوسطية والدول الأوروبية

(1) مالك عبيد أبو شهيوه، مرجع سبق ذكره، ص: 142.

على ضرورة تحقيق تفاهم متبادل لإنهاء التطرف على كل المستويات، وتحقيق التسامح والتعاون بين بلدان إقليم أوروبا وبلدان جنوب وشرق المتوسط⁽¹⁾.

ولقد احتلت ظاهرة الهجرة الشرعية وغير الشرعية، من الوطن العربي إلى الدول الأوروبية أولويات السياسات الأوروبية، مما دفعها للقيام بعدد من الإجراءات التشريعية والعسكرية والأمنية والاقتصادية بغية الحد منها.

وأمام تزايد تدفق المهاجرين باتجاه دول شمال حوض المتوسط، وفي ظل تردي الحالة الاقتصادية وتراجع فرص العمل في بلدان جنوبه وشرقه، فإن مشكلة الهجرة ستبقى من المسائل المهمة لدى الطرف الأوروبي في تعاونيه الاقتصادي والسياسي مع بلدان المنطقة، الأمر الذي يدعو للتساؤل عن مدى إمكانية إيجاد حلول للحد من هذه الظاهرة، نظراً لما لها من انعكاسات مستقبلية على سياسات التعاون الاقتصادي والسياسي الأوروبي- العربي.

وهناك شبه إجماع أوروبي- عربي على أن مشكلة الهجرة ليست من ذلك النوع من المشكلات التي ستختفي بين عشية وضحاها، كما أن الإجراءات التعسفية لن تحول دون تدفق المهاجرين من جنوب وشرق المتوسط إلى شماله، وسيكون إقامة مزيد من الحواجز أمام هذه الهجرة أمر غير مستطاع من جهة، وربما غير مرغوب فيه من جهة أخرى، في ظل سياسة الاعتماد المتبادل وتحرير الأسواق وانفتاحها، وحرية انتقال رؤوس الأموال والأفراد، لذلك فإن الحاجة تبرز إلى التعامل مع الهجرة في الوطن العربي ليس كمسألة اقتصادية أو أمنية بحتة، بل كقضية متعددة الأبعاد تحتاج إلى إستراتيجية متكاملة للتعامل معها، وقد تأتي في إطار حوار حول جميع القطاعات التي تشكل قاعدة لاعتماد إقليمي متبادل فيما بين بلدان شمال وجنوب وشرق البحر المتوسط، حيث إنه لا يمكن معالجة كل قطاع على حدة في ضوء الارتباط بين هذه القطاعات.

وعلى رغم تصور بعض الدول الأوروبية أنه بالإمكان الحد من الهجرة غير الشرعية من خلال إجراءات تشريعية أو حتى عسكرية، من خلال مراقبة وضبط

(1) وليد محمود عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 116.

تدفق مراكب المهاجرين القادمة عبر البحر المتوسط، وإعادة هؤلاء المهاجرين إلى موطنهم الأصلي، إلا أنه لا يمكن تصور وقف هذا التدفق أو على الأقل الحد منه دون تحقيق تنمية اقتصادية لبلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، فمع الإقرار بالحق السيادي للدول الأوروبية في فرض قوانينها حول الهجرة، فإن عليها واجباً ومصلحة أيضاً لتحسين الأوضاع الاقتصادية والبنوية التي أدت إلى هذه الهجرة.

فمسألة الهجرة ترتبط أساساً بالعلاقات السياسية والاقتصادية العضوية فيما بين الدول الأوروبية والوطن العربي، بما في ذلك قضايا انتقال الأفراد والسلع والخدمات بأقصى درجة من الحرية، وأقل حد من القيود المادية الجمركية، لذلك فإن السياسة الأوروبية تسعى لمواجهة مشكلات الوطن العربي من خلال تحقيق الأمن المشترك لها، بهدف الوصول إلى مفهوم شامل للسلام يتضمن التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتعددية، ويكون بديلاً أنسب لكل من التطرف الديني والعنصري. وفي هذا الإطار تأتي أهمية تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الوطن العربي، وزيادة حجم التجارة بينها وبين الدول الأوروبية، بما يوفر ذلك من فرص عمل إضافية تساعد على الاستقرار والحد من الهجرة إلى الدول الأوروبية.

ويخلص الباحث إلى أن السياسة الأمنية الأوروبية في الوطن العربي تعتمد على ركيزتين أساسيتين الركيزة الأولى تتعلق بعملية الهجرة من جنوب وشرق المتوسط إلى أوروبا وفي هذا الخصوص تحاول أوروبا منع تدفق المهاجرين الذين قد يشكل وجودهم خطراً أمنياً على أوروبا بالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية المعروفة والركيزة الثانية أن سياسة الأوروبية تحاول أن تحد من تنامي الحركات الاصولية في الوطن العربي وامتداداتها في اتجاه الشمال مما يؤثر على أوروبا خاصة تلك الموجودة في منطقة المغرب العربي كما يؤثر عليها اقتصادياً

أما بالنسبة للعرب فلا توجد سياسة أوروبية تراعي المصالح الأمنية للمنطقة العربية بمعنى عدم وجود رؤيا أوروبية تساعد الوطن العربي على تحقيق التنمية

الاقتصادية بما يكفل الحد من البطالة وبالتالي الحد من الهجرة الى اوروبا وايضا الحد من نشوء الحركات الاصولية المتطرفة التي تنشأ نتيجة تشوء مشاكل اجتماعية واقتصادية معروفة

ويلاحظ ايضا أن السياسة الامنية الاوروبية تجاه المنطقة العربية تقوم على تصورين الاول يتعلق بمنطقة الخليج العربي والتصور الثاني يتعلق بمنطقة المغرب العربي وهذا انعكس سلباً على الوطن العربي لان هناك اختلافا اقتصاديا في منطقة الخليج العربي ومنطقة المغرب العربي.

الخاتمة

إن التحولات الدولية التي شهدتها العالم في التسعينات من القرن الماضي، والمتمثلة في انتهاء مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق، والتي نتج عنها انهيار نظام الثنائية القطبية، إضافة إلى تداعيات حرب الخليج الثانية الناتجة عن اجتياح العراق لدولة الكويت، وما خلفته من آثار سلبية على الدول العربية، وعلى الصعيد الإقليمي ككل، مثلت مرحلة تحول في السياسة الأوروبية تجاه الوطن العربي. كما شكل هذا التوجه الجديد تطبيقاً للإستراتيجية الأوروبية التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية الناتجة عن عدم الاستقرار في المناطق الإقليمية المجاورة لأوروبا.

لقد اتجهت السياسة الأوروبية بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة نحو تحقيق عدد من الأهداف من أهمها مايلي:

1- استعادة الدول الأوروبية دورها وموقعها في الوطن العربي، وهو الدور الذي تخلت عنه طيلة فترة الحرب الباردة لصالح القوتين العظيمتين في ذلك الوقت.

2- تأمين المصالح الاقتصادية الأوروبية في الوطن العربي، مثل الطاقة والمواد الأولية، والاستفادة من الأسواق العربية في مبادلاتها التجارية في منطقتي الخليج والمغرب العربي.

3- العمل على تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة جنوب البحر المتوسط والشرق الأوسط بصفة عامة، لما لذلك من تأثير مباشر على أمن واستقرار الدول الأوروبية، وعلى وجه الخصوص دول أوروبا المتوسطية، من خلال تفعيل دورها السياسي لإيجاد حل لقضية الصراع العربي - الإسرائيلي، يركز على القرارات الدولية.

كما تبقى سياسة الدول الأوروبية تجاه الوطن العربي - رغم أنها تختلف بين دولة وأخرى حيال القضايا العربية - أكثر تفهماً واعتدالاً وتمسكاً بمبادئ الشرعية والقانون الدولي مقارنة بالسياسة الأمريكية.

إن التحولات الدولية التي شهدتها العالم بعد نهاية الحرب الباردة أفضت إلى زيادة النفوذ الأمريكي في الوطن العربي والعالم، غير أن تطور الأحداث قد يؤدي إلى أن تلعب قوى أخرى دوراً بارزاً في السياسة الدولية، وذلك بما يتناسب مع ثقلها ومكانتها الاقتصادية والسياسية، على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتأتي الدول الأوروبية في مقدمة القوى الدولية المؤهلة للقيام بدور منافس للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة تجاه قضايا الوطن العربي الذي يشكل المنطقة الإستراتيجية الأهم لتحقيق مصالحها.

والم تأمل لمسألة الاختلال التام في موازين القوى بجوانبها المتعددة بين الدول الأوروبية التي أصبحت القوى الاقتصادية الأولى في العالم، وبين الوطن العربي الذي فرضت عليه التجزئة واستقرت فيه ظاهرة الانغلاق القطري يخشى من توجه أوروبا إلى الضغط على الوطن العربي وفرض نظرتها للديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان بمنطقة انتقائي كما هو الحال في أزمة دارفور في السودان وقبلها في جنوب السودان حيث وقفت أغلب الدول الأوروبية تتاصر جماعة جنوب السودان تحت غطاء الديمقراطية وحقوق الإنسان، دون النظر إلى السلوك الانفصالي لهذه الحركة وتورط بعض الدول الأوروبية إلى جانب أمريكا في حرب غير معلنة على السودان.

أولاً: النتائج

يمكن الإشارة إلى ما توصل إليه البحث من نتائج في النقاط الآتية:

أ- إن تبدل المعطيات الدولية الناجمة عن نهاية مرحلة الحرب الباردة، تشير إلى عدم قدرة قوة واحدة منفردة على قيادة النظام العالمي بمفردها، فقد تبدلت عناصر القوة في النظام العالمي، بحيث أصبحت تعتمد على التعاون والاعتماد المتبادل، بدلاً من الاعتماد على الهيمنة والإقصاء.

ب- في ظل إعادة ترتيب عناصر القوة، من حيث مقوماتها الاقتصادية و السياسية، فإن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على فرض هيمنتها على النظام العالمي في ظل الأزمات المتلاحقة التي يواجهها الاقتصاد الأمريكي، والتورط الأمريكي في العديد من مناطق الصراع في العالم، في مقابل ذلك، فإن هناك قوى مرشحة للصعود مثل الدول الأوروبية، والصين وروسيا، وربما الهند، ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية اعتماداً على النمو الاقتصادي الذي تحققه هذه الدول.

ج- إن فكرة نظام دولي أحادي الاستقطاب ما زالت تواجه الرفض وعدم الرضى من قوى دولية كبيرة ومهمة في العالم، مثل الصين واليابان وفرنسا وروسيا ومن دول العالم الثالث، بل إنها تواجه بقلق وتحفظ لدى أوساط محافظة وليبرالية واسعة داخل أمريكا نفسها.

د- إن السمة التي غلبت على اهتمامات الدول الأوروبية نحو الوطن العربي، هي طغيان الاعتبارات الاقتصادية على الاعتبارات السياسية، وتبين ذلك من خلال عملية الحوار العربي- الأوروبي الذي هدفت أوروبا من ورائه إلى تأمين مصالحها الاقتصادية.

هـ- يغلب على السياسة الأوروبية في منطقة الخليج العربي طغيان الاعتبارات والمصالح الاقتصادية وتأمين الحصول على النفط على الاعتبارات السياسية والعسكرية لأن هذه المنطقة محسوبة تقليدياً في إطار النفوذ الأمريكي. و. إن السياسة الأوروبية تجاه الوطن العربي أصبحت بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة تميل أكثر للابتعاد عن المنظور الأمريكي للمنطقة، ومثال ذلك: بدأت السياسة الأوروبية تجاه عملية الصراع العربي - الإسرائيلي تتميز بالاعتدال، والارتكاز على القرارات الدولية الصادرة بالخصوص، ورغم افتقاد هذه السياسة للفاعلية المطلوبة، إلا أنها تمكنت إلى حد ما من لعب دور الوسيط بين الطرفين

العربي والإسرائيلي، بعد ما كان دورها لا يزيد عن دور التابع السياسي للموقف الأمريكي المنحاز بالكامل لإسرائيل.

ز- تُولي السياسة الأوروبية اهتماما خاصا بمناطق النفوذ التقليدية لأوروبا، والتي تتركز فيها مجموعة المصالح الأوروبية، مثل منطقة المغرب العربي، بسبب الخوف الأوروبي من تمدد النفوذ الأمريكي إلى هذه المناطق من ناحية، والخشية من انعكاسات عدم الاستقرار في هذه المناطق على الأمن والاستقرار في أوروبا، كما هو - وأمنية موحدة، وغير متأثرة بالموقف الأمريكي، ولم يحسم الأوروبيون بالتالي أولوياتهم بعد انتهاء الحرب الباردة، سواء بالنسبة لمنطقة جنوب المتوسط ككل، أو بالنسبة للوطن العربي على وجه الخصوص، بمعنى آخر، أن أوروبا لا تزال في مرحلة البحث عن سياسة خارجية مشتركة، لا تتسم برد الفعل، وإنما تتبع من قناعات مستقلة، تضع المصالح الأوروبية في المقام الأول، ولذلك فإن السياسة الأوروبية في الوطن العربي ليست شاملة ومتضامنة، ويتصف الفعل الأوروبي في هذه المنطقة بالتباطؤ والتردد.

ثانياً: التوصيات

1- إن نجاح السياسة الأوروبية تجاه الوطن العربي وتحقيقها لأهدافها مرهون بمساهمة الدول الأوروبية في إيجاد حل عادل لمشكلة الصراع العربي - الإسرائيلي، من خلال تنسيق سياساتها والضغط السياسي والاقتصادي على إسرائيل، حتى تتصاع لقرارات الشرعية الدولية، وبدون ذلك، لا يمكن تحقيق أهداف السياسة الأوروبية في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، والوطن العربي بصفة خاصة، وهذا ينعكس على الأمن والاستقرار في أوروبا نفسها.

2- إن الحد من الآثار السلبية للمشاريع الاقتصادية التي تستهدف الوطن العربي، وإعطاء الوطن العربي مكانة مناسبة في النظام الاقتصادي الدولي، يتطلب قيام الدول العربية بوضع مشروع اقتصادي مشترك، يقوم على سياسة اقتصادية عربية موحدة.

3- إن السير في اتجاه الوحدة، وفي تعميق التكامل الاقتصادي والسياسي العربي، يحد من تبعيتنا ويساعد على توحيد الموقف العربي حتى لا تدخل القوى الكبرى من باب التناقضات العربية - العربية مثلما حدث في حروب الخليج المتعاقبة.

4- إن انقسام الوطن العربي على نفسه حال دون التوظيف الأمثل للدور الأوروبي تجاه القضايا العربية، حيث لم تكن مطالب الدول العربية من العالم الخارجي ومن الدول الأوروبية على وجه الخصوص، واحدة أو حتى واضحة، بل تبدو أحياناً متعارضة إلى حد التناقض، وبالتالي فإن على الدول العربية التنسيق في سياستها والحد من التباين والاختلاف فيما بينها.

5- على الدول الأوروبية أن تعمل على الحد من الهيمنة الأمريكية على المسرح السياسي الدولي، وتعديل ميزان القوى بما يفضي إلى علاقات متوازنة ومنتجة بينها وبين الوطن العربي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

- 1- الجاسور ناظم عبد الواحد، تأثير الخلافات الأمريكية - الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقيقة ما بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- 2- الدجاني أحمد صدقي، الحوار العربي - الأوروبي: وجهة نظر عربية ووثائق، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1973.
- 3- الدجاني أحمد صدقي، الحوار العربي - الأوروبي: وجهة نظر عربية ووثائق، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1976.
- 4- الشبلي جمال، العرب وأوروبا: رؤية سياسية معاصرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط: 1، 2000.
- 5- العقاد عباس محمود، أثر العرب في الحضارة الأوروبية، دار المعارف، ط: 4، القاهرة، 1965.
- 6- العمار منعم، النظام الدولي الجديد، قراءة في التغير الانتكاسي، طرابلس، 1995.
- 7- المغربي محمد زاهي، في العولمة، دار بنغازي، 2006.
- 8- المهدي ميلود، قضية لوكربي وأحكام القانون الدولي، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان، سرت، 1993.
- 9- المياح عبد اللطيف علي، الطائي حنان علي، الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي، مجدلاوي، عمان، 2002.
- 10- بريجنسكي زبيغنيو، ترجمة: أمل شوقي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيو ستراتيجية الأهلية للنشر، عمان، 1999.

- 11- بيليس جون، سميت ستيف، عولمة السياسة، ترجمة ونشر: مركز الخليج العربي للأبحاث، أبو ظبي، 2004.
- 12- حافظ زياد، مضمون واتجاه التغيير في البيئة العامة على الصعيد الدولي وفي المنطقة العربية (العولمة والنظام الجديد) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
- 13- حتي ناصيف يوسف، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
- 14- حرب أسامة الغزالي، الحوار والسياسة الخارجية للجماعة الأوروبية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1979.
- 15- خضر بشارة، أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.
- 16- خضر خضر، العلاقات الدولية، دار الطليعة، بيروت، 1989.
- 17- خليل عوض، الصراع العربي الإسرائيلي في إطار الحوار العربي - الأوروبي، الخلفيات والمسار، المستقبل، 9 نيقوسيا، شرق برسن، 1990.
- 18- ربيع حامد، المضمون السياسي للحوار العربي - الأوروبي، المنظمة العربية للتربية والثقافة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1979.
- 19- سعودي هالة أبو بكر، الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
- 20- صارم سمير، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2000.

- 21- علي داهش محمد، زكي يونس رواء، اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004.
- 22- غالي، بطرس بطرس، المدخل في علم السياسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1988.
- 23- غورباتشوف ميخائيل، ترجمة: وليد مصطفى وآخرون، عملية إعادة البناء الفكري السياسي الجديد لنا وللعالم أجمع، دار الكرمل، عمان، 1988.
- 24- فهمي عبد القادر، النظام الإقليمي العربي: احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
- 25- فوق العادة سموحي، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، مكتبة لبنان، بيروت، 1974.
- 26- كوخ كريستيان، بنوغارت فيلكس، أوروبا وأمن منطقة الخليج في أعقاب الحرب على العراق، حلقة دراسية، مركز الخليج للأبحاث: 25 / 2005 / 2
- 27- مقلد إسماعيل صبري، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت 1984.
- 28- هلال علي الدين، العرب والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.
- 29- هيكل محمد حسنين، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992.
- ثانياً: الدوريات :**

- 1- الأطرش محمد، تطور النظام الدولي، المستقبل العربي، العدد: 171، 1993

- 2- الجميلي حميد، التطورات الاقتصادية وحسابات نهاية القرن العشرين، آفاق عربية، العدد: 12، 1993.
- 3- الدجاني أحمد صدقي، قراءات تحليلية لاتفاق الاعتراف المتبادل، اتفاق عملي، المستقبل العربي، العدد: 187.
- 4- الرايس رياض نجيب، الدعوة إلى حلف أطلسي عربي، المستقبل العربي، العدد: 234، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 8 / 1996.
- 5- الزعيم عصام، رؤية ماركسية للحوار العربي، السياسة الدولية، السنة: 11، العدد: 42، أكتوبر 1975.
- 6- العياري الشاذلي، آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط، المنتدى، العدد: 144، مارس 1995.
- 7- الفورد جوناثان، وضع الغرب الإستراتيجي في الشرقين الأدنى والأوسط، دراسات إستراتيجية، العدد: 42، بيروت، 1981.
- 8- المهنا إبراهيم عبد العزيز، الفكر المحافظ الأمريكي والصراع العربي - الإسرائيلي السياسة الدولية، العدد: 195، يناير 1989.
- 9- أمين سمير، بعد حرب الخليج: الهيمنة الأمريكية إلى أين؟، المستقبل العربي، العدد: 170، السنة: 15، إبريل 1993.
- 10- بلادو بيتر، أوروبا والبحر المتوسط، السياسة الدولية، العدد: 124، السنة: 32، إبريل 1996.
- 11- بلعيد الصادق، عشر سنوات على الحوار العربي - الأوروبي: محاولة للتقييم، شئون عربية، العدد: 37، 1984.
- 12- تنيرة بكر مصباح، رؤية فلسطينية للحوار العربي - الأوروبي، صوت فلسطين، العدد: 90، يوليو 1975.

- 13- جواد سعد ناجي، العمار صاحي منعم، الخليج العربي في عالم متغير، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد: 125، يوليو 1996.
- 14- حتي ناصيف، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي، المستقبل العربي، العدد: 165، السنة: 15، نوفمبر 1992.
- 15- حسين سوسن، السقوط الوشيك للحكم الاشتراكي في إسبانيا، السياسة الدولية، العدد: 121، يوليو 1995.
- 16- حسين غازي فيصل، اللاعبون الأساسيون في المؤتمر: سلام الأقوى، آفاق عربية، العدد: 12، 1999.
- 17- حسين غازي فيصل، المنظور الجيو-ستراتيجي الأوروبي تجاه الخليج العربي، المستقبل العربي.
- 18- حنا إلياس، نظرة إستراتيجية لأحداث القوقاز: نهاية الأيدولوجية، العودة إلى الجغرافيا السياسية، شئون عربية، العدد: 135، 2008.
- 19- خضر بشارة، أفكار نقدية حول الحوار العربي - الأوروبي، شئون عربية، العدد: 13، القاهرة، 1983.
- 20- ربيع محمد عبد العزيز، سياسة أمريكا الجديدة، وتوجاتها الشرق أوسطية، مجلة السياسة الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، العددان: 3، 4، 1994.
- 21- رجب علي، دور النفط العراقي في الأسواق العالمية للنفط، الثقافة الجديدة، دمشق، العدد: 311، سنة 2004.
- 22- زهران جمال علي، الدور الروسي في توازن أمن الخليج العربي، السياسة الدولية، القاهرة العدد: 122، أكتوبر 1995.

- 23- زيادة معين العرب، التحولات الدولية، مجلة الفكر العربي، بيروت، العدد: 66، 1991.
- 24- سالم علاء، السوق الدولية لتجارة السلاح، السياسة الدولية، العدد: 121، يوليو 1995.
- 25- سعيد عبد المنعم، الحوار العربي - الأوروبي: علاقات قوة أو اعتماد متبادل، المستقبل العربي، العدد: 51 السنة 1983.
- 26- شلبي السيد أمين، العرب ومستقبل القوة الأمريكية، شئون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2008.
- 27- شومان نعيمة، الصداقة النفطية المضادة والأمن الاقتصادي العربي، شئون الأوسط، العدد: 32 أغسطس 1994.
- 28- عبد الرزاق أحمد، الفكر الإستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط والنظام العالمي الجديد، المستقبل العربي، العدد: 4، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
- 29- عبد الناصر وليد محمود، التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف، السياسة الدولية، العدد: 124، السنة: 32، إبريل 1996.
- 30- غليون برهان، النظام العربي فقد مبرر وجوده، العرب الأسبو عي، العدد: 174، 27 / 9 / 2008.
- 31- كولولي مارسيلو، حتمية التنسيق بين التصنيع العربي والتصنيع الأوروبي، السياسة الدولية، العدد: 37، يوليو 1974.
- 32- كويسي برنارد، قراءة جديدة للشرق الأوسط، قراءات سياسية، بيروت، العدد 2، السنة: 3، مارس 1993.
- 33- لكريني إدريس، وهم النظام وواقع الفوضى، ماذا بقي من مشروع النظام العالمي الجديد، العرب الأسبوعي 9 / 12 / 2006.

- 34- مطر عبد الرحمن، سياسات الجماعة الأوروبية تجاه العالم الثالث، الفكر الإستراتيجي العربي، بيروت، إبريل 1991.
- 35- الاتحاد السوفياتي والتسوية في الشرق الأوسط، 1967-1988، موسكو، دار الأدب السياسي، 19.
- 36- العلاقات الاقتصادية بين العرب والجماعة الأوروبية، الواقع والاحتمالات بعد عام 1992، العدد 99، سنة 1990.
- 37- الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط- مجلة التجارة العربية البريطانية، العدد 4 يناير 1996.
- 38- ليبير كولمان، ذراع الاخطبوط، بيروت، منشورات دار العلم للملايين، 1999.

ثالثاً: الصحف والمجلات

- 1- العرب الأسبوعي، السنة الثالثة، العدد: 146، 31 / 3 / 2008 .
- 2- العرب، العدد: 2922، 2 / 11 / 1992.
- 3- البيان الامارتية 200/1/17.
- 4- الشرق الأوسط 26 ابريل - 2001 العدد 8185.
- 5- المستقبل العربي، العدد 187، 1994.
- رابعاً: الرسائل العلمية:

- 1- العريفي سبحون كمال، أثر انهيار الاتحاد السوفياتي على السياسة الخارجية الليبية في الفترة (1990 - 2000) رسالة ماجستير، بحث منشور، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2003.
- 2- محمد علي جمعة، سياسة الفضاءات وعالم ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2002.

خامساً: التقارير:

- 1- الأمانة العامة للجامعة العربية: دراسة شاملة للحوار العربي - الأوروبي، القاهرة، الأمانة العامة للجامعة العربية، 1992.

- 2- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000.
- 3- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003، القاهرة.
- 4- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007، أبو ظبي.
- 5- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، سبتمبر لعام 2006.
- 6- التقرير الداخلي للجامعة العربية سنة 1987، حول صادرات النفط إلى الدول الأوروبية.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Adam Roberts, A new age in international relations, International affairs, vol:67, No 3, July 1991.
- Barrow Buzan, New patterns of global security in the twenty first century, international affairs, Vol 67, No 3, July 1991.
- Bishara Khader, Europe and The Arab Israeli Conflict, 1973 –1983: An Arab Perspective: In European Foreign Policy – Making and The Arab Israeli Conflict Edited By D. Allen and A.Pipers, The Hague Martinus Nuhoff Publishers, 1984.
- Francis Fukuyama, the End of History, National Interest, Summer 1989.
- 5- Henry A.Kissinger, After Lebanon, Washington Post, 2006/9/ 1
- 6- Pitere Dankert, Evrope Together, America Apart, Foreign Policy No 53, Winter 1983 – 84.
- 7- Paul Kennedy, The Rise and Fall of The Great Powers Economic Change and Military Conflict From 1500 To 2000, 1989, Vinage Books, New York
- Samuel P. Huntington, Why International Primacy Matters Spring 1983. , International Security

مواقع شبكة المعلومات الدولية:

- 1- شبكة الإعلام العربية، WWW.Moheet.com
- 2- موقع مندوبية اللجنة الأوروبية في الجزائر.
- 3- <http://Arabic.peple.com.en>
- 4- WWW.Islamoonline.net